فلسطين: الشعب والقضية

(مجموعة محاضرات مستلّة من بحوثٍ ودراساتٍ للمؤلف)

الأستاذ الدكتور

أسامة محمد أبو نحل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر – غزة

1444هـ / 2022م

تقديم

هذه الدراسة عبارة عن محاضرات في مساق (فلسطين: الأرض والإنسان)، تمَّ تجميعها وتدجينها من بحوثٍ تاريخيّةٍ وسياسيّةٍ عدّة للمؤلف، تُعنى بتاريخ فلسطين القديم منه والحديث والمعاصر، وذلك لإلقائها على طلاب المستوى الأول من كلية الطب بجامعة الأزهر – غزة.

وأسأل الله أن يستفيد طُلابنا الكرام ممّا ورد في هذه المحاضرات، وذلك من خلال التعرُّف على تاريخ وطنهم عبر العصور، وما عانته القضية الفلسطينية المركزية في تاريخنا المعاصر، من ظلمٍ تاريخيٍّ.

أ.د. أسامة محمد أبو نحل

الفصل الأول

الهجرات العربيّة إلى فلسطين وما حولها، ومدلول مصطلح فلسطين

تمهيد:

في الوقت الذي أقرَّ –وما زال يقر –فيه كثير من المؤرّخين والباحثين المنصفين في الغرب، بأن تاريخ العرب هو تاريخ التمدن البشري على وجه الأرض، نجد أن ذلك التاريخ تعرَّض لضروبٍ شتى من التشويه والتقزيم والتزوير، على أيدي خصومه من: استشراقيون استعماريون وصهاينة ومغرضون لم يتعرَّض لمثله تاريخ أي شعب من الشعوب. والواقع، أن العرب أنفسهم أسهموا على مدى هذين القرنين في عملية ترسيخ ذلك التزوير بطرقٍ مختلفة [1].

إن الحديث عن الأرض التي يشغلها شعبًا من الشعوب أو أمة من الأمم، ليس حديثًا عن منطقةٍ أو رقعة أو عقار، تنتقل ملكيتها من جماعةٍ إلى أخرى، ومن شاغلٍ إلى آخر. إنه الحديث عن الرحم والجنين، بكل ما بينهما من وشائج: التنفُّس والغذاء، الهواء والدم، النمو والولادة، المحبة والحنين. إنه الحديث عن وعاء نشاط الشعب أو الأمة، مسرح حركتهما وحيويتهما في شتّى مجالات: العيش والتطور والعطاء. ومن هنا، لا يمكن الحديث عن الأرض بمعزلٍ عن الشعب، كما لا يمكن الحديث عن الأرض، كما لا يمكن الحديث عن الشعب أو الأمّة بمعزلٍ عن الأرض؛ لما لكل منهما من أثرٍ بالغ في تحديد ملامح الآخر وسماته التاريخيّة. فكما أن الشعب يطبع الأرض بطابعه، يغيّر شكل وجهها زراعيًّا وصناعيًّا وعمرانيًّا، ثمَّ يترك عليها بصمات: ثقافته وفنه وفكره ومراحل تطوُّره، بحيث تصبح مرآة لشخصيته؛ بل جزءًا منه؛ فإن الأرض أيضًا: موقعٌ وتضاريس ومناخٌ وثروات ومياه، تترك هي الأخرى آثارها واضحة في تقاسيم: إنسانها وملامحه، وتطلعاته ومزاجه ونشاطاته وتوجّهاته [2].

ولو أردنا التعرُّف على رقعة الأرض التي شغلها الشعب العربي منذ أكثر من ستة آلاف سنة وحتى يومنا هذا، لوجدنا أنها امتدت من البحرين: الهندي والعربي، صعودًا إلى شواطئ

---

[1]– أحمد داوود، **تاريخ سوريا القديم "تصحيح وتحرير"**، ط2، مكتبة الصفدي، دمشق، 1997، ص7.

[2]– المرجع السابق، ص59.

الخليج العربي؛ فجبال (زاغروس) من الشرق، ثمَّ تقوَّست باتجاه الغرب إلى جبال طوروس، ثمَّ انحدر الخط جنوبًا على طول الشاطئ الشرقي للبحر المتوسّط، ثمَّ طوّق مصر كلها فجعل من البحر الأحمر بحرًا عربيًّا بأكمله، ثمَّ امتد على طول الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسّط حتى المحيط الأطلسي. وكما نلاحظ؛ فإن ذلك الخط الحدودي الذي يعود إلى أكثر من ستة آلاف عام قد شمل كل المناطق التي اسمها شبه جزيرة العرب، ودول منطقة الهلال الخصيب الممتدّة من طرفه الشرقي على الخليج العربي، إلى البحر المتوسّط، وإلى وادي النيل. ثمَّ تابع العرب السوريون خاصة الفينيقيين منهم توسيع الرقعة؛ لتتلاءم مع حيويتهم التجاريّة المتدفّقة، فجعلوها تمتد من: أوغاريت وصيدا وصور إلى زرع ثمانين محطة، مدينة عربيّة فينيقيّة، انتشرت من قبرص إلى شواطئ المحيط الأطلسي [1].

أولًا: أسباب الهجرات العربية إلى الشمال

تميّزت فلسطين بموقعٍ مهمٍ جدًّا في تاريخ العالم القديم، ونظرًا لتوسُّطها هذا العالم، ولأنها بوَّابة القارات الثلاث المعروفة آنذاك، فقد كان هذا الموقع له صفة المزايا التي تمتّعت بها فلسطين حينًا، كما جعلت منه نقمة عليها حينًا آخر؛ لأطماع حكّام الدول المحيطة بها بالسيطرة عليها لتأمين حدودهم.

ومنذ القدم، كانت سوريا وفلسطين ملتقى وميدانًا لجميع الحركات المتعلّقة بالتجارة، أو الحرب، أو الهجرة في الشرق الأدنى؛ فهذه البقعة الضيّقة من الأرض كانت من الناحية الجغرافيّة الصلة بين ثلاث قارات؛ فالصحراء حصرت المواصلات البريّة بين آسيا وأفريقيا في قوسٍ كبير، أحاط بالطرف الشمالي للكثبان الرمليّة للجزيرة العربيّة، ولأن فلسطين كانت فقيرة في الموانئ؛ نجد أن معظم التجارة البحريّة قد اقتصرت على استخدام الموانئ الفينيقيّة [2].

وجدير بالذكر، أن التاريخ بدأ فعليًّا بظهور الوثائق المكتوبة، وأقدم وثائق من ذلك النوع وصلت إلينا من أي شعبٍ عربيٍّ، تُمثّل لنا ذلك الشعب على أنه وحدة قد تحدّدت وتميّزت في القطاع الخاص بها من المنطقة العربيّة، غير أن تلك الشعوب العربيّة المختلفة تتشابه فيما بينها

---

[1]- المرجع السابق، ص59-60.

[2]- سبيتنو موسكاتي، **الحضارات الساميّة القديمة**، ترجمه وزاد عليه: يعقوب بكر، راجعه: د. محمود القصاص، دار الرقي، بيروت، 1986، ص39 -40.

إلى حدٍّ يكفي لتبرير الفرضيّة القائلة: بأنها انتشرت من موطنٍ مشترك قديم إلى البلاد التي استوطنتها في العصور التاريخيّة كما ذكر (سبيتنو موسكاتي) [1].

وإذا جاز لنا التساؤل عن الموطن الأصلي لتلك الشعوب والقبائل؛ فإن النظريّة المحتملة للإقناع والقبول أكثر من غيرها، تجعل ذلك الموطن ما يُسمّى بالجزيرة العربيّة [2]. بل ويؤكّد البعض، أن مدلولات التاريخ دلّت على أن جزيرة العرب كانت نقطة الانطلاق للهجرات الساميّة، وجميع الحركات التي انطلقت من صحاريها كانت لشعوبٍ لغاتها عربيّة (ساميّة) [3].

والحُجّة الجغرافيّة بالنسبة للجزيرة العربيّة تقوم على أساس أن تلك البلاد صحراويّة، يحيط بها البحر من ثلاث جهات، وعندما يزيد السكان عن قدرة الأرض المأهولة لإعاشتهم؛ فإنهم يميلون للبحث عن مجالٍ حيويٍّ يقع في الأراضي الشماليّة الخصيبة التي تجاورهم، ويؤدّي ذلك بطبيعة الحال إلى الحجة الاقتصاديّة التي تقول: إن أهل الجزيرة العربيّة الرّحل كانوا على الدوام يعيشون على الكفاف، وأن الهلال الخصيب كان أقرب مكان يزودهم بما يحتاجون إليه [4]. ويرى البعض، أن اليمن تُعتبر الموطن الأصلي للهجرات العربيّة؛ فالمعلومات التي جمعها الخبراء من مختلف أرجاء الجزيرة العربيّة قد بيّنت أن الدول التي قامت في اليمن، كانت على اتصالٍ بالسومريين والآكاديين والآشوريين والعموريين في وادي الرافدين، كما كانت على اتصالٍ بالكنعانيين في فلسطين، وعلى علاقةٍ بمصر والشام والحبشة وعيلام منذ أقدم العصور [5].

لم يكن عاملا الصحراء والاقتصاد السببين الرئيسين فقط لهجرة الشعوب العربيّة صوب الشمال الغني، فالمناخ أيضًا له تأثير عميق على حياة السكّان ونماذج سلوكياتهم؛ لذلك جميع هذه العوامل كان لها تأثير حاسم على كثافة السكّان، وسيكولوجيّة المقيمين في تلك المنطقة [6].

وإذا كانت طبيعة البلاد السوريّة عامة، وموقعها الجغرافي قد أثّرا على تاريخها؛ فإن هناك عاملًا آخر لا يقل في أهميته عن العوامل السابقة، يتمثل في الصراع الذي لم ينقطع منذ

---

[1]– المرجع السابق، ص52.

[2]– فيليب حتّى، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ج1، ترجمة: د. جورج حداد، وعبد الكريم رافق، بيروت، 1958، ص67.

[3]– موسكاتي، **الحضارات الساميّة القديمة**، ص53.

[4]– حتّي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ص67.

[5]– أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ: حقائق تاريخيّة تظهرها المكتشفات الأثريّة**، سلسلة الكتب الحديثة، ط2، العربي للإعلان والنشر والطباعة، دمشق، 1973، ص112–113.

[6]- Roland De Vaux, The Early History of Israel, To the Exodus and Covenant of Sinai, Trans. by: David Smith, Darton, Longman & Todo, London, 1978, p.3.

فجر التاريخ بين البدو والحضر، حيث كان البدو في الجزيرة العربيّة يتطلّعون دومًا إلى مروج البلاد السوريّة الخضراء [1].

ومن المعلوم، أنه لا توجد معلومات واضحة عن أول توغُّلٍ للشعوب العربيّة الساميّة في سوريا وفلسطين. ويبدو أن تلك الشعوب، كانت هناك بالفعل في العصر الذي بدأت عنده الوثائق التاريخيّة. ومهما يكن من أمر؛ فإن أسماء الأنهار والجبال والمدن فيهما كانت عربيّة إلى حدٍّ كبير. كما كانت تلك الشعوب تنتظم من الناحية السياسيّة في دولٍ قائمة في مدنٍ حصينة مبنيّة فوق أراضٍ مرتفعة، في الوقت الذي وُجد فيه جزءًا كبيرًا من السكّان خارج المدن ظلّوا بدوًا، ينتقلون من مكانٍ إلى آخر، ضاغطين على المراكز الحضريّة المستقرّة [2].

وترتبط الشعوب العربيّة الساميّة بوحدة الأصل العنصري، وتشابه معتقداتها الدينيّة وتقاليدها الاجتماعيّة، وبوحدة لغاتها التي تنحدر من أصلٍ واحد التي هي جزءٌ لا يتجزّأ من اللغة العربيّة الأم، اللغة التي لا يعرفها أحد اليوم. فجذر الأفعال في كل هذه اللغات ثلاثي، كما لها صيغتان: الماضي والمضارع، وتصريف الأفعال فيها متشابه.

وعائلة اللغات الساميّة (العربيّة) تعُد من أكبر العائلات اللغويّة بين لغات البشر، ومن الشعوب التي تكلَّمت بتلك اللغات: الآشوريّة، البابليّة (الأكادية)، الكنعانيّة، الفينيقيّة، الآراميّة، والعبريّة التي أُشتقت من الآراميّة، والحبشيّة، والعربيّة التي تعتبر أكثر اللغات الساميّة تشابهًا باللغة العربيّة الساميّة الأم [3]. وفي جميع لغات المجموعة الساميّة العربيّة، نجد تشابهًا بين الكلمات الأساسيّة؛ كالضمائر الشخصية والأسماء التي تدل على القرابة والأعداد وأعضاء الجسم الرئيسيّة [4].

ويعتبر العالم النمساوي (شلوتسر Schlotzer)، أول من أطلق تسمية أو مصطلح (الساميّة) [*] على الشعوب التي انحدرت من صلب سام بن نوح عليه السلام، وذلك عام

---

[1]– أحمد فخري، **تاريخ الشرق القديم**، ط1، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1958، ص82.

[2]– موسكاتي، **الحضارات الساميّة القديمة**، ص122–123.

[3]– مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج1، ط1، القسم الأول، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1965، ص378.

[4]– حتّي، المرجع السابق، ص66.

([*]) إن المحاولة التي حاولت أن تضع عبارة (السامي) والساميّة بديلًا للعرب والعربيّة، كان الهدف منها حجب أمجاد التاريخ القديم عن العرب قبل الإسلام، ونسبتها إلى اسم قديم لا يعرف التاريخ الصحيح له مصدرًا واضحًا. ومن الغرابة بمكان، أنه في كلية الآداب بالجامعة المصرية بعد افتتاحها، تقرّرت دراسات اللغات الساميّة، حيث قام بالإشراف عليها مستشرقون يهود أمثال: يوسف شاخت، وإسرائيل ولفنسون اللذان حاولا التأكيد على أن العربيّة ليست سوى عبريّة مقلوبة،

1781م، فشاعت منذ ذلك الحين، ثمَّ تمَّ تعميمها من قبل بقية علماء الغرب، ثمَّ شاعت بالتالي: بين المؤرخين العرب وباحثيهم بطريق الاقتباس والتقليد، رغم أن هذه التسمية لا تستند إلى واقعٍ تاريخيٍّ، أو أسسٍ علميّة عنصريّة صحيحة، أو وجهة نظر لغويّة. ثم أن اصطلاح (الساميّة) يشير إلى نسب؛ لذلك ذهب بعض الباحثين إلى تخطئة تسمية الساميّة، وتأكيدهم أن تسمية (العربيّة) هي أكثر تمشِّيًا مع الواقع التاريخي والعلمي؛ لأن اسم العرب ورد منذ القدم في الكتابات البابليّة والآشوريّة. أضف إلى ذلك، أن الفرس واليونان والرومان، أطلقوا اسم العرب على سكّان جزيرة العرب منذ الألف الأولى قبل الميلاد [1].

وفيما يخص الهجرات العربيّة، فقد بدأ العرب قبل بدء العصر التاريخي في النزول إلى مصر حوالي عام 3500 ق. م، ويُرجّح أنهم دخلوا مصر عن طريق فلسطين فسيناء فالدلتا، ثمَّ استقروا فيها بعد أن امتزجوا بسكّانها الأصليين، ومنهما تكوّن "المصريون" الذين نعرفهم في التاريخ. فكانت تلك الموجة، هي أقدم ما عُرف من الموجات النازحة من بلاد العرب إلى: مشارف الجزيرة والعراق والشام ومصر. وفي الفترة نفسها، اتجهت هجرة عربيّة ساميّة من شبه جزيرة العرب نحو الشمال الشرقي، حيث زرعت أفرادها الرُّحَّل بين السكّان السومريين في بلاد الرافدين الذين كانوا مستقرّين منذ أكثر من ألف عام، وعلى جانبٍ رفيع من الحضارة، وبذلك شكّلت الدولة الأكاديّة التي عُرفت فيما بعد بالبابليّة، وسادت اللغة العربيّة الساميّة التي حملوها معهم، والتي أصبحت الواسطة التي عبّرت بها حضارة الفرات عن نفسها خلال أجيال عديدة.

وفي نهاية الألف الرابع أو أوائل الألف الثالث قبل الميلاد، هجر العرب باديتهم وأخذوا يقيمون في العراق، فنزل (الأكاديين) في الجنوب، و(الآشوريون) في الشمال. وقبل عام 2500 ق. م، تعاظم أمر موجة عربيّة أخرى عُرفت بالموجة "العموريّة (الأموريّة)، الكنعانيّة، وهي الموجة التي اتخذت طريقها إلى بلاد الشام. ويعتبر الآموريون أول شعب عربي عاش في سوريا، وقد جاءوا من بلاد العرب في هجرةٍ واحدة مع الكنعانيين، فنزل (الأموريون) القسم الداخلي من تلك البلاد، وتمكّنوا من تأسيس ممالك مهمّة في "ماري" (تل الحريري) على الضفة اليمنى لنهر الفرات، وقطنا (المشيرفة)، وحماة، ودمشق، وأرواد، وجبيل، وحلب، في حين نزل (الكنعانيون) القسم الساحلي وفلسطين. وفي وقتٍ لاحق، نزح فريق من الأموريين في نحو عام 1900 ق. م

وأن العرب إنما اتخذوا اسمهم من (عربة) التي هي في العبريّة بمعنى الصحراء، وكان الهدف من وراء ذلك خلق مفهوم زائف للصلة بين العرب واليهود من ناحية، وبإعطاء اليهود مكانًا زائفًا في مجال الآداب والعلوم.

أنور الجندي، **فساد نظرية الجنس السامي**، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1985، ص 12–13.

[1]– سوسة، المرجع السابق، ص128–129.

إلى العراق وكوَّنوا فيه سلالة (بابل الأولى)، ومنها ظهر حمورابي في نحو عام 1728–1686 ق. م.

وبعد الموجة المذكورة بنحو ألف سنة، تعرّضت بلاد الشام لموجة عربيّة أخرى هي الهجرة (الآراميّة). وقد حوت القبائل: المؤابيّة والآدوميّة والعمونيّة. فحلَّ الآراميون في شمال سوريا وأواسطها، ثمَّ أنشئوا فيها دولًا تجاريّة مهمّة، منها دولة مدينة دمشق التي تأثّرت بحضارة الآموريين والكنعانيين، في حين نزل المؤابيون والآدوميون والعمونيون جنوبي سوريا، شمالي البحر الميت حتى العقبة. واستوطنت في أواخر القرن الثامن قبل الميلاد قبيلة (كلدة) الآراميّة جنوبي العراق، وتمكّنت من تأسيس الإمبراطوريّة الكلدانيّة، وهي آخر إمبراطوريّة ظهرت في العراق في العصور القديمة.

بعد ذلك، ظهرت موجة عربيّة لعبت دورًا رئيسيًّا في المنطقة، هي موجة الأنباط الذين نزلوا جنوبي الشام سنة 500 ق. م، ثمَّ تلتها هجرة اللخميين والغساسنة إلى العراق والشام. وفي القرن السابع للميلاد، كان العرب المسلمون آخر موجة من الموجات الكبرى للهجرة العربيّة، حيث نزلت قبائل العرب في جميع أراضي الهلال الخصيب، وشمال أفريقيا، وفارس، وبعض أنحاء آسيا الوسطى.

وبالتالي: فإن أولئك الساميين ما هم إلَّا طبقات متتابعة من العرب وإن اختلفت أسماؤهم، يدخلون ضمن سياق الأقوام العربيّة البائدة. وقد رأى عدد من المؤرخين الأوروبيين، أن العرب والساميين شيء واحد، وبذلك قال المؤرخ (سبرنجر Sprenger): **أن جميع الشعوب الساميّة عرب** [1].

إذن، فلسطين لم تكن سوى عضو في وحدة عضويّة أكثر شمولًا لا يمكن فصلها، منذ ما قبل التاريخ عن مجموع (الهلال الخصيب) الذي شكّل بوتقة نشطة جدًّا، ووطنًا تمّت فيه عمليات: الصهر والتمثيل والتركيب العظيم للثقافات فيما بينها. ولقد شكّل الهلال الخصيب وحدة متكاملة بين مجتمعات لها بنية واحدة، وذات اتجاهات مختلفة؛ فمدينة (صور) كانت العاصمة البحريّة لإقليم الجليل الفلسطيني، وكانت هنالك علاقات مماثلة بين صيدا ودمشق، وبين طرابلس

---

[1]– الدباغ، المرجع السابق، ص380–381؛ محمد أبو المحاسن عصفور، **معالم تاريخ الشرق الأدنى القديم من أقدم العصور إلى مجيء الإسكندر**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، (ب. ت)، ص276، 282؛ الحديدي، عدنان؛ إبراهيم، معاوية، **تاريخ الشرق الأدنى القديم**، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمّان 1994، ص332؛ داوود: المرجع السابق، ص70–72.

وحمص، وبين رأس شمرا (أوغاريت) ومدن الداخل. كذلك، كانت هنالك سلسلة متصلة تربط الجنوب وساحل البحر المتوسّط من ناحية، والعراق المسيطر على مدخل الخليج العربي من ناحيةٍ أخرى [1].

ثانيًا: موقع فلسطين الجغرافي

أُطلق اسم (بلاد الشام) –سوريا حاليًّا –في الماضي على كل المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسّط، والتي ساعدت الظروف الطبيعيّة فيها على أن تجعل منها وحدة جغرافيّة واحدة، إلَّا أنها قد تمَّ تقسيمها بعد الحرب العالمية الأولى في مطلع القرن العشرين إلى أربع وحدات سياسيّة، هي: سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن [2]. وقد كوّنت سوريا ولبنان القسم الشمالي الغربي من تلك المنطقة التي كانت تُعرف باسم (الهلال الخصيب)، وذلك القسم ما هو إلَّا امتداد للقطاعات الجنوبية التي تقع في فلسطين والأردن [3].

أمّا فلسطين فتقع في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة الواقعة شرق البحر المتوسّط، وممّا أكسبها أهميتها؛ كونها الأرض المقدّسة للأديان السماوية الثلاثة بعد انتشار ظاهرة التوحيد، كما أنها تقع على طريق الاتصال الرئيسي بين الشرق والغرب.

وتنقسم فلسطين من الوجهة الطبيعيّة إلى أقسامٍ عدّة هي:

1. المنطقة الساحليّة والتي تشمل السهل الساحلي الفلسطيني، الممتد من رأس الناقورة إلى رفح. ويكاد الساحل الفلسطيني يكون مستقيمًا ليس فيه موانئ طبيعيّة صالحة لرسو السفن، وخاصة أبان العواصف والأنواء. أمّا أهم المدن والموانئ الواقعة في المنطقة الساحليّة؛ فهي: غزة، حيفا، يافا، وعكا. ويعتبر الساحل الفلسطيني الجسر الذي يصل آسيا بأفريقيا، وهو أشهر الممرّات الحربيّة في التاريخ، كما أن أشجاره تنتج أشهر أنواع البرتقال والحمضيّات في العالم.
2. المنطقة الجبليّة التي تمتدُّ في وسط البلاد كعمودٍ فقري، وتشغل ثلثي أرض فلسطين، وتضم: جبال الجليل، جبال نابلس، وجبال القدس.

---

[1]– رجاء جارودي: **فلسطين أرض الرسالات الإلهية**، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1986، ص37–39.

[2]– يسري الجوهري، **جغرافية البحر المتوسّط**. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص211.

[3]– المرجع السابق، ص214.

3. منطقة الغور التي تقع شرقي فلسطين ويخترقها نهر الأردن مع بحيراته، وتلك المنطقة تُشكّل قسمًا من الانخفاض العظيم الذي يبدأ من جبال (طوروس) في آسيا الصغرى، ويستمر جنوبًا مارًّا بسوريا والبحر الميت وخليج العقبة، لينتهي في بحيرة (فيكتوريا) بأواسط أفريقيا. ويتدرّج- الغور في الانخفاض ليصل (392) مترًا عند شاطئ البحر، وهو أشد انخفاضًا للأرض في العالم كله، وتعتبر أريحا وبيسان أشهر مدن الغور.
4. منطقة بئر السبع والصحراء الفلسطينيّة، وهي تحتل نصف مساحة فلسطين، وتشكّل القسم الجنوبي من فلسطين، وتشبه مثلثًا -يقع رأسه عند خليج العقبة شاملًا الأراضي الواقعة بين قضائي غزة والخليل، وبين شبه جزيرة سيناء وشرقي الأردن وجنوبي البحر الميت. وتُعتبر بئر السبع مدينة المنطقة الوحيدة، ويسكنها البدو الرُحَّل وشبه الرُحَّل [1]. ولم تلعب صحراء النقب دورًا هامًا في تاريخ فلسطين القديم؛ لأن عامل الجفاف قد أثّر على دورها في التاريخ القديم [2].
5. سهل مرج ابن عامر: وهو لا يعتبر سهلًا واحدًا؛ بل عدّة سهول تقسمها التباب التي بينها السلسلة الجبليّة لفلسطين، ويضم: سهل عكا، والسهل الأوسط، وسهل مجدو.

وقد حرص الكنعانيون العرب على بقاء مرج ابن عامر في أيديهم، حيث كانت تكتسحه عرباتهم ليحتفظوا بمداخل المنطقة التليّة التي كانت دائمًا في حوزتهم [3]. وبذلك، يعتبر موقع فلسطين القنطرة التي تربط بين آسيا وأفريقيا، حيث تطل القارتان على البحر المتوسّط وأوروبا [4].

هذا الاختلاف في تضاريس فلسطين، يمكن التعبير عنه بالاختلاف بين الجبل والسهل، ونظرًا لأن فلسطين مُعرّضة بحكم موقعها لمرور القوافل التجاريّة والعمليات الحربيّة بين قارتين في كلا جانبيها؛ فسوف تتحمّل سهولها شدة الصدمات بين القوى المتصارعة، بينما الجبال لن تتأثّر في كثيرٍ من الأحيان.

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط10، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص11-12.

[2]- عبد القادر نمر محمد، **حضارات فلسطين القديمة من السجل الأثري**، ج1، من أقدم العصور حتى بداية عصر الحديد، الإسكندرية، 1989، ص3.

[3]- المرجع السابق، ونفس الصفحة.

[4]- فؤاد حسنين علي، **إسرائيل عبر التاريخ**، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، (ب.ت)، ص62.

والجدير بالذكر، أن الوادي والسهل المستوي بقيا في أيدي الكنعانيين والفلسطينيين، كما أن السهول كانت أول المناطق التي خضعت للإمبراطوريّات القديمة، سواء أكانت المصريّة، أو العراقيّة، وهذا يفسّر الاختلاف بين الأرض التليّة والسهليّة.

وفي نفس الوقت، يُلاحظ أن اختلاف مظاهر السطح في فلسطين ما بين ارتفاع وانخفاض، كان من العوامل التي ساعدت على عدم قيام دولة موحّدة في فلسطين في معظم تاريخها الطويل، حيث كانت معظم الدويلات التي قامت فيها صغيرة المساحة، ومما يؤكّد تلك الحروب التي تعرّضت لها فلسطين منذ أقدم العصور، والتي كانت مرتعًا لعناصر بشرية تسللت إليها سلميًّا أثناء تبعيتها لإحدى الدول القديمة القوية، مثل: مصر والعراق، أو دخلتها غزوًا ما دامت هناك بوادر ضعف.

وقد ساعدت خصوبة أرض فلسطين، واعتدال مناخها، وموقعها المتوسّط، على وجود الإنسان على أرضها منذ أقدم العصور حتى الوقت الحالي [1].

وبحكم اتصال فلسطين بقطبي الحضارة القديمة (بابل ومصر)، وعن طريق الشرايين التجاريّة والثقافيّة؛ وصلت الحضارة والثقافة إلى فلسطين الفقيرة مساحةً وثراءً. وذلك ما يعلّل لنا أن فلسطين عبر التاريخ لم تنجح في خلق تاريخ خاص بها، باعتبارها مصريّة حينًا، وبابليّة حينًا آخر، حيث لم تكن يومًا من الأيام فلسطينيّة تمامًا، كما ذكر الدكتور فؤاد حسنين علي، سواء أفي العصر الكنعاني، أو الفلسطيني، أو الإسرائيلي. ورغم ذلك، فقد أسهمت فلسطين بقسطٍ لا بأس به في الميدان الحضاري لتاريخ الشرق الأدنى القديم، وذلك بفضل الحضارة الكنعانيّة [2].

وكان لطبيعة فلسطين المميّزة، وتوفر طرق مواصلاتها الداخليّة وصلاحيتها، وارتباطها الجيّد بالمواصلات الخارجيّة، وإشرافها على البحر المتوسّط أكبر الأثر في إبراز تلك الأهميّة (الجيوستراتيجيّة)، حيث عُدَّ موقعها موقعًا جغرافيًّا مسيطرًا؛ مما أكسبها دورًا مهمًّا عبر التاريخ، فعرّضها للغزو المستمر، وأثّر عليها وعلى من يسكنها تأثيرًا مباشرًا [3].

ثالثًا: مدلول مصطلح فلسطين

---

[1]– محمد، **حضارات فلسطين القديمة من السجل الأثري**، ج1، ص9؛ إبراهيم، **فلسطين من أقدم العصور إلى القرن الرابع قبل الميلاد**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثاني، الدراسات التاريخية، ط1، بيروت، 1990، ص3.

[2]– علي، **إسرائيل عبر التاريخ**، ص62–63.

[3]– عبد الفتاح محمد العويسي، جذور القضية الفلسطينية، ط2، دار الحسن للطباعة والنشر، الخليل، 1412هـ (1992م)، ص14.

لم يكن لاسم (فلسطين) مدلول ثابت في التاريخ، فقد كان هذا الاسم يُطلق أحيانًا على القسم الجنوبي من فلسطين، كما أنه شمل أحيانًا الأراضي الواقعة بين ساحل البحر ونهر الأردن، وأحيانًا كانت منطقة شرق الأردن نفسها تدخل ضمن ما كان يسمى (فلسطين). ويبدو أن حدها في (التوراة) كان من (دان إلى بئر السبع)، أي: من تل القاضي على الحدود الشماليّة إلى بئر السبع جنوب الخليل إلى الغرب [1].

ولفظ (فلسطين)، هو الصيغة اليونانيّة للفظ (فلاشت) الوارد في العهد القديم، ومعناه (أرض الفلسطينيين)، وهي الجزء المطل جنوبًا على البحر، رغم أن اليونانيين منذ عهد (هيرودوت) كانوا يطلقونه كذلك على الجزء الداخلي للبلاد، وفي هذا السياق استخدمه كذلك الكتّاب المسيحيين.

ولا يمكن اعتبار لفظ (فلسطين) أقدم اسم أطلق على هذا الإقليم، فقد احتفظت لنا الكتابات المسماريّة باسم آخر هو (أمورو)، كما نجد في العبريّة (أموري)، وهو يُطلق على فلسطين وكنعان والبقاع. كما أطلقت رسائل تل العمارنة على فلسطين الحالية ووسط سوريا لفظ (كنع خي)، أو (كنع خني)، كما أطلق قدماء المصريين لفظ (كنعان) على الشرق الأدنى بما في ذلك كنعان، وعبّروا عن جنوب فلسطين بلفظ (خرو)، وشمالها (روتنو) [2].

---

[1]– محمد أديب العامري، **عروبة فلسطين في التاريخ**، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، 1972، ص36.

[2]– علي، **إسرائيل عبر التاريخ**، ص60–61.

الفصل الثاني

فلسطين خلال التاريخ القديم والإسلامي

أولاً: مزاعم التوراة بشأن هيكل سليمان بالقدس

لقد دار لغطٌ واسع حول العهد القديم، وما قيل حول أصوله وصحّة ما ورد فيه من معلوماتٍ تاريخيّة، سواء الخاصة منها بالتأريخ لبني إسرائيل، أو ما ذُكر فيه عن التأريخ للشعوب التي عاصرتهم، وظلَّ العهد القديم لفترةٍ طويلةٍ من الزمن المصدر الوحيد لكل الأحداث التاريخيّة التي مرّت ببلاد الشام، دون أن يجرؤ أحدٌ على نقض ما ورد فيه لكونه كتابًا مقدّسًا، لا يجوز لأي إنسان مهما بلغ علمه أن يفنّد رواياته.

فقد اعتبر بنو إسرائيل أنفسهم "**بؤرة التاريخ**"، على أساس أن التاريخ خُلق لهم ليعمل على خدمتهم، وتحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصيّة، وذلك على العكس من الحقيقة الثابتة ومفادها أن الإنسان هو الذي يصنع التاريخ.

ولأن الأرض هي الأساس في أي مشروع استيطاني، فكان لا بدَّ لهذا المشروع أيًّا كان وخصوصًا في الفِكر اليهودي المبني أساسًا على المكيافيليّة، واستغلال الآخرين، من ترجمته على أرض الواقع، من خلال الأرض المنوي الاستيلاء عليها واستيطانها. فقد حدّثتنا الروايات التاريخيّة وخصوصًا ما ورد في أسفار العهد القديم المتعدّدة، بأن ما مرَّ به بنو إسرائيل في بابل وما ذاقوه من مرارة العيش، وتفشّي الانحلال الخلقي والديني بينهم، حتى أنهم نسوا عبادة الله وعبدوا آلهة وثنيّة كالإله (تموز) في بلاد الرافدين، جعل الكهنة –في محاولةٍ منهم لإعادة هؤلاء الناس إلى عبادة الله –يضطرون لاختراع أحداثٌ تاريخيّة لا تمّت لتاريخهم بصلة. فاخترعوا كما سيتم بيانه قصة استيلاء داود –عليه السلام –على مدينة القدس، ومن ثمَّ اتّخاذها عاصمةً لحكمه، ثمَّ اخترعوا قصة بناء سليمان –عليه السلام –هيكلًا عظيم البنيان لعبادة الربّ في المدينة نفسها.

بالتالي: فإن هؤلاء الكهنة كانوا بأمس الحاجة لجمع هؤلاء القوم الذين يشعرون بمرارة وقسوة الغربة، والظروف اللا أخلاقيّة التي يحيونها على تقديس مدينةً بعينها لجعلها قبلةً لهم، ومهوى أفئدتهم، فوقع الخيار على مدينة القدس لِما لموقعها ومكانتها من أهميّةٍ بالغة. علمًا بأنه

وحتى وجود بني إسرائيل في بابل لم يكن لهم بهذه المدينة من علاقةٍ لا من قريب أو من بعيد. فإذا كانت القدس تُعدُّ مقدّسة بالنسبة للمسلمين، فهذا أمرٌ نتفهّمه بعد أن ربطت حادثة الإسراء والمعراج بين المسجدين المباركين: المسجد الحرام بمكة المكرّمة والمسجد الأقصى بالقدس. وإذا كانت القدس مدينةً مقدّسة بالنسبة للنصارى، فهذا أيضًا أمرٌ نتفهّمه نظرًا لميلاد السيد المسيح بجوارها، ودعوته لعبادة الله من خلالها. لكن ما لا نستطيع تفهّمه ولا قبوله، هو تقديس بني إسرائيل ولاحقًا اليهود لهذه المدينة، خصوصًا وأن الدعوة التي نزلت على موسى –عليه السلام – كانت خارج فلسطين والقدس. ونستدلُّ على ذلك، بأن يهود اليوم لا يُجمعون على قدسيّة مدينة القدس، فاليهود السامريين مثلًا لا يقرّون بقدسيّتها، وإنّما يجعلون من جبل جرزيم بالقرب من مدينة نابلس مكانهم المقدّس دون مدينة القدس.

ومهما يكن من أمر، ولبيان ترجمة الاستيطان لمفهوم الأرض عند كتبة العهد القديم فقد بدءوا بهذه الترجمة الفعلية منذ آل أمر بني إسرائيل بعد وفاة موسى –عليه السلام –إلى يشوع بن نون خادمه وفتاه. فمنذ تلك اللحظة، بدأ كتبة العهد القديم يضعونه في مركزٍ متقدّمٍ لا يقلّ عن مركز موسى نفسه. ودار لغطٌ كبير حول حقيقة ما ورد في سفر يشوع عن كيفية عبور بني إسرائيل مع قائدهم يشوع بن نون لنهر الأردن، وكيفية استيلائه على جزءٍ من أرض كنعان ابتداءً بمدينة أريحا، كما استولوا فيما بعد على معظم جنوب أرض كنعان [1]. وزعم العهد القديم أن استيلاء بني إسرائيل على أرض كنعان زمن يشوع، كان بناءً على الوعد الذي منحه الرب لهم زمن أجدادهم من إبراهيم حتى موسى [2].

وثمة روايات متناقضة وردت في سفر يشوع، ممَّا يدلُّ على أن مدوّنيها استقوها من مصادرٍ مختلفة، فالإصحاح الحادي عشر من سفر يشوع يذكر خبر استيلاء يشوع على جبل إسرائيل وجبل يهوذا [3]، رغم أن هذه التسميات تعتبر متأخّرة بعض الشيء ولم تكن موجودة أساسًا في تلك الفترة الزمنية التي يتناولها سفر يشوع.

وإذ كانت الروايات السابقة قد ذكرت أن مهمّة غزو بلاد كنعان قد بدأت على يد يشوع بن نون، إلَّا أن بعض الباحثين الغربيين في الآونة الأخيرة أعملوا الفِكر في محاولة فهمٍ لإعادة تقييم كل المصادر القديمة. فالعلم الحديث أصبح يعطي معلومات دقيقة عن أحداث التاريخ

---

[1]– لمزيد من التفاصيل، انظر: **سفر يشوع**، الإصحاح الثاني؛ **سفر يشوع**، عدة مواضع.

[2]– **يشوع** 21/43–45.

[3]– **يشوع** 11/16، 11/21.

القديم من مختلف المصادر، سواء أكانت المصرية أو البابلية أو السورية أو الكنعانية أو اليونانية. فأول ما لاحظه الباحثون، هو الطبيعة الأسطوريّة التي اتّسم بها وصف المعارك، حيث وقفت الشمس استجابة لنداء يشوع، وانهارت الحصون لصراخ بني إسرائيل، وانهزمت العجلات الحربيّة أمام جماعاتٍ ليس لديها أسلحة تحارب بها، وذلك أمرٌ غير مقبول بكافة المقاييس العقليّة.

وبمقارنة ما جاء في سفر يشوع بما ورد في سفر القضاة الذي يتلوه مباشرة، يظهر لنا أن بني إسرائيل لم يشرعوا في دخول أرض كنعان إلَّا بعد موت يشوع. وذلك السفر الأخير وضّح بجلاء متناهٍ، أن الإسرائيليين بعدما خرجوا من سيناء بقوا مدّة طويلة يقيمون في منطقة سعير جنوبي البحر الميت، وأن دخولهم لأرض كنعان لم يكن ضمن حرب شاملة ضد أهالي البلاد؛ بل في محاولاتٍ فردية قامت بها بعض القبائل الإسرائيليّة للتسلل إلى المناطق غير المأهولة بالسكّان أولًا.

وقد ذكرت المصادر المصريّة أن أرض كنعان كانت طوال القرن الثالث عشر قبل الميلاد خاضعة للنفوذ المصري، كما توصّل علماء الدراسات التوراتيّة إلى أن سفر يشوع لا يمثّل أية حقيقة تاريخيّة، وإنّما صاغه كتبة بني إسرائيل أثناء مرحلة السبي البابلي خلال القرن السادس قبل الميلاد، مستخدمين بعض الروايات القديمة التي سبقت عصر بني إسرائيل، والمتضمّنة الأخبار المتعلّقة بحروب ممالك أرض كنعان (فلسطين) فيما بينها. وأكّدت ذلك طبيعة أسلوب الكتابة المستعملة نفسه، ومع ذلك فغالبيّة العلماء لم تنكر وجود يشوع خليفة موسى كشخصيّةٍ تاريخيّة.

وقد أكّدت بعض المصادر، أن غزو بني إسرائيل لأرض كنعان لم يكن كما زعم سفر يشوع بالقتال المباشر مع سكّانها الأصليين؛ بل عن طريق ما يُسمّى بـ **(التسلل السلمي)**؛ أي داخل المناطق غير المأهولة بالسكّان، أو المناطق التي كان سكّانها متناثرين، وذلك في الوقت الذي لم تمارس فيه مصر أي سيطرة حازمة على البلاد. وكان ذلك الغزو السلمي، أو ما يُسمّى بأخذ ملكية الأرض متبوعًا بفترة التعزيز عندما استقروا، ثمَّ دخلت تلك القبائل في صراعٍ مع الكنعانيين. وكان استقرار الإسرائيليين في أرض كنعان قد أخذ بالفعل مدّة طويلة، تميّزت بالإزاحات المتنوّعة للبشر. وبناءً على ذلك؛ فإن قصة غزو بلاد كنعان كما وردت في سفر

يشوع غير صحيحة؛ بل إن يشوع نفسه لم يلعب عمليًّا في أي دور تاريخي بالنسبة لبني إسرائيل [1].

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مدرسة جديدة من علماء الآثار التزمت بقراءة الأدلَّة بشكلٍ موضوعي، ظهر منها الباحثة البريطانيّة "**كاثلين كينيون**"، والإسرائيلي "**أمحياي مازار**"، حيث توصّلا إلى أن الموجة الثانية من الدمار الذي تعرّضت له مدن الساحل الكنعاني لم تتم إلَّا عند بداية العصر الحديدي في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وقطعًا لم يكن يشوع هو الفاعل، ولا حتى قبائل بني إسرائيل، وإنّما على أيدي أعدائهم الفلسطينيين (أقوام البحر) الذين كانوا يسيطرون على الساحل الكنعاني. وقد أتضح أن الإسرائيليين بعدما خرجوا من سيناء في بداية القرن الثالث عشر قبل الميلاد، ظلّوا حوالي القرن من الزمان يقيمون في منطقة سعير الجبلية الوعرة جنوبي البحر الميت، وأن دخولهم فيما بعد لأرض كنعان كان على فتراتٍ ومراحل متباعدة. وكانت المناطق التي سكنوها في شرق فلسطين هي المناطق المهجورة والجبليّة البعيدة عن ممالك المدن، كما سبق الإشارة، حيث ابتنوا لأنفسهم الأكواخ والقرى على سفوح جبال شرق بلاد كنعان بعيدًا عن الكنعانيين. وذلك في الوقت الذي كان الفلسطينيون فيه قد امتزجوا بأهل كنعان، وأخذوا في بناء المدن المحصّنة على طول الساحل الغربي [2].

وفيما يخص هذه القضيّة، بقي أن نشير إلى السبب الذي مهّد الطريق للإسرائيليين لغزو أرض كنعان، والمتمثّل في الشقاق والحروب فيما بين الممالك الكنعانيّة، بسبب حكّامها الإقطاعيين المستبدّين والذي كان همّهم الوحيد الحفاظ على سيطرتهم، وكذلك ضعف مصر التي لم تكن قادرة على السيطرة التامّة على ممتلكاتها في أرض كنعان [3].

---

[1]– أحمد عثمان، **تاريخ اليهود**، ج1، القاهرة، مكتبة الشروق، 1994، ص113؛ سبينو موسكاتي، **الحضارات السامية القديمة**، ترجمه وزاد عليه: د. السيد يعقوب بكر، راجعه: د. محمد القصاص، بيروت، دار الرقي، 1986، ص140؛ فؤاد حسنين علي، **إسرائيل عبر التاريخ**، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، (ب. ت)، ص68–69؛
Roland De Vaux, The Early History of Israel, To the Exodus and Covenant of Sinai, Trans. by: David Smith, Darton, Longman & Todo, London, 1978, p.673.

[2]– عثمان، **تاريخ اليهود**، ج1، ص115، 120؛ وانظر: توماس طومسون، **التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي**، ترجمة: صالح علي سوادح، ط1، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، 1995، ص18–25، 29–56، 61–69.

[3]– مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج1، القسم الأول، ط1، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1965، ص533؛ أحمد سوسة، **ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق**، ط1، بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1978، ص292.

من كل ما سبق بيانه، نصل إلى قناعةٍ تامة بأن بني إسرائيل لم يستولوا على مدينة القدس، لا في زمن يشوع بن نون ولا بعد عهده بعصورٍ طويلة كما ستبيّن الدراسة، وإنّما تمكّنوا من الاستيلاء على بعض المدن والقرى الكنعانيّة بعدما تسللوا إليها سلميًّا دون قتال، مستغلّين الظروف السياسيّة التي خدمتهم؛ كعدم وجود وحدة سياسيّة بين سكّان البلاد الأصليين، وضعف الدولة المصريّة التي كانت أرض كنعان تدور في فلكها.

ولقد ساق كتبة العهد القديم العديد من النماذج لبيان عظمة تاريخ أجدادهم وآبائهم، وزوّروا الوقائع التاريخيّة، ونسبوا ما قامت به الشعوب الأخرى من أعمال على أنها من صنع بني إسرائيل، ونسوق هنا مثالين فقط على ذلك:

أ. يذكر سفر صموئيل الثاني، أن داود استولى على مدينة أورشليم الحصينة من اليبوسيين الكنعانيين، في أوائل القرن العاشر قبل الميلاد (صموئيل الثاني 5/4-10). وقد نفى بعض الدارسين [1] ما جاء في هذا السفر حول هذه الرواية، وأكّد أن الوحيد الذي فتحت له هذه المدينة أبوابها لاستقباله بسلام، هو الفرعون المصري "**تحتمس الثالث**" قبل داود بخمسة قرون؛ لذا عُرفت فيما بعد باسم "**أورشليم**"، أي (مدينة السلام)؛ كما ذكر أنه ليس صحيحًا ما جاء في سفر الملوك الثاني من أن مدينة القدس كانت عاصمةً لمملكة يهوذا عندما حطّمها الملك البابلي "**نبوخذ نصَّر**" بعد عام 586 ق.م [2]، لأنها كانت ما تزال في أيدي أصحابها اليبوسيين الذين أفناهم جيش الملك البابلي عن آخرهم وترك مدينتهم حطامًا؛ فكل الأدلّة المتوفّرة تؤكّد أن بني إسرائيل لم يدخلوا أبدًا إلى أورشليم ولم يقدّسوا في معبدها. ولكن الإسرائيليين الذين عادوا من بابل، هم أول من فعل ذلك بعد سقوط الدولة البابليّة على يد الملك الفارسي "**قورش**". والجدير بالذكر أن كُتب التوراة الخمسة الأولى والمنسوبة إلى موسى عليه السلام، هي فقط التي كُتبت خلال القرن السادس قبل الميلاد، أما أسفار العهد القديم الأخرى فلم تأخذ شكلها الحالي إلّا بعد ذلك بثلاثة قرون.

ويؤكّد بعض الباحثين [3]: أإن قبائل يهوذا كانت تسكن المنطقة الجبلية المحيطة بمدينة أورشليم الحصينة، لذلك نجد ادّعاء كتبة سفر صموئيل الثاني بأن داود استولى على هذه المدينة

---

[1]- أحمد عثمان: **تاريخ اليهود**، ج2، مكتبة الشروق، القاهرة، 1994، ص15.

[2]- أنظر: **سفر الملوك الثاني**، الإصحاحين 24 و25.

[3]- عثمان: **تاريخ اليهود**، ج2، ص15-16.

ليس له أساس من الصحة [1]. ورغم ذلك، استمرّت كتب أسفار الملوك التالية في اعتبار أورشليم عاصمةً لمملكة يهوذا؛ وإن كان من الواضح أن هذه المدينة لم تكن لها علاقة بما يجري من أحداث، وإنما أراد كتبة العهد القديم عند إعادة صياغة هذه الكتب جمع الإسرائيليين على مدينة يقدّسونها مع تبرير حق لهم فيها، الأمر الذي لم يتم إلَّا بعد دمار هذه المدينة على أيدي البابليين.

وكان أهل يهوذا يقيمون مذابحهم وعباداتهم عند قمم الجبال العالية شأنهم في ذلك شأن باقي الشعوب الكنعانيّة، وكانت أورشليم بسبب وجود المسطح الصخري الواقع أعلى المدينة شمالًا تعتبر أهم منطقة للعبادة في كل أرض كنعان، وكان لموقع المدينة الحصين، ووجود أسوار قويّة حولها أثره في جعلها أقل عُرضة لهجمات الأعداء، إلى أن فتحت أبوابها لاستقبال الفرعون "**تحتمس الثالث**" خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد، عندما أدركت عدم جدوى مواجهة جيشه القوي؛ فركَّز فيها الملوك المصريون فرقة عسكريّة من المركبات والخيَّالة، ثمَّ أقام الفرعون "أمنحوتب الثالث" فيما بعد معبدٌ عند مذبح الصخرة، وهذا ما ينفي ما زعمه سفر الملوك الأول [2]، من أن "**سليمان بن داود**" هو الذي قام ببناء هذا المعبد [3].

وقد أكدَّ "**توماس طومسون**" [4]، أن "تحتمس الثالث" هو بالفعل الذي أسّس إمبراطوريّة مترامية الأطراف في سوريا؛ وذلك بقوله: إن "تحتمس الثالث" عندما ضمَّ فلسطين وسوريا إلى إمبراطوريته عام 1482 ق.م، أقام عددًا من المراكز العسكريّة والإداريّة، وأن هذا النظام حقق قدرٌ كبير من الاستقرار في فلسطين، لا سيّما في السهل الساحلي الجنوبي والأراضي الفلسطينيّة ذات الأهمية الاستراتيجيّة والاقتصاديّة بالنسبة للمصريين.

ومن نافلة القول: إن المدوّنات المصريّة التي تناولت حملة الفرعون "شيشنق"، على المدن الرئيسية وطرق التجارة في فلسطين أواخر القرن التاسع قبل الميلاد لم تذكر أي شيء على الإطلاق عن أي حكم إمبريالي ذي شأنٍ عظيم في فلسطين مركزه القدس؛ فلا مملكتي يهوذا وإسرائيل ولا حتى القدس أو أي عاصمة أخرى محتملة في المرتفعات الوسطى، تستدعي اهتمام

---

[1]– ورد في سفر الملوك الأول 11/2، أن عاصمة مُلك داود كانت مدينة الخليل؛ إذ حكم من خلالها نحو سبعة أعوام قبل أن ينتقل منها إلى أورشليم؛ لذلك نصرُّ على أن داود قد حكم قومه من خلال مدينة الخليل أو جوارها وليس في أورشليم.

[2]– لمزيد من التفاصيل حول ما زُعِم عن بناء سليمان لمعبد أورشليم، أنظر: **سفر الملوك الأول**، الإصحاح 6.

[3]– عثمان: **تاريخ اليهود**، ج1، ص184.

[4]– طومسون، **التاريخ القديم للشعب الإسرائيلي**، ص188.

"شيشنق" في محاولاته لإخضاع فلسطين سياسيًّا واقتصاديًّا لمصر. وقد كانت القدس وقتذاك مدينة جبليّة صغيرة، ناهيك عن أن وجود مملكتي يهوذا أو إسرائيل في ذاك الوقت المبكّر لا تؤيّده المعلومات المتوفّرة عن فلسطين، كما أن المعلومات الأثريّة والكتابيّة تثبت عدم وجود أي قوى سياسيّة في المرتفعات الفلسطينيّة [1].

وعلى الرغم من أن الدراسات التاريخيّة الحديثة قد عجزت تمامًا عن إثبات أية علاقة بين قبائل بني إسرائيل ومدينة أورشليم قبل منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، عندما سمح لهم الفرس بسكناها؛ فإن المراجع التاريخيّة ما تزال تصر على قبول روايات العهد القديم فيما يتعلّق بهذه المدينة، وكان مبرر أصحابها هو عدم وجود مصادر تاريخيّة تغطي تلك الحقبة الزمنيّة سوى أسفار العهد القديم [2].

ب. تزعم روايات العهد القديم في سفري صموئيل الثاني والملوك الأول [3]، أن داود تمكّن من إقامة مملكة مترامية الأطراف تمتد فيما بين تخوم مصر والفرات أورثها فيما بعد لابنه سليمان بعد موته. فقد ورد في الإصحاح الرابع من سفر الملوك الأول ما نصّه: "**وكان سليمان متسلّطًا على جميع الممالك من النهر** (الفرات) **إلى أرضِ فلسطين وإلى تخوم مصر...**" (الملوك الأول 21/4)؛ غير بعض المؤرخين [4] يذكر أن ذلك الحدث ليس له وجود من الأساس؛ فداود لم يستطع السيطرة على هذه المنطقة؛ بل لم يستطع السيطرة على جميع أرض كنعان.

والأدلة التاريخيّة تؤكّد أن أكبر رقعة استطاعت دولة داود امتلاكها من "دان" (تل القاضي) في شمال فلسطين إلى "بئر السبع" في جنوبها، ولم يكن لبني إسرائيل وجود في أي موقع على الساحل الفلسطيني، ولا في الجليل شمالي فلسطين باستثناء موقع صغير عند تل القاضي، كما تشير الأدلة التاريخيّة إلى أن داود مثله في ذلك مثل شاؤول (طالوت كما ورد ذكره في القرآن الكريم) من قبله، كان ملك يرأس تحالفًا من القبائل الإسرائيليّة التي سكنت الهضاب الفلسطينيّة.

---

[1]– المرجع السابق، ص211.

[2]– عثمان: **تاريخ اليهود**، ج1، ص185.

[3]– لمزيد من التفاصيل، أنظر: **صموئيل الثاني**، الإصحاحات من 7–24؛ **الملوك الأول**، الإصحاحات من 1–4.

[4]– عثمان: **تاريخ اليهود**، ج1، ص135–136.

ويؤكّد سفر الملوك الأول ما ذهب إليه أحمد عثمان، إذ ورد ما نصّه: "**لأنه** (أي سليمان) **كان متسلّطًا على كل ما عبر النهر من تَفْسَحَ على غزة على كل ملوك عبر النهر وكان له صلح من جميع جوانبه حواليه، وسكن يهوذا وإسرائيل آمنين كل واحدٍ تحت كرمته وتحت تينته من دان إلى بئر سبع كل أيام سليمان**" (الملوك الأول 4/24-25)؛ أي أن كتبة سفر الملوك الأول يناقضون أنفسهم في بضعة أسطر فقط في الإصحاح الرابع نفسه؛ فكيف تأتّى لداود أولًا، ثمَّ لابنه سليمان من بعده ثانيًا أن يحكما إقليميًّا من نهر الفرات إلى تخوم الأراضي المصريّة، ثمَّ فجأة يقول كتبة السفر: إن قبائل يهوذا وإسرائيل يحكمان محليًّا من دان إلى بئر السبع. هذا التناقض يكشف بجلاءٍ واضحٍ، مدى الزيف الذي نسبه متأخّرون إلى ملوكهم ليضيفوا لهم أمجادًا وبطولاتٍ لم يكن لهم بها علاقة لا من قريب ولا من بعيد.

ويؤكد بعض الباحثين [1]، أن الكهنة في أثناء وجودهم في بابل خلال القرن السادس قبل الميلاد قد أعادوا صياغة كتب العهد القديم، فاستعاروا من الكتابات المصريّة قصة حروب الفرعون "**تحتمس الثالث**" الذي قام بإنشاء إمبراطوريّة مصريّة بين النيل والفرات، والمنقوشة على جدران معبد الكرنك، وأضافوها إلى رواية ملكهم داود؛ بل إنهم لم يحاولوا مزج الجزء الذي استعاروه من المصادر المصريّة، وأدخلوه كما هو دونَ تعديل كبير في وسط الرواية الرئيسيّة؛ فظهر جليًّا أن لا علاقة له ببقية القصة؛ فنجد داود ومعه جيشه المؤلّف من 600 رجل يحاربون في صراعٍ داخليٍّ بين القبائل الإسرائيليّة، أو مع الفلسطينيين، وفجأة ترد تفاصيل معركة كبيرة تخوضها جيوش منظّمة في مواقع محصّنة عديدة من أرض الهلال الخصيب. ويبدو أن صدق الرواية التاريخيّة لم يكن يهم الكهنة في شيء؛ بل كان جلَّ هدفهم الرئيسي من ادّعاء هذه الانتصارات العظيمة، هو حث بني إسرائيل على ترك عبادة الأوثان والعودة إلى ديانة موسى.

وفيما يخص علاقة سليمان -عليه السلام -بمدينة القدس، فقد اتضح من خلال قراءة القرآن الكريم عدة أمور:

1. عدم ذكر أي شيء عن مملكة سليمان الممتدة ما بين نهري النيل والفرات.
2. لم يرد في القرآن نصٌّ صريحٌ أنه قام ببناء معبد القدس.
3. لم يرد في القرآن أي ذِكر للقدس، فيما يخص الروايات المتعلّقة بسليمان أو بأبيه داود.

[1]- المرجع السابق، ص136-145.

وخلاصة الأمر؛ أن وهم اتساع حدود مملكة داود وابنه سليمان من بعده التي ورد ذكرها في العهد القديم يُعتبر من قبيل المبالغات، والأمر نفسه ينطبق على علاقتهما بمدينة القدس؛ فالتوراة نفسها تناقض ما ذكرته، وتؤكّد أن مملكة سليمان كانت وقتيّة آلت إلى الزوال بعيد وفاته.

وقد حاول بعض الباحثين الإسرائيليين المنصفين في أواخر القرن المنصرم، إثبات بعض الحقائق فيما يخص هذه القضايا؛ فإذا كان العهد القديم قد وصف سليمان بأنه بانٍ كبيرٌ؛ فإن الباحث الإسرائيلي "**إسرائيل فنكلشتاين**"، يؤكّد أن الملك الكنعاني "آحاب" بالتحديد كان على ما يبدو البنَّاء الأكبر للأبنية التاريخيّة المهمّة؛ وأن ذلك قد ظهر على أثر اكتشاف خطأ في التاريخ؛ فالمكتشفات التي أُرجعت لفترتي داود وسليمان في القرن العاشر قبل الميلاد بُنيت على ما يبدو بعد ذلك بمائة سنة في فترة هذا الملك. وقد أدى ذلك إلى قيام ثورة معلوماتيّة فيما يخص علم الآثار، إذ أطلق علماء الآثار على آراء "فنكلشتاين" ما سُمي بـ "**تعديل فنكلشتاين**"، أو" تحريك التاريخ".

وفي اجتماع علماء الآثار الذي عُقد في مدينة "سان فرانسيسكو" بالولايات المتحدة الأمريكيّة في نهاية عام 1997، قال البروفيسور الإسرائيلي "**دافيد أوسيشكين**" من جامعة تل أبيب والذي شارك قبل 55 عامًا في كشف أحد قصور الملك سليمان: "إنه غيَّر رأيه، وهو الآن يتفق مع تفسير فنكلشتاين"؛ بل وصل الأمر بفنكلشتاين أن قال: "مقابل الادّعاء المعروف والقائل بأن كل ما ورد في التوراة يقف على أرضٍ صلبة؛ فإن هذا الأمر الآن ليس على هذا النحو، وأنا أعلم أنني زرعت بذور الشكّ" [1].

ثانيًا: فلسطين تحت الحكم الفارسي واليوناني

أ. فلسطين تحت الحكم الفارسي

بعد وفاة "نبوخذ نصَّر" مؤسّس الدولة البابلية سنة 562 ق.م، خلفه في حكم بابل عدّة ملوك ضعاف [2]؛ فحلَّت الكارثة ببابل سنة 538 ق.م بعدما سيطر عليها الفرس؛ فاعترفت مناطق الإمبراطوريّة البابليّة بما فيها سوريا وفلسطين بالحكم الفارسي الجديد. ويعلّق الدكتور

---

[1]– **جريدة الأيام الفلسطينية**، العدد 829، 1998/4/15.

[2]– أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ، حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الأثرية**، ط2، سلسلة الكتب الحديثة، دمشق، 1973، ص93.

"فيليب حتّي" على أهميّة سقوط بابل، بأنه كان أكثر من مجرد انهيار إمبراطوريّة؛ لأن بسقوطها انتهى العصر العربي السامي، وبدأ عصر جديد هو العصر الهندو أوروبي [1].

كان الملك "قورش الثاني" قد استعان بالإسرائيليين المسبيين على فتح بابل، فالتمسوا منه الإذن بالسماح لهم بالعودة إلى فلسطين –كمكافأة –فوافقهم على طلبهم، فعاد قسم منهم لا يتجاوز خمسون ألفًا (أسر 597، وأسر 586 ق. م)، أمّا القسم الآخر ومعظمهم من طبقات الأغنياء فقد آثر البقاء في العراق على العودة إلى فلسطين [2]. وقد تصوّر "قورش" أن وجود حزب أو طائفة من اليهود في فلسطين موالية له وتدين بوجودها لإحسانه، سيشكّل نوعًا من التوازن الفعَّال تجاه الحزب الموالي للمصريين، كما استعملهم كجواسيس لبذر بذور التفرقة بين خصومه، وإعانته في فتح مصر، وتثبيت أقدامه في فلسطين [3].

شرع "زروبابل" في بناء الهيكل في أورشليم بعد عودته، إلَّا أن الأقوام المتواجدة في فلسطين وما حولها؛ كالحوريين والحثيين والعمونيين والآدوميين احتجّوا على ذلك، وهدّدوا بالعصيان ما لم يُسمح لهم بالمشاركة في البناء [4]؛ فأصدر "سمرديس" خلف قمبيز الثاني سنة 522 ق. م أمرًا بوقف عملية البناء [5]. وبذا، نجحت الشعوب الفلسطينيّة في منع الإسرائيليين من إكمال بناء المعبد بمفردهم؛ وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على أن القدس لم تكن قبل الأسر البابلي عاصمة للإسرائيليين، وإلاَّ لِما تجرأت هذه الشعوب على طلب المشاركة في بناء المعبد. كما أن رفض الإسرائيليين في إشراك الشعوب الأخرى في البناء؛ إنما يهدف إلى الاستئثار بمعبد القدس لأنفسهم؛ فلو أنهم استكملوا بناءه وحدهم لِما أصبح من حق الشعوب الأخرى التعبُّد فيه. ولم تزد محاولة "زرو بابل" عن حفر الأساسات فقط للهيكل؛ أي إن العمل في بناء الهيكل توقّف طيلة أيام "قورش"، و"قمبيز"، و"سمرديس"، و"داريوس الأول" حتى عام 486 ق.م [6].

وفي بداية حكم "داريوس"، قرّر الوالي الفارسي لمنطقة عبر الفرات منعهم من إكمال البناء، وأرسل في استشارة الملك عما يجب فعله. ولمَّا كان البلاط الملكي الفارسي يغص

---

[1]– فيليب حتّي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ج1، ترجمة: د. جورج حداد وعبد الكريم رافق، دار الثقافة، بيروت، 1958، ص239.

[2]– الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ج1، ص585.

[3]– حتّي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ص242؛ الدباغ: **بلادنا فلسطين**، ص585.

[4]– سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، ص324؛ عثمان: **تاريخ اليهود**، ج2، ص17.

[5]– سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، ونفس الصفحة.

[6]– عثمان، **تاريخ اليهود**، ج2، ص18–19.

بالإسرائيليين. فقد نصحوا "داريوس" بالموافقة على قيام أهل يهوذا ببناء المعبد للدعاء له هناك؛ فقبل داريوس النصيحة على أن تتحمَّل خزانة عبر الفرات تكاليف البناء، بما في ذلك تكاليف العبادة نفسها، وبالفعل أكمل الإسرائيليون –حسبما أوردت المصادر –بناء المعبد في أيام داريوس الفارسي سنة 515 ق.م.

ونظرًا لكون المعبد قد تمَّ بناؤه والإنفاق عليه من المال العام، فقد أصبح مزارًا لكل الأقوام القاطنة في المنطقة وليس للإسرائيليين وحدهم، فحاول الإسرائيليون بناء أسوار للمدينة لكي يتمكّنوا من منع الآخرين من دخولها، كما كانوا يهدفون إلى إعادة بناء مدينة القدس نفسها، وجلب الإسرائيليين لتوطينهم فيها، ولكن الأقوام الأخرى اعترضت على ذلك؛ فأصدر الملك أمرًا بوقف البناء [1]؛ والحقيقة أننا نذكر هذه الرواية مع تحفُّظنا على ما جاء فيها.

وفي عهد الملك "ارتحششتا الأول" (465–425 ق.م) عادت إلى أورشليم جماعة أخرى من الإسرائيليين المسبيين بقيادة "عزرا" سنة 458 أو 457 ق.م، وجماعة أخرى يقودها "نحميا" الذي عُيِّن حاكمٌ على طائفته (444 –432 ق.م)، وهو الذي قام ببناء ما تهدّم من السور [2]. وكان "ارتحششتا" قد تزوّج من "استير" الإسرائيليّة، ومن شدّة ولهه بها كان يستجيب لطلباتها ومنها السماح لنحميا بالعودة إلى فلسطين وتعيينه والياً على منطقة يهودا، والسماح له ببناء مدينة القدس. وحاول سكان فلسطين عبثًا منع "نحميا" من إكمال البناء، ولكنهم فشلوا نظرًا لحصول "نحميا" هذه المرة على فرمانٍ ملكيٍّ بذلك.

وبعد استكمال "نحميا" عمله في بناء معبد القدس، قام ببناء بيوتها، ثمَّ أجبر كل قبيلةٍ من قبائل يهوذا على إرسال عشرة في المائة من تعداد سكّانها للاستيطان في القدس، لتصير ملكًا لهم [3] بحكم الأمر الواقع. ولم تكشف الحفريات التي جرت في القدس عن وجود أدلّة، تشير إلى مثل هذا الإنجاز المعماري [4].

---

[1]– موسى مطلق إبراهيم، **وعد التوراة من إبرام إلى هرتزل**، ط1، مريخ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 148؛ عثمان، **تاريخ اليهود**، ج2، ص19–20.

[2]– سوسة، **ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق**، ص151؛ **نحميا**: 6.

[3]– عثمان، **تاريخ اليهود**، ج2، ص21–22.

[4]– معاوية إبراهيم، **فلسطين من أقدم العصور إلى القرن الرابع قبل الميلاد**، الموسوعة الفلسطينيّة، القسم الثاني، الدراسات التاريخيّة، ط1، بيروت، 1990، ص130.

وهذا ما يفعله اليهود الآن في فلسطين؛ إذ يقومون بإقامة المستوطنات وزرعها بالقادمين الجدد من يهود روسيا وأوروبا الشرقيّة، لخلق أمر واقع جديد بإخلاء فلسطين من سكّانها العرب الأصليين، وكأني باليهود يعيدون دراسة تاريخهم القديم للاستفادة منه.

تمكّن "نحميا" فيما بعد من إحضار الكاهن "عزرا" من بابل ليقوم بتنظيم العبادة اليهوديّة في مدينة القدس الجديدة [1]، وكان "عزرا" موظّفًا في بلاط ملك الفرس "ارتحششتا الأول"، ومستشارًا له في شئون الطائفة اليهوديّة التي كانت تقيم فيما بين النهرين منذ أيام السبي، وكان كاتبٌ ماهرٌ في شريعة موسى، لذلك سُمي "بعزرا الكاهن" **كاتب شريعة إله السماء** [2]، وهو نفسه الذي أشرف على كتابة الكتب الخمسة الأولى من العهد القديم (التوراة) في بابل، وهو المسئول الأول عن نشأة **الديانة اليهوديّة**. وكان "عزرا" قد وُلِدَ في بابل كواحدٍ من المسبيين الذين حملوا في نفوسهم أحقاد هذا الواقع، سواء الذي ورثوه أو الذي عاشوه بكل إفرازاته وبكل عقده النفسيّة التي تراكمت على مدى أجيال. ونشأ وتربّى وتعلّم فيها؛ فتعرَّف إلى الأساطير والآداب البابليّة، بالإضافة إلى ما تناقلته حكاية الآباء للأبناء من يهود السبي عن تاريخهم في فلسطين، وعن نهاية هذا التاريخ بالشكل المفجع الذي انتهى إليه [3].

ونظرًا لثقة الملك الفارسي بعزرا فقد لبّى طلبه بالموافقة على سفره إلى أورشليم، فغادر عزرا بابل حوالي سنة 458 ق.م، وقاد معه (1496) رجلًا، و(38) لاويًا، و(220) عبدًا، وكان معه رسائل توصية من الملك ارتحششتا إلى عمّال الفرس الموجودين غرب نهر الأردن، بمساعدته ودفع الذهب والفضة له، فضلًا عن ذلك فقد كان مزوّدًا بالسلطة الملكيّة المطلقة لإصلاح شئون اليهود في فلسطين. ويقال: إن "عزرا" حمل معه إلى فلسطين الأحرف الآراميّة المربّعة الشكل المعروفة بالخط الآشوري المربّع التي مهّدت إلى نشوء الأبجديّة العبرانيّة الحاليّة [4].

وكان لعزرا مهمّة كلّفه بها ارتحششتا "ملك الملوك"، بعنوان غريب هو: "**كاتب شريعة إله السماء**" [5]، كما كلّفه بتعيين الحكّام والقضاة لخدمة سكّان فلسطين، وأصدر له أمرًا بأن "**كل من لا يعمل شريعة إلهك وشريعة الملك فليُقضَ عليه عاجلًا إما بالموت أو بالنفي أو بغرامة المال**

---

[1]– عثمان، **تاريخ اليهود**، ج2، ص22.

[2]– سوسة، **ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق**، ص153.

[3]– عثمان، **تاريخ اليهود**، ج2، ص22؛ مطلق، **وعد التوراة من إبرام إلى هرتزل**، ص154.

[4]– سوسة، **ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق**، ص153.

[5]– **عزرا**، 12/7.

أو بالحبس" [1]. وبذا، تسلّم "عزرا" سلطات كاملة ليُملي باسم ملك الفرس شريعة الرب، ويفرض احترامها والتزامها [2] على اليهود وبقيّة سكّان فلسطين.

يتضح لنا من الفقرة السابقة؛ أن "عزرا" قد عمل على فرض شريعة الإله يهوه على قومه وغيرهم من سكّان فلسطين بالقوة، بدعمٍ واضحٍ وصريحٍ من سيّده ملك الفرس، أي إن **الديانة اليهوديّة** التي صنعها عزرا –وما زالت مستمرة إلى اليوم –هي صنيعة من لا يؤمن بإله بني إسرائيل. وبذا، تصبح يهوديّة عزرا موضع شك وارتياب؛ خاصة إذا ما علمنا أن ملك الفرس آنذاك لم يكن موحدًا بربِّ بني إسرائيل.

ب. فلسطين تحت الحكم اليوناني

مع بداية العهد اليوناني الإغريقي في المنطقة ككل ومن بينها فلسطين (332–64 ق.م)، تأرجح وضع اليهود في عهدهم بين مدٍّ وجزر [3]؛ فبعد موت "الإسكندر الأكبر" عامل "بطليموس صوتير" اليهود معاملة سيئة، ممّا دعاهم إلى طاعته وطاعة خلفائه أكثر من مائة سنة. ولم يكن تسلُّط الإغريق على اليهود شديدًا خلال كل هذه الفترة إلَّا ما ندر، إذ كان أحبار اليهود ينوبون مناب الولاة. وبعد انتصار البطالسة على السلوقيين عند رفح سنة 217 ق.م، حاول "بطليموس الرابع" نشر الثقافة اليونانيّة بين اليهود؛ ولمّا رفضوا زاد في الضرائب المفروضة عليهم. وعندما استمرّوا في التشديد على اليهود لقبول آدابهم وحضارتهم [4]، عمد الكثير منهم إلى الهجرة من فلسطين والاستقرار في مناطق أخرى من سوريا وآسيا الصغرى وبلاد اليونان، وأضحت مدينة الإسكندريّة المصريّة تضم أكبر جالية يهوديّة [5].

فضلًا على ذلك؛ أدَّت السياسة السلوقيّة إلى ظهور حزبين يهوديين: حزب اقتدى باليونان واقتبس جميع مظاهر حضارتهم، وقال بآراءٍ جديدة، وتمتّع بحريةٍ وافرة، وآفاقٍ واسعة،

---

[1]– **عزرا**، 7/25–26.

[2]– رجاء جارودي، **فلسطين أرض الرسالات الإلهية**، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1987، ص156.

[3]– بيان نويهض الحوت، **فلسطين. التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917)**، ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص31؛ عدنان الحديدي، معاوية إبراهيم، **تاريخ الشرق الأدنى القديم**، ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمّان، 1994، ص200.

[4]– الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ص599؛ هارفي بورتر، **موسوعة مختصر التاريخ القديم**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1411هـ (1991م)، ص335.

[5]– عثمان، **تاريخ اليهود**، ج2، ص26.

وحزب آخر رفض ذلك وتعصّب لعقائده الدينيّة القديمة، وتشبّث بالبقاء على أساليب الحياة اليهوديّة التي شبَّ عليها. وكلما ازداد الحزب الأول في إخلاصه لرأيه؛ ازداد الحزب الثاني تعصّبًا عليه [1].

وكانت أسوأ سنوات اليهود خلال الحكم اليوناني في عهد الملك السلوقي "أنطيوخس الرابع" (175–164 ق.م) الذي دمَّر الهيكل ونهب كل ما فيه، وأجبر اليهود على اعتناق الوثنيّة اليونانيّة، وعيَّن عليهم حكامًا اشتهروا بشدّة بغضهم لليهود، ومنهم يشوع الذي اشترى وظيفة الحبر الأعظم. وكان يشوع هذا مولعًا بعادات اليونان وغيَّر اسمه إلى ياسون، وأنشأ في القدس ملعبًا وميدانًا كعادة أهل اليونان يتصارع فيها الفتيان عراة، وعمَّ الفساد بين العامة والكهّان فأهملوا الخدمة الدينيّة؛ مما أدّى فيما بعد إلى اندلاع الثورة المكابيّة عام 167 ق.م [2].

ثالثًا: فلسطين تحت الحكم الروماني

بوصول الرومان إلى بلاد الشام دخل التاريخ الإسرائيلي مرحلة انتقاليّة مهمّة، أدّت بعد ذلك إلى حدوث تغييرات جوهريّة في الاعتقادات اليهوديّة نفسها، خاصة بعدما بدأت الدعوة المسيحيّة تطالب الأمم جميعًا بالإيمان بدعوة المسيح والتوحيد، وتنكر فكرة الشعب المختار [3]. ولقد تملّق المكابيون اليهودُ الرومانُ الحكّامَ الجدد في بداية انتشار نفوذهم في الشام، ومع هذا فقد انتهى أمر المكابيين تمامًا بحكم الرومان للبلاد [4]، وصار إقليم يهوذا إقليمًا رومانيًّا [5].

وبعد مقتل "يوليوس قيصر" وتعيين "مارك أنطوني" قيصرًا على روما، قام "أنطوني" بتعيين "هيرودوس" [6] ابن "انتيباتر" ملكًا على جميع ممتلكات هركانوس، وأصبح بعدما تلقّب بالكبير ملكٌ على مملكة يهوديّة مستقلة، لكنها –في حقيقة الأمر –عميلة للرومان عام 37 ق.م.

---

[1]– الدباغ: **بلادنا فلسطين**، ص 599.

[2]– المرجع السابق، والصفحة نفسها؛ الحوت، **فلسطين**، ص31.

[3]– الحوت، **فلسطين**، ص51.

[4]– المرجع السابق، ص32.

[5]– جارودي، **فلسطين أرض الرسالات الإلهية**، ص165.

[6]– كان هيرودوس من أم عربيّة نبطيّة، وُلِدَ في عسقلان، ومع أن الاعتقاد السائد آنذاك أنه كان حاكَمَ يهوديًّا، إلَّا أن هذا ليس صحيحًا، إذ لم يشارك اليهود اعتقاداتهم الدينيّة.
عثمان، **تاريخ اليهود**، ج2، ص55.

وتمكّن هيرودوس من الثأر لأبيه، وقضى على حكم الأسرة المكابيّة بعدما حاصر بطلبٍ من الرومان "أنتيغونس بن أرسطو بولس الثاني" آخر زعماء المكابيين، وتغلّب عليه وتمَّ إعدامه عام 37 ق.م بأمرٍ من أنطوني [1].

ويروي إنجيل متى، أن السيّد المسيح ولد في مدينة بيت لحم خلال حكم الملك "هيرودوس"، حيثُ جاء فيه: **"ولد يسوع في بيت لحم اليهوديّة في أيام هيرودوس الملك"** [2]، ويستطرد إنجيل متى: إن "هيرودوس" عندما سمع بمولد المسيح، أمر بقتل **"جميع الصبيان الذين في بيت لحم وفي كل تخومها من ابن سنتين فما دون"** [3]؛ لأنه علم من المجوس ومن الكهنة أن طفلًا يهوديًّا وُلد في بيت لحم سيكون ملك اليهود [4].

عُرِف الإمبراطور "أُغسطس" والحكم الروماني تجاه اليهود بالسياسة الحذرة لأنهما أدركا حساسية الديانة اليهوديّة؛ فحرصا على عدم التدخُّل في أمورها. فقد كان كل ما يهم الرومان هو الخضوع السياسي والاقتصادي، دون التدخُّل في النظم والعقائد الداخليّة والخاصة برعاياهم [5].

وقع الانفجار في ربيع عام 66م، وكان أشبه ما يكون بثورة عارمة على الحكم الروماني [6]. فقد بدأ اليهود بمهاجمة الحاميات الرومانيّة، الأمر الذي اضطر الرومان إلى إرسال جيشهم لمقاتلتهم. وقد عيَّن الإمبراطور "نيرون" قائده "فلافيوس فاسبسيان" لمقاتلة اليهود، وانضم لجيشه جنود من الشام والأنباط بقيادة ملكهم "مالك الثاني"، وعن طريق الخطط الدقيقة والمدروسة، وبفضل الملل الذي بدأ في التسرّب إلى نفوس الثائرين اليهود أنفسهم، بدأ "فاسبسيان" بتطهير جيوب المتمردين واحدًا تلو الآخر؛ حتى كاد أن يطهّرها تمامًا منهم، ولمّا اضطر "فاسبسيان" للعودة إلى روما لتولّي الحكم بعد وفاة "نيرون"، تسلَّم قيادة محاربة اليهود ابنه القائد "تيطس" [7].

وفي عام 70م، شدّد "تيطس" الحصار حول قلعة أورشليم بعدما خرج من الإسكندريّة، وتم تدعيم جيشه بجيشٍ آخر قاده "ليترنيوس فرونتو" قائد معسكر نيقوبوليس الذي تولّى قيادة

---

[1]- الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ص622.

[2]- **إنجيل متى**، 1/2.

[3]- **إنجيل متى**، 16/2.

[4]- **إنجيل متى**، 1/2-2.

[5]- سيد أحمد على الناصري، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص80-81.

[6]- الدباغ، **بلادنا فلسطين**، ص633؛ سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، ص325-326.

[7]- الحوت، **فلسطين**، ص32؛ الناصري، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**، ص180.

مفرزتين قوامها 2000 جندي [1]، وأدّى الحصار إلى انتشار المجاعة والمرض؛ فدخل "تيطس" القدس وأحرق الهيكل الذي بناه "هيرودوس" الكبير، ثمَّ استولى على قلعة جبل صهيون، ودمَّر القدس، وأصبحت يهوذا ولاية رومانيّة، كما أمر بحلِّ التنظيمات السياسيّة والدينيّة اليهوديّة، وفرض عليهم ضريبة الرأس السنويّة ومقدارها دينارين رومانيين، يتم دفعها لحساب معبد "**جوبيتر الكابيتولي**" إله الرومان؛ إمعانًا في إذلال اليهود بعد حرمانهم من الامتيازات السابقة [2].

لقد كان تدمير القدس على يد تيطس تامًّا، لدرجة أن اليهود أنفسهم نسوا إذا ما كان المعبد قد بني على التلة الشرقيّة أو الغربيّة في أورشليم. وقد فشلت جميع المحاولات لإعادة بنائه استنادًا إلى وصف التوراة، وتمَّ منع البقيّة الباقية من اليهود من الاقتراب من القدس التي لم تعد عاصمتهم، وزالت اليهوديّة كدولة سياسيّة من الوجود [3].

زار الإمبراطور "هادريانوس" سوريا وفلسطين، وعندما دخل أورشليم وجدها أطلالًا مهجورة، ويُحظَرُ على اليهود الاقتراب منها؛ فعمل "هادريانوس" على إعادة بناء المدينة من جديد على الطراز الروماني وباسم روماني هو "**إيليا كابيتولينا**"، وَجَعَلَ فيها معبدًا لإله الرومان جوبتر الكابيتوليني؛ وبذلك جعل من أورشليم مدينةً مختلفةً تمامًا عن نظرة اليهود إليها، وحوّلها إلى مستعمرةٍ رومانيّة خالصة، كما حظر "هادريانوس" على اليهود ممارسة عادة الختان لأنها حسب وصفه عادة غير إنسانيّة.

أثار هذين المشروعين أبشع حركة تمرُّد قادها اليهود على طول تاريخهم بعد سنوات من مغادرة الإمبراطور للمنطقة، ولم يعبأ "هادريانوس" بمشاعر اليهود، وأكمل رحلته إلى مصر. وبعد عودة الإمبراطور إلى روما هبَّت ثورة جديدة لليهود في فلسطين في خريف عام 132م، يقودها متطرّف يهودي يُسمى "سمعان" (سيمون باركوخبا) أو سيمون ابن النجمة؛ ادّعى أنه المسيح المنتظر. وعلى الفور، أبحر "هادريانوس" إلى سوريا، وقام بجمع الجيوش الرومانية وجعل عليها قائده الشهير "يوليوس سفيروس" الذي اتبع الاستراتيجيّة نفسها التي طبّقها "فاسبسيان" و"تيطس" من قبل، والمتمثّلة في عزل جيوب الثوّار ومحاصرتها حتى المجاعة، ثمَّ تصفيتها بطريقةٍ منظّمة. وقُدّر عدد الذين قُتلوا من اليهود في هذه الهبّة ما يقرب من نصف مليون يهودي، وأُسِرَ ما يناهز هذا العدد حسب بعض الآراء؛ غير أن هذه الأعداد يبدو أنها مبالغ فيها إلى حدٍّ كبير.

---

[1]– الناصري، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**، ص189؛ عبد اللطيف أحمد علي، **مصر والإمبراطوريّة الرومانيّة في ضوء الأوراق البرديّة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص144.

[2]– الناصري، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**، ص189–190.

[3]– حتّي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ص376.

وبذلك، تمَّ سحق هذه الثورة تمامًا عام 135م، بعد حربٍ طاحنةٍ استمرّت عامين، وتمَّ تدمير أورشليم وتحوَّلت إلى أطلال. أمّا اليهود فقد تفرّقوا هائمين على وجوههم؛ فرحل بعضهم إلى الحجاز واليمن ومصر، بينما عادت فلسطين إلى الرومان بعدما تناقص عدد اليهود فيها حتى كاد ينقرض تمامًا [1]، وسمح "هادريانوس" للمسيحيين بالإقامة في القدس شريطة ألَّا يكونوا من أصلٍ يهودي [2].

بعد ثورة "باركوخبا" عام 135م، تمَّ تغيير اسم مقاطعة يهوذا إلى اسم سوريا الفلسطينيّة. ولقد شاع اسم "فلسطين" واستمرَّ حتى الوقت الحاضر، وتمَّ اقتباس هذا المصطلح من اللغة التي أُستعملت بواسطة الإدارة الإمبراطوريّة لروما وبيزنطة. وفي حوالي عام 400م، تمَّ تقسيم سوريا إلى عدّة مقاطعات، وقُسِّمت فلسطين إلى ثلاثة أجزاء، هي: "فلسطين الأولى Palaestina Prima"، وعاصمتها قيصريّة، وضمّت: أورشليم ونابلس و"جوبا Joppa" (يافا) وغزة وعسقلان وغيرها من المدن. و"فلسطين الثانية Palaestina Secanda"، ومركزها سكيثوبولس (بيسان)، ومن مدنها الرئيسة: جدرة وطبرية و"فلسطين الثالثة Palaestina Jertia"، وكانت البتراء مدينتها الرئيسة، حيث شملت: شرقي الأردن وشمال أرنون [3].

ونظراً لاستتباب الأمن وانتشار الهدوء في ربوع المدن الفلسطينيّة تحت الحكم الروماني، بالغ المؤرخون في وصف هذا الهدوء فسمُّوه "السلام الروماني Pax Romana" الذي انعكست آثاره إلى شيءٍ من الانتعاش الاقتصادي الذي حقّقه الرومان [4].

وفي أواخر القرن الرابع للميلاد، انقسمت الإمبراطوريّة الرومانيّة إلى إمبراطوريتين غربيّة وشرقيّة، وكانت فلسطين من ضمن أملاك الإمبراطوريّة الشرقيّة (البيزنطيّة) (395–636م). وفي خلال العهد البيزنطي، تكرَّس اسم "فلسطين" التاريخي إداريًّا وسياسيًّا [5]، وكانت المسيحيّة قد أضحت الديانة الرسميّة للإمبراطوريّة البيزنطيّة ومن ضمنها فلسطين، حتى تاريخ حدوث الانقلاب الروحي والإنساني في منطقة الشرق الأدنى، بظهور الدعوة الإسلاميّة ومبشّرها محمد

---

[1]– الناصري، **تاريخ الإمبراطورية الرومانية**، ص254، 257–258.

[2]– الحوت، **فلسطين**، ص32.

[3]- De Vaux (Roland), the early history of Israel to the Exodus and Convenant of Sinai, Trans. By, David Smith, vol.2, Darton, Longman & Todo, London 1978, p. 4;

حتّي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ص389.

[4]– سليم عرفات المبيض، **غزة وقطاعها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987، ص134.

[5]– الحوت، **فلسطين**، ص62.

ﷺ، لتزف للعالم برنامجًا دينيًّا يجُبُّ ما قبله، ولتبدأ صفحة جديدة في تاريخ البشريّة وتُطوى ما قبلها من صفحات.

رابعًا: فلسطين تحت الحكم الإسلامي

كان للإسلام الذي دعا له الرسول الكريم محمد ﷺ أثرٌ بالغ في المجتمع العربي، سواء على مستوى الفرد أو مستوى الجماعة؛ فالإسلام نقل الفرد من السيف إلى المسالمة، ومن القوة إلى القانون، ومن الثأرِ إلى القصاص، ومن الإباحيةِ إلى الطُّهرِ، ومن النهبِ إلى الأمانة، ومن الحياةِ القبليّة إلى المسئوليّة الشخصيّة، ومن الوثنيَّة إلى التوحيد ... الخ [1].

ومع اشتداد ساعد الدعوة الإسلاميّة في الجزيرة العربيّة، طوى التاريخ صفحة إمبراطوريتين كانتا القوى العظمى في تلك الأثناء هما: الفرس والروم البيزنطيون، وتمَّ الإعلان عن نشأة دولة عظمى جديدة لها مذاقًا روحيًّا وسياسيًّا جديدًا يفوق ما قبلها، بفضل قوة الإيمان والعقيدة اللذين تحلى بهما أتباعها؛ إنها الدولة الإسلاميّة وعاصمتها المدينة المنوَّرة.

وبعد موقعة اليرموك لم يبقَ أمام المسلمين سوى بضع مدن تقع في فلسطين، أهمها مدينة بيت المقدس الحصينة وذات الموقع الاستراتيجي المهم. فقد استولى عمرو بن العاص عام 16هـ على سبسطية ونابلس بعد أن أمَّن سكّانها مقابل دفع الجزية، ثمَّ استولى على اللد ويبنا وعمواس وبيت جبرين ويافا وغزة ورفح.

ولمَّا تقدَّم عمرو بن العاص صوب بيت المقدس، لحق به أبو عبيدة بعد أن أكمل فتح قنسرين شمالي سوريا، فوجد عمرو مُحاصِرٌ لها، فتولّى أبو عبيدة قيادة القوّات الإسلاميّة. وقد دافع الروم عن المدينة دفاعًا مستميتًا، ألحق بالجند الإسلامي الكثير من الخسائر في الأرواح بعد أن طالت فترة الحصار، غير أن المسلمين صبروا كعادتهم وضيّقوا الحصار على حاميتها. وبما أن سكّان المدينة من النصارى، وكانوا يعانون من وطأة الحكم البيزنطي فقد بدأت المفاوضات السلمية بين المسلمين والأهلين تؤتي أوكلها، شريطة أن يتم تسليم المدينة للخليفة عمر بن الخطاب نفسه وليس لقائده أبي عبيدة [2].

---

[1]– أسامة محمد أبو نحل، **الصحابة وأدوارهم على أرض فلسطين**، ط1، إصدار مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق، 2007، ص47–48.

[2]– المرجع السابق، ص48.

كتب أبو عبيدة للخليفة برغبة الأهلين بتسليم بيت المقدس له شخصيًّا، فاستخلف عمر عليًّا بن أبي طالب على المدينة وتوجّه لفوره إلى فلسطين، فلاقاه عمرو بن العاص، وشرحبيل بن حسنة في الجابية، حيث تمَّ عقد الصلح بين الخليفة ووفد سكان بيت المقدس عام 17هـ (638م) حسب البلاذري، بينما يذكر الطبري في تاريخه أن تاريخ عقد الصلح المذكور كان في عام 15هـ [1]، ثمَّ توجّه الخليفة عمر إلى بيت المقدس ودخلها.

وإن كنا في هذا المقام نميل لرأي البلاذري، خاصةً إذا ما وضعنا في حساباتنا أن موقعة اليرموك جرت في رجب عام 15هـ، ثم ما تلا ذلك من عمليات المسلمين المتواصلة لاستكمال إطباق يدهم على بقيّة المدن الفلسطينيّة، وكذلك فرض الحصار على بيت المقدس وما تبعه من عملية التفاوض بين المسلمين وسكّان المدينة، وأخيرًا الفترة الزمنيّة التي قضاها الخليفة عمر للحضور إلى الجابية لتوقيع اتفاق الصلح.

وهذا العهد الذي أعطاه عمر بن الخطاب لبطريرك بيت المقدس، لشاهدَ على سماحة الإسلام، وتقديره لحريّة الأديان والذي ما زال محفوظًا إلى اليوم، ويُعتبر من أقدم العهود في التاريخ.

وكان لأهل فلسطين دورٌ مهم في جهاد الروم، من خلال المرابطة في الثغور الفلسطينيّة والشاميّة والمصريّة لحمايتها من الهجمات البيزنطيّة البريّة والبحريّة، بالإضافة للمشاركة في حملات الشواتي والصوائف التي كانت تُشن على الأراضي البيزنطيّة برًّا وبحرًا. فقد رابط أهالي فلسطين في الثغور الساحليّة؛ كقيساريّة وأرسوف ويافا وعسقلان وغزة، لحمايتها من هجمات الأسطول البيزنطي.

وعمد كل من عمر بن الخطّاب وعثمان بن عفّان اللذان أوليا الساحل الشامي باهتماماتهما، إلى توطين جماعات من المقاتلين في الثغور الشاميّة والفلسطينيّة وعلى رأسها عسقلان، واقطعوهم فيها القطائع والدور لإغراء الجند بالسكن في الساحل، وذلك من أجل صدِّ هجمات الروم إذا ما تعرّض الساحل للخطر. وكانت الروم قد أخربت الثغور الفلسطينيّة ومنها قيساريّة وعسقلان وعكا، أثناء الصراع الذي دار بين الخليفة عبد الملك بن مروان وعبد الله بن الزبير، فلمّا انتهى عبد الملك من هذا الصراع أعاد ترميم هذه الثغور وشحنها بالمقاتلين، ومنحهم الدور والقطائع، وأعاد بناء مسجد قيسارية.

---

[1]– أنظر نص عقد الصلح كاملًا في: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: **تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج3، ط3، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص609–610.

ومن القبائل التي سكنت عسقلان، نجد منها قريش وكنانة، وكان لقريش فيها موضع يُعرف بمقابر قريش خلال فترة حكم الخلفاء الراشدين، وقد دُفن فيه عبد الله بن سعد بن أبي السرح العامري القرشي عام 36هـ. وممن رابط على الساحل الفلسطيني من الصحابة المستقرّين في فلسطين، الصحابي شمعون الأزدي والذي كان له فيما بعد شرف الرباط في ميّافارقين بالجزيرة الفراتيّة، كما رابط الصحابي تميم بن أوس الداري في ثغر الإسكندريّة بمصر. فقد أورد ابن عساكر أنه قدِم مصر، وقيل إن قدومه كان لغزو البحر.

وكان لأهل فلسطين دورٌ بارز في قتال الروم برًّا وبحرًا، من خلال الحملات السنويّة التي يتم شنّها صيفًا وشتاءً على الثغور البيزنطيّة والتي عُرفت بالصوائف والشواتي. وكانت هذه الحملات قد بدأت في خلافة عمر بن الخطّاب، فقد قاد معاوية بن أبي سفيان الصائفة عام 23هـ، وبلغ بها مدينة عموريّة وكان بصحبته مجموعة من الصحابة من أهل فلسطين، منهم عبادة بن الصامت الأنصاري، وشدّاد بن أوس الأنصاري، وكانا من سكان بيت المقدس.

وخلال فترة الحكم الأموي، ساهم العديد من أهالي فلسطين في حملات الصوائف والشواتي، ولا سيّما من العُبَّاد والزُّهَّاد، مثل: الصحابي الفقيه عبد الله بن محيريز الجمحي القرشي المقدسي الذي توفى عام 100هـ، ورجاء بن حيوة الكندي الذي توفى عام 112هـ، وكان الخليفة عبد الملك بن مروان قد ولّى رجاء هذا قسمة الغنائم في بعض الصوائف.

وساهم عدد من الصحابة الذين سكنوا فلسطين في فتح جزيرة قبرص عام 28هـ، برفقة معاوية بن أبي سفيان خلال خلافة عثمان بن عفّان، ومنهم أبو أمامة الباهلي، وشدّاد بن أوس بن ثابت الأنصاري، وعبادة بن الصامت الأنصاري، وزوجته أم حرام بنت ملحان الأنصاريّة التي استُشهدت فيها، وأبو ذر الغفاري، وواثلة بن الأسقع، والمقداد بن الأسود، وأبو أيوب الأنصاري، وغيرهم؛ علمًا بأن هذه الحملة أقلّت من ميناء عكا الفلسطيني، أول ميناء عربي غزا منه المسلمين [1].

ومع انتقال السلطة إلى بني أميّة، بدأت فلسطين حقبة جديدة من تاريخها الطويل، فمعاوية بن أبي سفيان نصَّب نفسه خليفة للمسلمين، وكان الواجب عليه كما فعل أسلافه أخذ البيعة من مركز الدولة في المدينة المنوَّرة، لكنه بسبب حنق أهل الحجاز عليه ذهب إلى بيت

[1]- أنظر: أبو نحل، **الصحابة وأدوارهم على أرض فلسطين**، ص58-60.

المقدس بفلسطين وأعلن خلافته منها عام 40 أو 41هـ (661م)، وهو ما سُمى بعام الجماعة، ثم بايعته الرعيّة فيما بعد [1].

إن تصرُّف معاوية بن أبي سفيان هذا كان يعني بالنسبة له ولبقية المسلمين الأهمية الروحية لفلسطين؛ فاعتبر أن ببيت المقدس يسدَّ الخلل الروحي والمعنوي الذي نجم عن عدم ذهابه إلى المدينة، وأخذه البيعة فيها، ولكي يُبقي على العادة التي درج عليها أسلافه، مع فارق جوهري مهم، هو عدم حصوله على جميع موافقة أهل الحل والعقد.

وبقي أن نشير إلى اهتمام الخلفاء الأمويين بفلسطين نظرًا لقدسيتها من ناحية، ولأهميّتها الاستراتيجيّة من ناحية أخرى. فقد أنشأ الخليفة عبد الملك بن مروان قبة الصخرة عام 72هـ (691م) فوق صخرة المعراج، وجاء إنجازها كدليل على الاستقرار والرفاهية الذي نعمت به الدولة الإسلامية. وتُعد قبة الصخرة من أولى القباب التي بُنيت في الإسلام، كما تُعدّ من العناصر المعمارية النادرة من حيث المادة والتصميم.

وشيَّد الأمويّون كذلك المسجد الأقصى، ورغم الاختلاف حول منشئه من الخلفاء، فيُعتقد أن عبد الملك بن مروان هو الذي شرع في بنائه، ثمَّ أكمل البناء ابنه الوليد. والمسجد الأقصى يعتبر من الناحية المعماريّة نمطًا جديدًا في فن العمارة الإسلاميّة، وهو ما جعله يتصف بمميّزات وخصائص معماريّة لم تكن شائعة من قبل، منها خلو المسجد من الصحن أو الفناء الداخلي المكشوف؛ كما أن محرابه لا يتوسّط جدار القبلة، وبلاطات المسجد متعامدة مع القبلة وليست موازية لها [2].

وبقي حال فلسطين على ما هو عليه زمن الخلافة العباسيّة، مع بعض التطوُّرات السياسيّة والعسكريّة الخطيرة، التي كانت بسبب الصراعات المتتالية بين العباسيين ومنافسيهم من الدويلات الإسلاميّة حول الزعامة على ملكيّة مصر وبلاد الشام، ومن أهمّها الدولة الطولونيّة والدولة الإخشيديّة، ثمَّ الدولة الفاطميّة التي بدأ في أواخر عهدها ما أطلق عليه المؤرخون حروب الفرنجة أو الحروب الصليبيّة.

---

[1]– المرجع السابق، ص81، 91.

[2]– الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج5، ص161؛ محمد حلمي محمد أحمد، **الخلافة والدولة في العصر الأموي**، مكتبة الشباب، القاهرة، 1397هـ (1977م)، ص88.

ففي أوائل حزيران (يونيو) 1099م، فرض الصليبيون حصارًا مشدّدًا حول مدينة القدس، انتهى باستيلائهم عليها في 15 تموز (يوليو) من العام نفسه، بعد ارتكاب مذبحة لم تشهد لها المدينة مثيلًا من قبل؛ إلى أن تمكّن السلطان صلاح الدين الأيوبي الذي تمكّن من القضاء على الدولة الفاطميّة من استردادها عام 1187م (583هـ) [1].

بقيت فلسطين تحت السيادة الأيوبيّة إلى أن انتقلت لسيادة دولة المماليك، ثمَّ الدولة العثمانيّة التي خضعت لسيادتها عام 1516م (922هـ)، وبقيت تحت سيادتها حتى احتلال الإنكليز لها في 9 كانون الأول (ديسمبر) 1917، أي بعد شهر تقريبًا من إصدار اللورد "جيمس آرثر بلفور" وزير الخارجية البريطاني لتصريحه الشهير في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، بمنح فلسطين لليهود كوطنٍ قوميٍّ لهم.

[1]– مصطفى الحياري، **القدس في زمن الفاطميين والفرنجة**، المعهد الملكي للدراسات الدينية، عمَّان، 1998، مواضع متفرقة.

الفصل الثالث
فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى

الأستاذ الدكتور زكريا إبراهيم السنوار

أولًا: فلسطين خلال الحرب العالميّة الأولى

بعد اندلاع الحرب العالميّة الأولى، حدثت ثلاثة أحداث هامّة ذات علاقة بفلسطين، وهي: مراسلات (الحسين – مكماهون)، واتفاقية (سايكس – بيكو)، وصدور (تصريح بلفور).

1. (مراسلات الحسين – مكماهون)

دلّلت الظروف قبيل بدء الحرب العالميّة الأولى على أن تركيا ستدخل الحرب مع ألمانيا ضد دول الحلفاء، لذا ارتأت بريطانيا أن تتصل بشريف مكّة (الحسين بن علي) وترغّبه في الثورة على تركيا، ووعدت بمساعدته ومساندته والاعتراف به خليفة على المنطقة العربيّة المستقلّة، والتقى ذلك مع مطامع (الشريف حسين) في تحقيق ذلك؛ فأرسل (الحسين) ابنه الأمير (فيصل) إلى دمشق واجتمع في مطلع عام 1915 برجال (العربيّة الفتاة) و(العهد)، ووضعوا خطّة عمل تضمّنت شروط تعاون العرب مع بريطانيا ضد تركيا، وعُرفت هذه الخطة ببروتوكول دمشق، ونصّت على أن تشتمل الدولة العربيّة المستقلّة، المنطقة من خط مرسين أضنة – أورمة – ماردين، جزيرة ابن عمر إلى الحدود الإيرانيّة شمالًا، وعلى الحدود الإيرانيّة إلى الخليج العربي شرقًا، والمحيط الهندي جنوبًا، والبحر الأحمر والبحر المتوسّط حتى مرسين غربًا، كما نصَّ على إلغاء الامتيازات الأجنبيّة، وعقد معاهدة تحالف دفاعي بين بريطانيا والدولة العربيّة المأمولة.

اعتمد (الشريف حسين) بروتوكول دمشق في مراسلاته، لكن المعتمد البريطاني في القاهرة (آرثر مكماهون) أهمل الحديث في ردوده عن الحدود، واهتمَّ بالإطراءات والإكثار من الألقاب والتفخيم (للشريف حسين)، فلمّا أكّد (الحسين) على ضرورة بيان الموقف من الحدود بيَّن (مكماهون) أن:

1. مرسين واسكندرونة وبعض الأقسام السوريّة الواقعة غربي دمشق وحمص وحلب ليست عربيّة محضة، فيجب أن تُستثنى من الحدود.

2. في ولايتي البصرة وبغداد لبريطانيا مصالح، لذا فهما بحاجة لإدارة خاصّة لحمايتها من العدوان الخارجي، وتأمين مصالح السكّان، وحماية المصالح الاقتصاديّة المتبادلة.

وهكذا، يتضح أن فلسطين لم تكن مستثناة من حدود الدولة العربيّة المقترحة. وكانت الخطّة تقضي بإعلان الثورة في الحجاز والولايات العربيّة بالمشرق العربي في آنٍ واحد، فعلم بتلك الخطة القائد التركي (جمال باشا) ففتك بالقيادات الوطنيّة في الشام، ممّا دفع (الشريف حسين) إلى تعجيل إعلان الثورة في 5 حزيران (يونيو) 1916.

شارك الجيش العربي الثائر بقيادة (فيصل بن الحسين) في احتلال بلاد الشام، وكان هذا الجيش في ميمنة جيش الحلفاء الذي احتلّ فلسطين. وعند دخول الجنرال الإنجليزي (اللنبي) القدس، أعلن انتهاء الحروب الصليبيّة، وعند دخول دمشق أعلن الجنرال الفرنسي (غورو) انتهاءها، وخاطب (صلاح الدين الأيوبي) في قبره: ها قد عدنا يا (صلاح الدين)!! ولا غرابة في مشاركة الصهاينة في هذه الحرب إلى جانب قوات الخلفاء أيضًا، فكانوا على ميسرة هذا الجيش، أملًا في تحقيق أهدافهم بعد انتهاء الحرب.

2. (اتفاقية سايكس – بيكو) (1916)

قبل أن يجف مداد مراسلات (الحسين – مكماهون)، دخلت وزارة الخارجيّة البريطانيّة في مفاوضات مع الحكومة الفرنسيّة لاقتسام النفوذ في الولايات العربيّة الخاضعة للحكم التركي، وتمخّضت هذه المباحثات عن (اتفاقية سايكس – بيكو)، بحيث تكون:

1. أجزاء كبيرة من سوريا وجنوب الأناضول ومنطقة الموصل في العراق لفرنسا، "ولُونت باللون الأزرق على الخريطة".
2. حِصّة بريطانيا تشمل الأراضي الواقعة من أقصى جنوب سوريا إلى العراق، شاملة بغداد والبصرة والمناطق الواقعة بين الخليج العربي والأراضي الممنوحة لفرنسا، كما شملت مينائي عكا وحيفا، "ولُونت باللون الأحمر".
3. يقام في فلسطين نظام دولي خاص بها، "ولُونت باللون البني".

كانت هذه الاتفاقيّة سرّية، وتتناسب مع الأطماع الاستعماريّة في المنطقة العربيّة، ضاربة بالاتفاقات مع (الشريف حسين) عرض الحائط. لكن وضع فلسطين تحت إدارة دوليّة قوبل بمعارضة عدد كبير من السياسيين والعسكريين البريطانيين، كما رفضته الحركة الصهيونيّة لأن ذلك يحول دون حصولها على فلسطين.

أما روسيا التي عرضت بريطانيا وفرنسا عليها نتائج مباحثاتهما السرّية، فوافقت عليها في مقابل اتفاق تعترف فيه بريطانيا وفرنسا بحقِّها، في ضم مناطق معيّنة من آسيا الصغرى بعد الحرب، لكن تحوُّل روسيا إلى الشيوعيّة عام 1917، ساهم في نشرها لاتفاقية سايكس – بيكو، فسارعت بريطانيا إلى طمأنة العرب، كما طمأنت الصهاينة أن التدويل سيكون خطوة مرحليّة.

3. (تصريح بلفور) (1917)

بعد شهر واحد من بدء الحرب العالميّة الأولى، قابل زعيم المنظّمة الصهيونيّة العالميّة (حاييم وايزمان) السياسيّ البريطاني (جيمس آرثر بلفور) في تشرين الثاني (نوفمبر) 1914، فوجد منه الدعم والتشجيع، كما برز دور (هربرت صموئيل) السياسي اليهودي الصهيوني البريطاني، و(لويد جورج) الذي أصبح رئيسًا للوزراء البريطاني، وكان مستشارًا قانونيًّا للصهيونيين ومتحمّسًا لإقامة دولة يهوديّة في فلسطين، والوزير البريطاني (إدوارد غراي).

وفي عام 1915، قدّم (هربرت صموئيل) الوزير البريطاني (الذي أصبح أول مندوب سام بريطاني على فلسطين عام 1920) مذكّرة لحكومته اقترح فيها:

1. تأسيس دولة يهوديّة في فلسطين تحت إشراف بريطانيا.
2. تأسيس هذه الدولة في مصلحة بريطانيا؛ فهي تبعد فلسطين عن السيطرة الفرنسيّة، أو التدويل، وتحمي قناة السويس من أي خطر يتهدّد الخطوط الأساسيّة للإمبراطوريّة البريطانيّة.
3. على الحكومة البريطانيّة تقديم التسهيلات لليهود لشراء الأراضي، وتأسيس المستعمرات، وإقامة المؤسّسات الدينيّة والثقافيّة، وأن تهتم بالهجرة اليهوديّة، وبعد أن يصبحوا أكثريّة يُمنحون الحكم الذاتي.

لكنَّ الحملة العسكريّة التركيّة على قناة السويس في مطلع الحرب، أثبتت أن فلسطين هي خط الدفاع الأول للقناة ولمصر، فاقتنع عدد كبير من الساسة والعسكريين البريطانيين بفكرة الصهيونيّة، وعبّر عن ذلك الاتجاه (هربرت سايد بوتام) المحرّر العسكري لصحيفة (المانشستر غارديان) في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1915، حين دعا إلى:

1. إقامة دولة حليفة لبريطانيا تدافع عن قناة السويس ومصر.
2. اليهود هم أفضل مَنْ يقوم بهذا الدور.

3. تساهم بريطانيا في إقامة دولة يهوديّة في فلسطين، تكون ضمن الإمبراطوريّة البريطانيّة.

وساعد تدهور الحلفاء عسكريًّا في الحرب، على التقارب البريطاني مع الحركة الصهيونيّة التي تمكّن قياديون فيها من إقناع الرئيس الأمريكي (ودروو ويلسون) بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكيّة في الحرب لجانب الحلفاء، مقابل مساعدة اليهود في الحصول على فلسطين، وفعلًا دخلت الولايات المتحدة الحرب في نيسان (أبريل) 1917.

وفي الوقت الذي كانت الحركة الصهيونيّة تجري مباحثاتها مع الحكومة الأمريكيّة لإدخالها في الحرب، قدّم (وايزمان) في تشرين الأول (أكتوبر) 1916، مذكّرة رسميّة إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة طالب فيها بما يلي:

1. الاعتراف بيهود فلسطين كوحدة قوميّة، واعتبار اللغة العبريّة لغة قوميّة.
2. منح اليهود في فلسطين استقلالًا ذاتيًّا، في كل الشؤون التعليميّة والدينيَّة والاجتماعيَّة والحكم الذاتي والضرائب المحليّة.
3. الترخيص لشركة يهوديّة باستعمار فلسطين.
4. منح هذه الشركة اليهوديّة حق أولوية الاستيلاء على الأراضي والامتيازات، وبناء الموانئ والطرق، واستيراد البضائع.
5. يحق لهذه الشركة اليهوديّة استقدام المهاجرين اليهود.

ساهم انتصار البلاشفة في روسيا، وانتقالها إلى الحكم الشيوعي إلى انخراط عدد من يهود روسيا في الحركات الثوريّة، لعلّها تكون طريقٌ يمكّنهم من الحصول على دولة، فخشيت المخابرات البريطانيّة من تزايد ذلك، فيكون ضد المصلحة الاستعماريّة الغربيّة، فارتأت الإسراع بمنح اليهود وعدًا لقطع الطريق على روسيا.

كما خشيت بريطانيا من التقارب الصهيوني الألماني، لأن عددًا كبيرًا من قادة الصهيونيّة ألمان فقرّرت منحهم وعدًا بفلسطين، هذا إلى جانب رغبة بريطانيا في التخلُّص من الهجرة اليهوديّة الوافدة من روسيا وأوروبا الشرقيّة إلى بريطانيا، ممّا أحدث فوضى على الحدود، واضطرابًا اقتصاديًّا، وفوضى اجتماعيّة، ونشر أمراضًا خطيرة في المجتمع البريطاني، ويمكن أن يؤدّي منحهم وطنًا للتخلُّص منهم في بريطانيا.

ويجب ألَّا ننسى أن بريطانيا التي تؤمن بالمذهب البروتستانتي، تؤمن بالكتاب المقدّس (أي التوراة والإنجيل معًا)؛ وبذلك فهي تؤمن بأفكار الوعد الإلهي لليهود، وحقّهم الديني المزعوم في فلسطين، وكان لهذه الأفكار الدينيّة دورها في تعزيز الصهيونيّة المسيحيّة.

في شباط (فبراير) 1917، بدأت المفاوضات الصهيونيّة البريطانيّة لوضع مسودّة بيان رسمي، واستمرّت هذه المفاوضات عدّة أشهر حتى تمَّ الاتفاق على (تصريح بلفور)، وتمَّ عرض هذا الاتفاق على الرئيس الأمريكي (ويلسون) قبل نشره فوافق عليه. ثمَّ أرسل وزير الخارجية البريطاني رسالة إلى اللورد (روتشيلد) الثري اليهودي البريطاني، عُرفت (بتصريح بلفور)، وكان ذلك في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1917، وهذا نصه:

عزيزي اللورد (روتشيلد):

يسرّني جدًّا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونيّة، وقد عُرض على الوزارة وأقرته.

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلي أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنيّة والدينيّة التي تتمتّع بها الطوائف غير اليهوديّة المقيمة في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتّع به اليهود في البلاد الأخرى".

ويتضح من دراسة هذا التصريح:

1. عدم قانونيّة (تصريح بلفور)، لأنه صادر من وزير خارجيّة إلى شخص وليس إلى نظيره في دولة أخرى.
2. التصريح وُضع في لندن وتمَّ التفاوض بشأنه فيها؛ فهو منح من لا يملك أرضًا إلى من لا يستحق أرض الغير دون أخذ رأيهم.
3. ضرب التصريح بـ (مراسلات الحسين – مكماهون)، والوعد باستقلال العرب عرض الحائط.
4. تجاهل التصريح وجود الشعب الفلسطيني، واعتبره (طوائف) أي (أقليّات)، بينما اعتبر الصهاينة وهم أقليّة لا تزيد عن 4% من مجموع السكّان في فلسطين أغلبيّة بحاجة لإقامة وطن قومي لهم، مهملًا نحو 95% من أهل البلاد الأصليين.

5. سعى التصريح لضمان الحقوق الدينيّة والمدنيّة فقط لأهل فلسطين، وبذلك حرمهم من حقوقهم السياسيّة، بينما ضمن لليهود هذه الحقوق السياسيّة في البلاد الأخرى، إضافة لضمانها في فلسطين.
6. أوحى التصريح بالارتباط التاريخي بين الصهاينة وفلسطين باستخدام مصطلح (وطن قومي يهودي)، مع العلم أن هؤلاء الصهاينة لا يرتبطون بقوم (موسى) –عليه السلام –بأية رابطة، ولا يرتبطون بهذه الأرض تاريخيًّا؛ فهم من شتّى بقاع الأرض، وكانوا من الوثنيين وتهوّدوا، وأكثرهم من يهود الخزر.
7. تهرّب (بلفور) بقوله (وطن قومي لليهود) من مقولة (دولة يهوديّة)، لأن بريطانيا كانت ترغب في جمع الصهاينة في فلسطين للإقامة فيها، ومنحهم حكمًا ذاتيًّا لتقديم خدمات وظيفيّة لبريطانيا وليس للمصلحة الصهيونيّة بالدرجة الأولى.
8. صدر هذا التصريح في الوقت الذي كانت فلسطين لا تزال تحت السيادة التركيّة، وهذا يجعل التصريح باطلًا.

وفي الوقت الذي صدر فيه هذا التصريح، كان جيش الثورة العربيّة يتحرّك مع قوات الحلفاء والعناصر الصهيونيّة باتجاه فلسطين للاستيلاء عليها، وبالفعل سقطت فلسطين في يد بريطانيا.

ثانيًا: فلسطين بين عامي 1918–1948

– الاحتلال البريطاني لفلسطين

تولّى الجنرال (اللنبي) قيادة الحملة القادمة من مصر، والمتجهة نحو بلاد الشام في حزيران (يونيو) 1917، وكانت قوات الثورة العربيّة تشكّل الجناح الأيمن فيها، وزحف على بئر السبع وغزة ويافا، ودخل القدس في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1917، أمّا القسم الشمالي من فلسطين فقد تمّت السيطرة عليه في أواخر أيلول (سبتمبر) 1918، وأعلن (اللنبي) في تشرين الأول (أكتوبر) 1918، قيام "إدارة المنطقة الجنوبيّة من بلاد العدو المحتلّة".

تولّى الجنرال (جلبرت كلايتون) منصب مدير الإدارة العسكريّة في فلسطين، فنظّم إدارته، وعين ضباطًا لإدارة المدن الرئيسة، وتولّى الكولونيل (رونالد ستورز) منصب حاكم القدس، واستخدم (كلايتون) عددًا قليلًا من الأهالي كتبةً ومترجمين. وظل (كلايتون) في منصبه حتى 5 نيسان (أبريل) 1918، وخلفه الجنرال (موني) الذي ظل مديرًا للإدارة العسكريّة في

فلسطين حتى آب (أغسطس) 1919، حيث تولّى المنصب الجنرال (واطسون) حتى كانون الأول (ديسمبر) 1919، وخلفه الجنرال (بولز) الذي بقي في هذا المنصب حتى حزيران (يونيو) 1920، وبانتهاء مدته بدأ الحكم المدني البريطاني، حيث عُيّن (هربرت صموئيل) مندوبًا ساميًّا لفلسطين منذ أول تموز (يوليو) 1920.

- **مؤتمر الصلح**

ردًّا على المؤتمر الصهيوني الذي عقد في يافا، عقد الشباب العرب مؤتمرًا في القدس امتدَّ من 27 كانون الثاني (يناير)–10 شباط (فبراير) 1919، بهدف عرض المطالب الفلسطينيّة حول تقرر المصير في مؤتمر السلام (الصلح) الذي عقدته الدول الأوروبيّة المنتصرة، وذلك في باريس، وقرّر المؤتمرون في القدس:

1. اعتبار فلسطين جزءًا من سوريا العربيّة، ترتبط معها بروابط قوميّة ودينيّة ولغويّة وطبيعيّة واقتصاديّة وجغرافيّة.
2. رفض الإعلان عن حقوق فرنسا في سوريا، مع التأكيد على ضرورة الوحدة العربيّة والاستقلال التام.
3. الرغبة في عدم انفصال سوريا الجنوبيّة (فلسطين) عن حكومة سوريا العربيّة المستقلّة، وأن تكون متحرّرة من جميع أنواع النفوذ والحماية.
4. كل وعد أو معاهدة ببلادنا ومستقبلها لاغيان وباطلان.
5. تطلب حكومة هذه البلاد العون من صديقتها بريطانيا العظمى إذا دعت الحاجة إلى تحسين أو تطوير البلاد، شريطة ألَّا ينتقص ذلك من استقلالها.

وفي المقابل، قدّمت اللجنة الصهيونيّة مذكرة في شباط (فبراير) 1919، بينت فيها الدعوى التاريخيّة (للشعب اليهودي) في فلسطين، وتقدم الأمير (فيصل) بمذكرة طالب فيها باستقلال البلدان العربيّة باستثناء فلسطين نظرًا (لطابعها العالمي).

ووزعت الحركة الصهيونيّة على مؤتمر الصلح خريطة (الدولة اليهوديّة)، وتشمل ما يُعرف اليوم بفلسطين، وأجزاء من لبنان وسوريا وشرق الأردن ومصر. ثمَّ انعقد اجتماع سرّي لممثلي الدول المتحالفة، وجرى نقاش عنيف بين ممثلي فرنسا وبريطانيا، وتدخَّل الرئيس الأمريكي (ويلسون) مقترحًا إرسال لجنة تحقيق لدراسة الأوضاع في سوريا وفلسطين، لمعرفة

وجهة نظر سكّان البلاد أنفسهم، لكن ممثلي فرنسا وبريطانيا رفضا الاقتراح، وذلك خشية إبداء السكّان رفضهما لدولتيهما.

- **(لجنة كنج – كرين)**

أصرَّ الرئيس (ويلسون) على إرسال لجنة إلى فلسطين، فتألفت لجنة أمريكيّة عُرفت باسم (كنج – كرين) نسبة إلى عضويها الرئيسين، ومكثت اللجنة في فلسطين ستة عشر يومًا من 10–25 حزيران (يونيو) 1920، اجتمعت خلالها بممثلي العرب والصهاينة، ثمَّ زارت سوريا. وبعد انتهاء التحقيقات، وضعت تقريرها الذي ظل طي الكتمان ثلاث سنوات، وقد قابلته كل من بريطانيا وفرنسا والحركة الصهيونيّة بالرفض الشديد، وذاب حماس (ويلسون) عندما أيّد الكونجرس الأمريكي (تصريح بلفور) في آيار (مايو) – حزيران (يونيو) 1922، وبعد أن وافق الكونجرس على الانتداب البريطاني على فلسطين في 24 تموز (يوليو) 1922.

<u>ومن أهم بنود تقرير لجنة (كنج – كرين):</u>

1. يجب تعديل البرنامج الصهيوني الرامي لإطلاق الهجرة إلى فلسطين، وإسكان الصهاينة مكان أهلها الأصليين، وضرورة تفهُّم أن جميع أهل فلسطين يرفضون البرنامج الصهيوني.
2. إن الشعب الفلسطيني لم يجمع رأيه على شيء مثل إجماعه على رفض المشروع الصهيوني، لذا يجب الاهتمام بذلك لأن عدم احترام رأي الشعب يتنافى مع مبادئ (ويلسون) التي أطلقها عام 1918.
3. كل المسئولين الإنجليز الذين قابلتهم اللجنة بيّنوا أن مشروع الصهيونيّة لا يمكن تطبيقه إلَّا بالقوة المسلّحة والتي يقدّر عددها بخمسين ألف جندي، وهذا دليل على مدى جور وظلم المشروع.
4. إن الادّعاء الصهيوني بالحقّ في فلسطين عائد إلى احتلالهم لها قبل ألفي عام، وهذا الأمر لا يستوجب الاهتمام.
5. اللجنة (رغم تعاطفها مع مسألة اليهود) تدعو إلى:

أ. عدم تأييد أي برنامج صهيوني غير معدّل كثيرًا، ويكون تطبيقه بالتدريج.
ب. يجب تحديد الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين.
ج. العدول نهائيًّا عن المشروع الداعي لجعل فلسطين دولة يهوديّة.

د. لا يوجد ما يمنع من ضم فلسطين إلى سوريا المتحدة.

- **الإدارة المدنيّة**

بتعيين (هربرت صموئيل) مندوبًا ساميًّا على فلسطين في آب (أغسطس) 1920 انتهى الحكم العسكري، وبدأت الإدارة المدنية البريطانية التي استمرت حتى تطبيق صك الانتداب في أيلول (سبتمبر) 1923، ولا بد من التنبه إلى أن هذه الإدارة المدنية لم تكن قانونية ولم تأخذ صفة الشرعية، من خلال اتفاقية بين بريطانيا المنتصرة والدولة العثمانية التي كانت تحكم فلسطين قبل هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، كما لم تأخذ شرعية من عصبة الأمم؛ بل لقد وجدت معارضة كبيرة داخل مجلس اللوردات البريطاني، ومع ذلك تسلم (صموئيل) مهام منصبه، وأحدث تغييرات، وسنّ تشريعات بهدف الإسراع في تحقيق تصريح بلفور.

اجتمع (هربرت صموئيل) بعد وصوله للقدس بوجهاء المدينة في تموز (يوليو) 1920، وفي اليوم التالي اجتمع بوجهاء حيفا، ووعد الوفدان بضمان الحرية والمساواة، وتطوير البلاد إداريًّا واقتصاديًّا، وأعلن العفو عن المعتقلين الفلسطينيين منذ انتفاضة موسم النبي (موسى).

لكن (صموئيل) ومنذ تسلُّمه لمنصبه أظهر انحيازًا للصهاينة، وقام بعدّة أعمال من شأنها الإسراع في تحقيق إنشاء الوطن (القومي) لليهود في فلسطين، ومن ذلك:

1. عيّن أحد غلاة الصهيونية نائبًا عامًّا له، وترك له مهمّة إعداد القوانين والأنظمة.
2. عيّن عسكريٌّ متعصبًا للصهيونية سكرتيرًا عامًّا لإدارته، وكان هذا السكرتير قد قال ذات مرة: إنه "بالقدر الذي يستطيع أن يعاون في (إعادة) اليهود إلى الأرض المقدّسة، بقدر ما يكون قد عجّل في مجيء الإله ثانيةً إلى العالم الأرضي".
3. جعل نسبة الموظفين اليهود أربعة أمثال الموظفين العرب، وملأ الإدارة المدنيّة بعشرات كبار الموظفين اليهود والصهاينة.
4. جعل المناصب الهامّة والحسّاسة في يد الصهاينة، مثل: السكرتير العام، والنائب العام، ومديري التجارة والهجرة والأراضي.
5. اعترف باللغة العبريّة لغة رسميّة إلى جانب الإنكليزيّة والعربيّة.
6. سمح للصهاينة بإدارة مؤسّساتهم التعليميّة، فيما جعل تعليم العرب تحت الإدارة البريطانيّة.

7. أنشأ مجلسًا استشاريًّا لإضفاء الصفة الشرعيّة على حكومته، وجعل المجلس مكوّنًا من سبعة يهود، وسبعة عرب (4 مسلمين و3 نصارى) وسبعة بريطانيين، وأوهم بذلك عرب فلسطين أن ذلك خطوة نحو الحكم الذاتي.
8. سنّ تشريعات وقوانين سمحت بتدفق الهجرة الصهيونيّة إلى فلسطين، فطوال فترة الحكم العسكري وصل إلى فلسطين 4.200 مهاجر صهيوني، أما خلال نصف عام من الإدارة المدنيّة (بعد تسلم (صموئيل) حتى نهاية عام 1920)، وصل 8.200 مهاجر، وأعلن أنه سيسمح بإدخال 16.500 مهاجر آخرين يمكن للبلاد استيعابهم.
9. أصدر قانون انتقال الأراضي لعام 1920، بحيث يمكن أن تُباع الأراضي للصهاينة.

- **ثورة يافا و(لجنة هايكرافت) (1921)**

أدّى الاستخفاف البريطاني بالشعب الفلسطيني ومطالبه إلى تأجيج النفوس، وتزامن ذلك مع لجوء بعض الصهاينة إلى حي المنشيّة الإسلامي في يافا، نتيجة اقتتال مع حزب صهيوني آخر في ذكرى عيد العمّال في الفاتح من آيار (مايو) 1921، فهاجم الصهاينة حي المنشيّة، وأصبح أهل الحي أيضًا عرضة للاعتداء، فامتدّت المواجهات واستمرت عدّة أيام، وتدخّلت الشرطة البريطانيّة وأوقفت ثورة أهالي يافا بالقوة المسلّحة.

عينت بريطانيا لجنة برئاسة قاضي قضاة فلسطين (هايكرافت) للتحقيق في أسباب ثورة يافا، فرأت اللجنة أن أسباب الاضطرابات ترجع إلى قلق الفلسطينيين على مصيرهم، وبيّنت أن إدارة البلاد فيها ظلم لهم ومساندة للصهاينة.

لم يتأثّر (هربرت صموئيل) بثورة يافا، أو بتوصيات (لجنة هايكرافت)؛ بل أمعن في خدمة الصهيونيّة، فمنح الثري اليهودي (بنحاس روتنبرغ) امتياز توليد الكهرباء لعموم فلسطين، وذلك في أيلول (سبتمبر) 1921، الأمر الذي منحه حقّ الاستفادة من نهر الأردن وروافده وبحيرة طبريّة، وحق الاستفادة من الموارد الطبيعيّة في فلسطين. كما غضّت السلطة الطرف عن تهريب 300 مسدّس، وكميّات من الذخيرة في برميل إسمنت عبر ميناء حيفا، كانت قد أُرسلت للصهيوني (إسحق روتنبرغ).

- **الكتاب الأبيض (1922)**

في الوقت الذي أفشل فيه (تشرشل) مهمة الوفد الفلسطيني أمام الحكومة البريطانية، ارتأى أن يضع حدًّا لحالة القلق الفلسطيني، فأصدر في حزيران (يونيو) 1922 كتابًا أسماه "الكتاب الأبيض" طرح فيه:

1. فلسطين لن تكون يهوديّة كما أن إنجلترا إنجليزيّة، ولن تصل الأمور إلى إخضاع، أو محو السكّان العرب، أو القضاء على لغتهم وآدابهم في فلسطين.
2. (تصريح بلفور) لا يعني تحويل كل فلسطين وطنًا قوميًّا لليهود؛ بل إن وطنًا كهذا سيقام في فلسطين.
3. اللجنة الصهيونيّة لا تشارك في الإدارة والحكم، وصك الانتداب لا يخوّلها بذلك.
4. إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين تمَّ الاتفاق عليه بين دول الحلفاء الكبرى في سان ريمو، ثمَّ في معاهدة سيفر، وهذا الوطن القومي ليس مِنّة؛ بل هو حقٌّ لليهود بسبب الصلة التاريخيّة القديمة.
5. يجب زيادة الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين لكن ليس إلى الحدِّ الذي يزيد عن مقدرة البلاد الاقتصاديّة على استيعاب المهاجرين، فيجب ألَّا يكون المهاجرون عبئًا على شعب فلسطين.
6. الحكومة عازمة على منح فلسطين بعض مؤسّسات الحكم الذاتي بشكلٍ تدريجي، وبعد سنوات يمكن زيادتها إذا ثبت أهليّة الشعب لذلك.

رفض الشعب الفلسطيني الكتاب الأبيض لما أوضحه من تأكيد على الانحياز للصهيونيّة، وتجاهل للحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة، وعُقد المؤتمر الفلسطيني الخامس في آب (أغسطس) 1922، وذلك ردًّا على كل من الكتاب الأبيض، وإقرار عصبة الأمم لمسودّة صك الانتداب، وقرّر المؤتمر القيام بعدّة أعمال احتجاجيّة، ورفض التعامل مع المشروعات الصهيونيّة، ومنع بيع العقارات للصهاينة وغير ذلك.

- **صك الانتداب**

بسبب التوافق بين الصهيونيّة والحكومة البريطانيّة، تجاهلت الحكومة موقف مجلسي اللوردات والعموم تجاه تصريح بلفور وصك الانتداب، ورفعت مسودّة الصك لعصبة الأمم، فأقرّته العصبة في 24 تموز (يوليو) 1922، وأعلنت الحكومة البريطانيّة وضع الصك موضع التنفيذ. واشتمل صك الانتداب على ديباجة (مقدّمة) و28 مادّة، تجاهلت العرب حتى أنها لم تذكر كلمة العرب إلَّا عندما ذكرت اللغة "العربيّة".

ومن أهم بنود هذا الصك:

المادة الثانية: تضمن الدولة المنتدبة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مع ضمان الحقوق الدينيّة والمدنيّة لجميع سكّان فلسطين.

المادة الرابعة: يُعترف بوكالة يهوديّة ملاءمة لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، وللتعاون معها في الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تسهم في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

المادة السادسة: تتعهّد سلطة الانتداب بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، مع عدم إلحاق أضرار بحقوق سكّان البلاد.

المادة السابعة: يُمنح المهاجرون اليهود الجنسيّة الفلسطينيّة.

المادة الحادية عشرة: يُسمح للوكالة اليهوديّة باستثمار مرافق البلاد الطبيعيّة بالعدل والإنصاف.

والدارس لمواد صك الانتداب، يرى بجلاءٍ درجة الظلم التي ألحقها بالشعب الفلسطيني.

- **الانتداب البريطاني (1923)**

كان (هربرت صموئيل) قد عُيّن كأول مندوب سامٍ في فلسطين عام 1920، وبعد تعيينه تم وضع مسودّة صك الانتداب، وعُرضت على عصبة الأمم فأقرّتها في 24 تموز (يوليو) 1922، ووضع الصك موضع التنفيذ والإجراء في 29 أيلول (سبتمبر) 1923، وفي هذا ما فيه من المخالفة القانونيّة.

وطوال فترة الانتداب، سعت بريطانيا إلى تكريس الوجود الصهيوني على حساب أهل فلسطين الذين خاطبوا عصبة الأمم أكثر من مرّة دون جدوى، فلجأوا إلى المظاهرات والعصيان المدني، والتصادم مع قوات الأمن والمستوطنين الصهاينة، وفي كل مرة تعيّن بريطانيا لجنة تحقيق تبيّن أن السبب هو تخوُّف الأهالي، وانحياز الانتداب للصهاينة.

في عام 1925، أصدرت سلطة الانتداب قانون الجنسيّة الفلسطينيّة، فمنحت بذلك كل الصهاينة المقيمين في فلسطين الجنسيّة، كما حرمت كل فلسطيني خارج وطنه جنسيّته وقد بلغ عدد المحرومين أربعين ألف. وفي عام 1927، أصدرت سلطة الانتداب مرسوم النقد الفلسطيني

الذي استبدل النقد المصري المتداول بالنقد الفلسطيني الجديد، وكُتب على الجنيه الفلسطيني باللغات الثلاث الإنجليزيّة والعربيّة والعبريّة.

وسعى البريطانيون إلى تعزيز الخلاف داخل الصف الفلسطيني، فزرعوا التنافر بين القروي والمدني، وبين المسلم والمسيحي، وبين الوطنيين والزعماء الإقطاعيين، ثمَّ زرعوا خلافًا بين عائلتي (الحسيني) و(النشاشيبي)، وذلك ليتمكّنوا من إشغال الفلسطينيين بأنفسهم عمّا تقوم به السلطة لخدمة الصهيونيّة.

ومنذ نهاية فترة (صموئيل)، وتولّى اللورد (هربرت بلومر) خلفًا له والذي وصفه (وايزمان) بأنه ضالع مع الصهيونيّة، منحت سلطة الانتداب للصهاينة أراضي انتزعت من أهلها في القدس عام 1918، وأُقيمت عليها الجامعة العبريّة، فلمّا حضر (بلفور) لافتتاحها عام 1925 عمّت المظاهرات فلسطين وسوريا.

وفي عهد (بلومر)، زادت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيّات في يد الصهاينة، كما سُمح للمستوطنين بامتلاك السلاح وحفظه في المستوطنات، ومُنح الصهاينة امتياز استخراج الفوسفات من البحر الميّت، وفُضّل الصهاينة على العرب في العمل، وعند مرور الحركة الصهيونيّة بأزمةٍ مالية سارع (بلومر) لمساعدتها بتشغيل الصهاينة العاطلين عن العمل.

- **ثورة البُرَاق (1929)**

سعى الصهاينة للسيطرة على حائط المسجد الأقصى الغربي المعروف بحائط البراق، وادّعى اليهود أنه حائط (المبكى)، فبدأوا يرتادون عليه للصلاة بجواره، وزادوا من أدوات صلاتهم تدريجيًّا في كل عيد. وفي أيلول (سبتمبر) 1928، زادوا الأدوات والستائر ولم يرفعوها رغم احتجاج المسلمين لسلطة الانتداب، فرفعتها قوة الشرطة، وتعبّأت نفوس الأهالي ضد الصهاينة وأطماعهم في حائط البراق، فعقد المسلمين مؤتمرًا إسلاميًّا في القدس بتاريخ 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1928. وتقرّر في المؤتمر إقامة (جمعية حراسة الأماكن الإسلاميّة المقدّسة)، وطالب الحكومة بمنع اليهود حالًا من وضع أدوات لهم في مكان البراق الشريف، لئلا يضطر المسلمون لرفعها.

في 14 آب (أغسطس) 1929، انطلقت تظاهرة صهيونيّة في تل أبيب (في ذكرى خراب الهيكل) مطالبة بالحائط مردّدة: (الحائط حائطنا)، وفي اليوم التالي اتجهوا إلى حائط البراق ورفعوا علم الصهيونيّة، وأنشدوا النشيد الوطني الصهيوني (هاتكفا)، وشتموا المسلمين.

وفي 16 من الشهر نفسه (كان يوم الجمعة وذكرى المولد النبوي)، خرج المسلمون في مظاهرة نحو البراق، وأحرقوا ما لليهود عند الحائط، وحدثت اشتباكات بين الطرفين.

وفي الجمعة التالية 23 آب (أغسطس) هاجم المسلمون اليهود في المدينة وضواحيها، وفرّقت الشرطة التظاهرة، كما هاجم المسلمون في الخليل ونابلس وصفد وبيسان الأحياء اليهوديّة في تلك المدن، فقامت الشرطة البريطانيّة بقمع العرب في المدن المختلفة، فامتدّت المظاهرات إلى نابلس وعكا وحيفا وغزة وطولكرم والخليل وغيرها، فوصلت قوات بريطانيّة إضافية من مصر لقمع المظاهرات، مستخدمة الطائرات وقوات المشاة والمدرعات.

ونتيجة لذلك، تمَّ تقديم أكثر من ألف شخص للمحاكمة، تسعة أعشارهم من العرب، وصدر حكم بإعدام 25 عربيًّا، ويهوديّا واحدًا، وفرضت سلطة الانتداب قانون العقاب الجماعي على المدن والقرى كالغرامات الكبيرة. ومع انتهاء الثورة في 30 آب (أغسطس) كان قد قُتل 133، وجُرح 339 يهوديًّا، واستشهد 116، وجرح 232 فلسطينيًّا، إضافة إلى عدد كبيرٍ من العرب لم يتم إحصاؤهم. أمّا الإعدامات فقد نُفّذت في ثلاثة فقط هم: (محمد جمجوم)، و(فؤاد حجازي)، و(عطا الزير)، وذلك في 7 حزيران (يونيو) 1930 في سجن عكا وسط جو رهيب من الحزن والإضراب.

ونتيجة لهذه الثورة، تمَّ تشكيل مجموعات فدائيّة لمهاجمة الموظّفين اليهود والبريطانيين في حيفا ونابلس، ومهاجمة الحي اليهودي في صفد، وبرز دور الطلبة في العمل السياسي، وعُقد المؤتمر النسائي العربي الفلسطيني في تشرين الأول (أكتوبر) 1929 الذي عزا الأحداث لصك الانتداب وسياسة حكومة الانتداب البريطاني، وظهرت المطالبة بمقاطعة المنتوجات الصهيونيّة، والاهتمام بالمنتوجات الوطنيّة ودعمها، ومن ذلك مقاطعة أهالي يافا لشركة الكهرباء (روتنبرغ)، وإضاءة المنازل بالكيروسين بدل الكهرباء.

- **(لجنة شو) (1929)**

أعلن المندوب السامي أن العرب هم سبب الاضطرابات، وأنهم متعطّشون للدماء، لكن الحكومة البريطانيّة عينت في 13 أيلول (سبتمبر) 1929 لجنة تحقيق برئاسة القاضي (ولتر شو)، وعضويّة ثلاثة نواب من البرلمان البريطاني. باشرت (لجنة شو) تحقيقاتها، فقابلت 110 شهود من الموظفين والعرب والصهاينة، وخرجت بعدد من القرارات أهمها:

1. إن السبب المباشر للاضطرابات، المظاهرة الصاخبة التي قام بها اليهود باتجاه حائط البراق.
2. جاء ذلك في الوقت الذي يشعر فيه العرب بالعداء والبغضاء نحو اليهود، بسبب خيبة الأمل السياسيّة والوطنيّة، والخوف على مستقبلهم الاقتصادي.
3. إن العرب متحدون ضد الهجرة الصهيونيّة، واستيلاء الصهاينة على الأراضي الفلسطينيّة، وضد إقامة الوطن (القومي) اليهودي في فلسطين.
4. إن شعور العرب بالعجز في الحصول على الحكم الذاتي يزيد من المشاكل في وجه إدارة البلاد، وكان ذلك من أسباب الاضطرابات الأخيرة.
5. توصي اللجنة أن تصدر الحكومة البريطانية تفسيرًا لسياستها في فلسطين أكثر وضوحًا، ممّا ورد في الكتاب الأبيض لعام (1922) فيما يتعلق بتصريح بلفور.
6. منعًا لتكرار الثورة، يجب على بريطانيا أن تتخذ خطوات وإجراءات ذات صلة بالسياسة البريطانيّة العليا في مسألتي الهجرة والأراضي.
7. إن مقدرة البلاد على الاستيعاب بلغت حدّها الآن، فلا توجد أراضٍ ميسورة لإسكان المهاجرين الجدد إلَّا بإحلالهم محل الأهالي الحاليين، لذا يجب العمل على إيجاد طريقة أخرى لحماية المزارعين، ووضع قيود على انتقال الأراضي.
8. بالنسبة لحائط البراق، تدعو اللجنة إلى إرسال لجنة مختصّة لدراسة وضعه.

- **لجنة البراق الدولية (1930)**

تمَّ إبلاغ عصبة الأمم بما أوصت به لجنة شو، فصادقت على تشكيل لجنة دوليّة في أوائل عام 1930، تتكوّن من ثلاثة أشخاص: سويدي وسويسري وهولندي، وحضرت اللجنة إلى فلسطين واجتمعت بجهات ذات علاقة من مسلمين ويهود، ثمَّ قرّرت أن الحائط من أملاك الوقف الإسلامي.

- **التطورات في فلسطين بين عامي 1931–1936**

وصل المندوب السامي الجديد (آرثر واكهوب) إلى فلسطين في تموز (يوليو) 1931، وهو يحمل تعليمات تؤكّد على سياسة الوطن (القومي) اليهودي، وأعلن أنه سيعمل على حفظ الأمن العام، وسيساعد فئات السكّان على تطوير أوضاعهم الاقتصاديّة، وسيسعى إلى تنمية حسن النيّة بين جميع الطوائف، والعمل على تقوية شهور الثقة والاطمئنان بين العرب

والحكومة. وفعلًا بدأ اتصالاته بالقيادات العربيّة في المدن الفلسطينيّة، كما زار المدن والقرى، وألغى ضريبة العشر، وأقام الولائم للأعيان ولمشايخ البدو وكبار المزارعين.

لكن هذه السياسات لم تنطلِ على الشعب الفلسطيني الذي كان يتململ، ويستعد للتحرُّك رفضٌ للسياسة الانتدابيّة المنحازة لصف الصهيونيّة، وبدأ في عام 1932 ظهور الأحزاب السياسيّة الفلسطينيّة، حين تمَّ تأسيس حزب الاستقلال الذي دعا إلى مكافحة الاستعمار والصهيونيّة، ومحاربة الهجرة الصهيونيّة، وبيع الأراضي، وطالب بإقامة حكم عربي برلماني.

وفي نفس العام (1932)، عُقد مؤتمر للشباب الفلسطيني في يافا دعا إلى تجنيد الشباب لخدمة الحركة الوطنيّة، كما قرّرت اللجنة التنفيذيّة التي اجتمعت في القدس في شباط (فبراير) 1933، ضرورة الوقوف بحزم ضد السياسة البريطانيّة التي تزيد من الهجرة الصهيونيّة، والاستيلاء على الأراضي لصالح الصهاينة، والتنكُّر للمطالب الوطنيّة، وفي حال عدم الاستجابة لهذه المطالب يتم الإضراب، وبالفعل تقرّر الإضراب الشامل في البلاد يوم 5 آذار (مارس) 1933. فلمَّا لم تستجب السلطات لمطالب اللجنة التنفيذيّة، عُقد اجتماع آخر في يافا في 26 آذار (مارس) دعا إلى مقاطعة الحكومة، والامتناع عن دفع الضرائب، ومقاطعة البضائع البريطانيّة والصهيونيّة، وتشجيع الصناعات العربيّة.

وفي 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1933، عقدت اللجنة التنفيذيّة اجتماعًا برئاسة (موسى كاظم الحسيني)، وتقرّر الإضراب العام برًّا وبحرًا يوم الجمعة 13 تشرين الأول (أكتوبر) دون إذن من الحكومة. وفي يوم الإضراب، انطلق المتظاهرون في القدس من المسجد الأقصى يتقدّمهم (موسى كاظم الحسيني) واشتبكوا مع قوات الشرطة، فجرح 35 متظاهرًا و5 من رجال الشرطة، كما تقرّر القيام بمظاهرة ثانية في يافا يوم 27 من الشهر نفسه، واستشهد فيها 12 فلسطينيًّا، وجرح 78 آخر، وقتل أحد رجال الأمن، وجرح منهم 25 شخصًا.

وكثرت الإضرابات والمظاهرات خلال عام 1933، حتى بلغ الشهداء 26 شهيدًا، وجرح 187 شخصًا عربيًّا، فيما قتل أحد رجال الشرطة، وجرح 56. وأصيب (موسى كاظم الحسيني) في إحدى المظاهرات حين انهال عليه رجال الشرطة بالضرب، فلازم الفراش حتى لقي ربه في آذار (مارس) 1934، فرأى بعض الزعماء عدم ضرورة بقاء اللجنة التنفيذيّة، وبدأت تتشكّل الأحزاب السياسيّة، ومنها: حزب الدفاع الوطني، والحزب العربي الفلسطيني، وحزب مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني، وحزب الكتلة الوطنيّة، وحزب الإصلاح.

وقد تكوّنت معظم هذه الأحزاب نتيجة إعلان (واكهوب) عن الانتخابات البلديّة، وذلك كبديل عن المجلس التشريعي، بهدف إلهاء القيادات السياسيّة في صراعاتٍ داخليّة مع بعضها البعض، بدلًا من الاهتمام بمقاومة السياسات البريطانيّة.

- **ثورة الشيخ (عز الدين القسّام)**

كان الشيخ (عز الدين القسّام) السوري الأصل (من مواليد قرية جبلة قرب اللاذقية) قد شارك في ثورة عام 1920 في سوريا ضد الاحتلال الفرنسي، ثمَّ لجأ إلى فلسطين وأقام في حيفا، وتولّى التدريس في مدرستها الإسلاميّة، وأصبح خطيب مسجد الاستقلال فيها، فأخذ يبثّ مبادئ الإسلام الداعية لمجاهدة أعداء الله اليهود والبريطانيين، وكان يردّد دائمًا قول الله تعالى: "ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم".

التفَّ الفلاحون الفقراء الذين سلب الانتداب والصهاينة منهم أرضهم حول الشيخ (القسّام)، وتشرّبوا فِكر المقاومة منه، وكوّن منهم تنظيمًا سريًّا، ودرّب عناصر تنظيمه على السلاح بعد أن ركّز على التعبئة الروحيّة الإيمانيّة عندهم، وأكّد على إسلاميّة قضية فلسطين، وأن اليهود والبريطانيين عدوّان للأمّة ولفلسطين، ويجب محاربتهما معًا، وتنقّل في المدن والقرى المختلفة في أرجاء البلاد، وبثَّ أفكاره وجمع الأنصار من حوله، وكوّن خمس لجان لتنظيم العمل وهي: الدعوة، والتدريب العسكري، والتموين، والانتخابات، والعلاقات الخارجيّة، فنظم المئات ودرّبهم.

ومع بداية عام 1935، بدأت خلايا الشيخ (القسّام) أعمال المقاومة فقد شهدت مناطق جنين ونابلس وطولكرم عددًا من اغتيالات الضباط الإنجليز، ونسف القطارات، وهوجمت معسكرات الجيش البريطاني، وقتل العملاء الخونة، وتمثّلت هذه العمليّات بالدقّة والتنظيم والسريّة. وأثناء أحد تحرّكاته، دارت معركة بينه ومجموعة من الثوار ضد دوريّة بريطانيّة في أحراش يعبد بمنطقة جنين، انتهت يوم 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1935؛ باستشهاد الشيخ (القسّام) ورفيقين وأسر خمسة آخرين، وفرَّ الباقون. وشُيّع الشيخ (القسّام) في حيفا في تظاهرة وطنيّة كبيرة، أعلنت عداءها للإنجليز وللوطن (القومي) اليهودي.

- **الثورة الفلسطينية الكبرى (1936–1939)**

لم تتوقّف الثورة باستشهاد الشيخ (القسّام)، لأن السياسة البريطانيّة الظالمة المساندة للصهيونيّة تواصلت، وتزايد عدد العمّال العاطلين عن العمل، وكثرت الهجرة الصهيونيّة، وازدادت

الأراضي التي سيطر عليها الصهاينة بشتّى السبل، وتعرّض الأهالي لأزمة اقتصاديّة خانقة، وتزامن ذلك مع أعمال مقاومة في كل من مصر وسوريا ضد الاحتلالَيْن البريطاني والفرنسي، فكان كل ذلك من دواعي انطلاق ثورة فلسطينيّة عارمة. وكان ذلك في الوقت الذي تعاقدت فيه حكومة الانتداب مع مقاول صهيوني على بناء ثلاث مدارس في يافا، فرفض تشغيل أي عامل عربي، فهبَّ الأهالي ومنعوه من العمل في يافا.

وفي 15 نيسان (أبريل) 1936، قتل الثوار يهوديًّا، وأصابوا آخر على طريق نابلس طولكرم، فردَّ الصهاينة في اليوم التالي بقتل قرويين اثنين في كوخهما على طريق يافا، وفي 17 من الشهر نفسه حدثت اشتباكات، فقتل 7 صهاينة، واستشهد عربيان، وجرح 30 صهيونيًّا و15 عربيًّا، وانتشر التوتّر في أرجاء فلسطين. وفي 30 نيسان (أبريل) خرجت مظاهرة عربيّة في يافا، فقتلت من الشرطة اثنين، وجرحت 32 آخرين، وقتل العرب 5 يهود وجرحوا 26، فأعلن منع التجوُّل على يافا وتل أبيب، وأعلنت حالة طوارئ في جميع البلاد.

تشكّلت لجنة قوميّة في نابلس، وأعلنت الإضراب العام في البلاد حتى تستجيب الحكومة للمطالب الوطنيّة، كما تشكّلت لجان قوميّة في حيفا ويافا وغزة، ثمَّ اجتمع ممثلو اللجان القوميّة وقادة الأحزاب السياسيّة في القدس في 25 نيسان (أبريل)، وأعلنوا تشكيل "اللجنة العربيّة العليا" برئاسة الحاج (محمد أمين الحسيني) مفتي القدس، وعضويّة قادة الأحزاب السياسيّة، وذلك لإدارة الأزمة بشكلٍ جماعيٍّ ناجح.

اتخذ الإضراب طابع الشمول في شتى المجالات التجاريّة والصناعيّة والزراعيّة والتعليميّة والمواصلات في جميع المدن والقرى، ورافق تلك المظاهرات العامّة التي شاركت فيها جميع قطاعات الشعب، وقرّر ممثلو اللجان القوميّة عدم دفع الضرائب، ورفعوا شعارًا: "لا ضرائب دون تمثيل شعبي"، وهدّدوا بالعصيان المدني الشامل إذا لم تغيّر الحكومة من سياستها، فهدّدت الحكومة بالعقاب الجماعي، وهدم البيوت، والاعتقال فلم يتراجع الأهالي عن مطالبهم.

نظّم الثوار الحرس الوطني للسهر على حسن سير الإضراب، وأصدر بيانًا جاء فيه: "إن الإنكليز هم العدو فهم الأصل في قضيّتنا، واليهود الفرع، هم الذين رمونا بالصهيونيّة، وهم الذين يهدرون دماء أبنائنا دفاعًا عن هذه الحركة الآثمة، يدنا مبسوطة للسلام والخصام، إننا لا نهدّد قواتكم الإنجليزيّة العظيمة الهائلة، لكنّنا أقسمنا مع ذلك أن تظل فلسطين لنا أو نطوى شهداء".

وتشكّلت جماعات مقاومة عربيّة في الجبال، وتوافد المتطوعون العرب من شرق الأردن وسوريا ولبنان والعراق، وتألّفت لجان الدفاع عن فلسطين وجُمعت لها التبرُّعات، ونُظِّمت المظاهرات التضامنيّة. وفي المدن والقرى الفلسطينيّة، أُسِّست لجان لجمع التبرُّعات والمعونات لمساعدة العاطلين عن العمل، ولرعاية أسر الشهداء والمعتقلين.

- **الإجراءات البريطانية لقمع الثورة**

لجأت بريطانيا إلى العديد من التدابير العسكريّة لقمع الثورة، ومن ذلك فرض منع التجوُّل من الغروب حتى الشروق، وكان يمتد أحيانًا 22 ساعة متواصلة، وشُكّلت المحاكم العسكريّة، وفُرضت الغرامات الجماعيّة، وأنشأت معتقليْن في صرفند لسجن الألوف، وقامت بتفتيش القرى، ونسفت المنازل، وشرّدت الأهالي، واعتقلت الشباب والشيوخ بتهمة مساعدة الثوار، وأطلقت النار على الأهالي، وقتلت الماشية، وقطعت الأشجار. ونسفت الحي العربي القديم في يافا، وفتحت شارعًا عريضًا بحجّة الرغبة في إعمار يافا القديمة وتحسينها، وبذلك هدمت 220 دارًا يسكنها 450 عائلة عربيّة. وحكمت بالإعدام كل من حاز سلاحًا ناريًّا، وعندما كانت تفرض غرامة جماعية كبيرة ويتأخر دفعها، كانت تنسف مئات المنازل بمحتوياتها.

وفي الوقت ذاته، لجأت السلطات إلى أساليب سياسيّة لتطويق الثورة بإدخال الأمير (عبد الله) أمير شرق الأردن لتهدئة أهالي فلسطين، وإقناع اللجنة العربيّة العليا بضرورة السلام، لكنَّ وفد اللجنة أعلن عدم إمكانيّة وقف الإضراب والثورة حتى يتم وقف الهجرة الصهيونيّة، كما فشل نوري السعيد وزير خارجية العراق في المهمّة ذاتها. ولجأ (واكهوب) للإيقاع بين أهالي فلسطين، وذلك بتوزيع منشورات من الطائرات على القرى، مبيّنًا أن الفلاح هو الخاسر الذي لا يشتري أحد محصولاته، ومع ذلك استمرت الثورة.

وحرصًا من بريطانيا على استتباب الأمن لتحقيق أهدافها الاستعماريّة في فلسطين والمنطقة، دعمت بريطانيا قواتها في فلسطين بفرقةٍ كاملة، وأسندت القيادة العامّة للجنرال (جون ديل) الذي شنَّ حربًا ضروسًا ضد الثوار الذين تصاعدت عملياتهم بشكلٍ كبير.

توجّه وفد من اللجنة العربيّة العليا للاجتماع بالملك (عبد العزيز آل سعود) في الرياض، وبالأمير (عبد الله) في عمّان، وأكّد (عبد العزيز) و(عبد الله) صدق نوايا بريطانيا في إنهاء الأزمة وإحلال السلام ونشر العدل، فأعلنت اللجنة العربيّة العليا حلَّ الإضراب، ووقف الأعمال العسكريّة التي امتدَّ أمدها إلى نحو ستة أشهر. وقد بلغت خسائر الستة أشهر (طبقًا لتقرير لجنة

بيل الملكيّة البريطانيّة)، ما يزيد عن الألف شهيد، وقتل من رجال الشرطة 16 شخصًا، وجرح 102 آخرين، و104 جرحى من العسكريين البريطانيين، أما الصهاينة فقتل منهم 80، وجُرح 308 منهم.

- **لجنة (بيل) الملكية (1937)**

شكّلت بريطانيا لجنة برئاسة اللورد (بيل) في تشرين الثاني (نوفمبر) 1936 للتحقيق في أسباب الثورة، وفي اليوم الذي اتجهت فيه اللجنة إلى فلسطين، أعلن وزير المستعمرات البريطاني عن عدم وقف الهجرة أثناء فترة تحقيق اللجنة، فاعتبر العرب ذلك تحدّيًا لهم، فقاطعوا اللجنة إلَّا في أواخر أيام وجودها بسبب الانقسام الداخلي، وضغط الحكّام العرب، ونشرت اللجنة الملكية (بيل) تقريرها في 7 تموز (يوليو) 1937، وممّا جاء فيه:

1. إن تشكيل حكومة ديموقراطيّة مستقلّة حاليًّا حسب النسبة العدديّة للسكان، يعني تسليم أمر الوطن (القومي) اليهودي للحكم العربي، وهذا يتعارض مع صك الانتداب.
2. إجابة المطالب الصهيونيّة من زيادة الهجرة، وعدم الحدِّ من بيع الأراضي العربيّة للصهاينة تؤدّي إلى تحقيق الهدف الصهيوني، وهو تحويل البلاد إلى دولة يهوديّة، يتعذّر ذلك حاليًّا بسبب قوة الروح القوميّة العربيّة.
3. لذا ترى اللجنة إلغاء الانتداب، واستبداله بالتقسيم.
4. تكون الدولة اليهوديّة في القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتدُّ من حدود لبنان إلى جنوبي يافا، وتشمل عكا وحيفا وصفد وطبرية والناصرة وتل أبيب، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا.
5. الأماكن المقدّسة (القدس وبيت لحم) وممر يصلهما بيافا مشتملًا على اللد والرملة تبقى تحت الانتداب البريطاني، كما على حكومة الانتداب حماية المقدّسات الأخرى حول بحيرة طبريّة والناصرة.
6. تنضم الأراضي الفلسطينيّة الأخرى (الجنوب والشرق) إلى شرق الأردن، وترتبط بمعاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا.
7. يتم تبادل السكّان بين الدولتين العربيّة واليهوديّة، فيُنقل العرب من الدولة اليهوديّة وعددهم يبلغ 325 ألفًا، بشكلٍ تدريجيٍّ وقسرًا إن لزم الأمر، وتهيئ لهم أراض في منطقة بئر السبع بعد تحقيق مشاريع الري.

8. تدفع الدولة اليهوديّة مساعدة ماليّة للدولة العربيّة، وتمنح بريطانيا مليوني جنيه إسترليني للدولة العربيّة.
9. تعقد معاهدة جمركية بين الدولتين لتوحيد الضرائب بينهما.

- **تجدد الثورة**

مع إعلان تقرير اللجنة الملكيّة (لجنة بيل) وما تضمّنه من تقسيم فلسطين، هبّ أهالي فلسطين من جديد لمواصلة عملياتهم الفدائيّة الرافضة للموقف البريطاني الذي وصل ولأول مرة إلى مرحلة الإعلان عن مبدأ التقسيم، وتواصلت العمليات الفدائيّة حتى بداية الحرب العالميّة الثانية عام 1939. ولمواجهة هذه الثورة، حاولت بريطانيا اعتقال المفتي الذي هرب سرًّا إلى لبنان، فشدّدت الحكومة قبضتها على المحاكم الشرعيّة وأموال الأوقاف، لمنع وصولها ليد المجاهدين.

وعندما أُغتيل حاكم لواء الجليل (أندروز) في أيلول (سبتمبر) 1937، بدأت السلطة حملة فظيعة من الإرهاب، فقامت باعتقال أعداد كبيرة من القيادات السياسيّة العربيّة ونفتهم إلى جزيرة سيشل، وحلّت جميع الأحزاب السياسيّة واللجان القوميّة واللجنة العربيّة العليا، وأعفت المفتي من جميع مناصبه الرسميّة.

وبدأت حملة إعدامات لكل من يحوز سلاحًا ولو كان رصاصة، وبدأت هذه الحملة بإعدام الشيخ (فرحان السعدي) (وعمره 80 سنة) وهو صائم في 27 رمضان، وبلغ عدد الشهداء الذين أعدمتهم السلطات 148 شهيدًا.

وقد استدعت سلطة الانتداب قوات عسكريّة بريطانيّة من مصر وبريطانيا أكثر من مرّة، لمواجهة الثوار الذين تمكّنوا من تحقيق انتصارات هامة رغم عدم التكافؤ في القوة، وذلك بسبب اتباع الثوار حرب العصابات، ممّا مكّنهم من السيطرة على مدينة الخليل، وكذلك بئر السبع، كما سيطروا على القدس القديمة فترة، ولجأت القوات البريطانيّة لقمع الثوار بعنفٍ شديد، فأقامت المعتقلات، وبلغ عدد المعتقلين خمسين ألف، ودمّرت البيوت والمحالّ والمخازن، وأرهقت الأهالي بفرض منع التجوُّل طويل المدى، لدرجة أن المنع كان يستمر شهرًا أو شهرين أو ثلاثة دون انقطاع؛ بل وصل منع التجول المتواصل على صفد 140 يومًا.

- **مؤتمر المائدة المستديرة (1939)**

توصّلت بريطانيا إلى قناعة كبيرة بضرورة الحلِّ السياسي لإنهاء الثورة، فأعلنت دعوتها لقيادة الفلسطينيين والدول العربيّة المجاورة، وكذلك لقيادة الصهاينة للتباحث معهم حول مستقبل فلسطين والسياسة الأفضل فيها. وتمهيدًا لانعقاد هذا المؤتمر، أفرجت بريطانيا عن المعتقلين المنفيين إلى جزيرة سيشل ليتمكّنوا من المشاركة في المفاوضات، مع تأكيدها على عدم مشاركة المفتي الحاج محمد أمين الحسيني. ورفض الوفد الفلسطيني الاجتماع مع المسؤولين البريطانيين بحضور الوفد الصهيوني، لذا رتّب البريطانيون اجتماعات كل من الوفدين على انفراد، وافتتح المؤتمر في لندن بتاريخ 7 شباط (فبراير) 1939، وكانت المطالب الصهيونيّة:

1. تطبيق التقسيم، استنادًا لتصريح بلفور وصك الانتداب.
2. فتح باب الهجرة الواسعة إلى فلسطين.
3. يجب العمل على ألَّا يبقى اليهود أقليّة في فلسطين.
4. ضرورة تنظيم قوة يهوديّة مناسبة "للدفاع عن فلسطين".
5. إن فلسطين (اليهوديّة) القوية، تكون ذات قيمة كبيرة في الدفاع عن الإمبراطوريّة البريطانيّة.

<u>وطالب الوفد الفلسطيني بما يلي:</u>

1. الاعتراف بحقِّ العرب في الاستقلال التام في بلادهم.
2. إنهاء فكرة تأسيس الوطن (القومي) لليهود في فلسطين.
3. إلغاء الانتداب وجميع ترتيباته، واستبداله بمعاهدة تعاون مع بريطانيا.
4. وقف الهجرة اليهوديّة، وبيع الأراضي في فلسطين.

لم يسفر المؤتمر عن نتيجة إيجابيّة، وقرّر البريطانيون النظر في مطالب الطرفين.

- **الكتاب الأبيض (1939)**

لم تلتفت بريطانيا كثيرًا للمطالب الصهيونيّة والعربيّة، وإنما أصدرت الكتاب الأبيض في 17 آيار (مايو) 1939، واشتمل على أحكام حول الدستور والهجرة والأراضي.

1. الدستور

1. الكتاب الأبيض لن يُحوِّل فلسطين إلى دولة يهوديّة، أو إلى دولة عربيّة؛ بل إلى دولة فلسطينيّة.

2. الدولة الفلسطينيّة المستقلّة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها، على وجه يضمن المصالح الأساسيّة لكل من الفريقين.
3. الاستقلال يكون معلّقًا على اشتراك اليهود في الدولة المستقلّة.
4. هناك فترة انتقال يجب أن تسبق الاستقلال وذلك لمدة عشر سنوات، ومع انتهاء هذه السنوات إذا رأت حكومة جلالة الملك أن الظروف تتطلّب إرجاء تشكيل الدولة المستقلّة، فسيتم التأجيل بعد التشاور مع أهل فلسطين ومجلس عصبة الأمم والدول العربيّة المجاورة.
5. الدولة المستقلّة ترتبط مع المملكة المتحدة (بريطانيا) بمعاهدة.
6. لا تتقدّم حكومة جلالة الملك في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعيّة منتخبة، وسيتم ذلك لاحقًا إذا سمحت الظروف المحليّة بذلك.
7. بعد انقضاء خمس سنوات من الجو الذي سيسوده الأمن والنظام، يتم تشكيل لجنة من أهالي فلسطين وحكومة جلالته، للنظر في كيفيّة سير الترتيبات الدستوريّة خلال الفترة الانتقاليّة، وللبحث في وضع دستور للدولة الفلسطينيّة المستقلّة.

2. الهجرة

1. حان الوقت للسماح بزيادة توسّع الوطن (القومي) اليهودي عن طريق الهجرة، إذا كان العرب على استعداد لقبول تلك الهجرة.
2. توقُّف الهجرة نهائيًّا بعد خمس سنوات، ولا يسمح بهجرة يهوديّة بعد ذلك إلَّا بموافقة العرب.
3. الحكومة البريطانيّة تريد أن يصبح اليهود ثلث مجموع سكان فلسطين، لذا ستسمح بإدخال 75 ألف مهاجر يهودي خلال الخمس سنوات.

3. الأراضي

1. تقسّم الأراضي إلى ثلاث مناطق:

أ. منطقة يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود فيها إلَّا في ظروفٍ خاصة.
ب. منطقة يمنع فيها بيع الأراضي من عربي إلى عربي إلَّا في ظروفٍ خاصة.
ج. منطقة لا قيود على انتقال الأراضي فيها، وهي منطقة القدس والمنطقة الساحليّة من جنوبي يافا حتى عكا.

2. للمندوب السامي حقّ إعادة النظر في تقسيم الأراضي، أو تعديلها كلما طرأ تحسُّن على أساليب الزراعة وازداد إنتاج الأرض.

- **توقُّف الثورة، وأسباب ذلك**

في الوقت الذي كانت تصل فيه اللجان إلى فلسطين لدراسة أوضاعها لم تتوقف الثورة، وتحفل الكتب بيوميّات العمل الفدائي في تلك المرحلة، وتواصل الجهاد حتى عام 1939، ولم يثبت توقف عمليات المقاومة الفلسطينيّة ضد الإنجليز والصهاينة على حدٍّ سواء.

ثمَّ توقَّفت الثورة التي امتدت من عام 1936 وحتى عام 1939، بعد أن أدّت إلى استشهاد خمسة آلاف فلسطيني، وسقوط خمسة عشر ألف جريح من سكّان لا يتجاوز عددهم المليون نسمة. وقُتل من الصهاينة عدة مئات، وجُرح أكثر من ألف صهيوني، وكذا الحال بالنسبة للبريطانيين الذين اكتظّت فلسطين بوجودهم حتى بلغوا 17 فرقة، وسُجن من الفلسطينيين عشرات الألوف، وشُنق حوالي 140 فلسطينيًّا، واقتُلعت مئات آلاف الأشجار وأُتلفت عشرات ألوف الدونمات من المزارع، وكُثرت الهجمات على السيّارات والحافلات والقطارات، ومراكز الشرطة والجيش والدوائر الحكوميّة.

من الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى توقُّف الثورة الفلسطينيّة الكبرى، بدء الحرب العالميّة الثانية، ونقص السلاح، ونفاد العتاد، وجسامة التضحيات في ثورة ضارية امتدّت ثلاثة أعوام أنهكت قوى الشعب الفلسطيني، ولفقدان الثورة عددًا كبيرًا من قادتها الذين قضوا شهداء، أو أبعدوا على يد السلطات، وقيام الفرنسيين (حلفاء بريطانيا في الحرب) في سوريا ولبنان بمطاردة الفلسطينيين الذين يغذّون الثورة ويمثّلونها سياسيًّا، فأخرجت بعضهم من البلاد، واعتقلت البعض الآخر، وعذّبت آخرين، كما شدّدت الرقابة على الحدود، إضافةً إلى ما قامت به سلطة الانتداب من تجهيز سور تيغارت على الحدود اللبنانيّة والسوريّة والأردنيّة، لمنع انتقال الثوار أو إمدادهم بالسلاح أو المال. وكان لصدور الكتاب الأبيض في عام 1939، دور في توقُّف الثورة فقد تصوَّر الفلسطينيون أن الكتاب صدر نتيجة للثورة، وبالتالي: فإنها قد آتت أكلها، هذا في الوقت الذي أصدرت فيه بريطانيا هذا الكتاب لاسترضاء العرب ودفعهم للتوقُّف عن الثورة، من أجل توجيه قوتها العسكريّة ضد ألمانيا ودول المحور.

ثالثًا: فلسطين من نهاية الحرب العالميّة الثانية إلى مؤتمر لندن

أثناء الحرب العالميّة الثانية، عملت الحركة الصهيونيّة في اتجاهين؛ الأول: توطيد العلاقة مع الولايات المتحدة، وذلك من خلال الاتصال برجال الدين والكنائس ورجال الصحافة والشخصيّات العامّة، وكسب الكونغرس الأمريكي، وتأليفهم اللجنة الأمريكيّة لفلسطين والتي ضمّت 67 شيخًا، و143 نائبًا، والتأثير على البيت الأبيض لتوجيه السياسة الأمريكيّة في الشرق الأدنى لمصلحة الصهيونيّة.

كان هذا التوجُّه في الوقت الذي شعرت فيه القيادة الصهيونيّة، أن بريطانيا لا تسعى للعمل الجاد لصالح الصهيونيّة، أو إقامة دولة يهوديّة على كامل أرض فلسطين، وتأكّد ذلك لديهم بعد صدور الكتاب الأبيض الذي أعلن الحدَّ من الهجرة، وقانون انتقال الأراضي الذي حدَّ من انتقالها إليهم، وممّا زاد هذه القناعة عدم الموافقة البريطانيّة على استيعاب اليهود الفارّين من الحكم النازي في ألمانيا أثناء تعرُّضهم للاضطهاد، الأمر الذي دفع التنظيمات العسكريّة الصهيونيّة إلى توجيه ضربات تخريبيّة ضد المؤسّسات والأشخاص البريطانيين في فلسطين، وعلى المستوى السياسي.

لجأت الصهيونيّة إلى ثلاث وسائل للتعامل مع بريطانيا، هي: الدبلوماسيّة والدعائيّة والإرهابيّة؛ فالدبلوماسيّة كانت بضغط الوكالة اليهوديّة، والفئات المناصرة للصهيونيّة على بريطانيا لتحقيق الأهداف الصهيونيّة، وعدم تقييد الهجرة أو انتقال الأراضي. والإرهاب كان من خلال العمليات التخريبيّة كوسيلة ضغط، ثمَّ تبيّن أن الوكالة على علمٍ تام بهذه العمليات رغم ادّعائها عدم ارتباطها بذلك. أما الدعائيّة فكانت من خلال التشهير ببريطانيا، واتهامها بالحيلولة دون نجاة الكثير من اليهود الفارّين من الاضطهاد النازي.

أدّت هذه العلاقة مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى ازدياد التدخُّل الأمريكي لصالح الصهيونيّة، وازدياد حالة التوتُّر في العلاقة الصهيونيّة البريطانيّة؛ ففي الولايات المتحدة طالب الرئيس (هاري ترومان) عام 1945 رئيس وزراء بريطانيا (تشرشل)، بعدم تقييد الهجرة الصهيونيّة إلى فلسطين، كما كرّر ذلك بعد أشهر من نفس العام مطالبًا بالسماح بهجرة 100 ألف صهيوني.

أمّا الحكومة البريطانيّة، فساءت علاقتها مع الصهيونيّة بسبب العمليات التخريبيّة، واتضاح وقوف الوكالة اليهوديّة خلفها من خلال المراسلات التي تمَّ العثور عليها، ومن ناحية أخرى بسبب رفض الصهاينة القبول بإدخال ما تبقَّى من حصّة الهجرة المقرّرة في الكتاب

الأبيض، فاعتبرت الحكومة البريطانيّة ذلك تحدّيًا لها، وصرّح (أرنست بيفن) وزير الخارجيّة البريطاني (وهو صديق قديم للصهيونيّة): "أتحاولون إرغامي على رأيكم؟ إن أردتم قتالًا فليكن".

- **تصريح (بيفن) (1945)**

بعد انتهاء الحرب، اتضح أن الحركة الصهيونيّة زادت اهتمامها بالهجرة غير الشرعيّة، وركّزت في إعلامها على مهاجمة بريطانيا، الأمر الذي أدّى إلى إعلان (بيفن) في تشرين الثاني (نوفمبر) 1945، تصريحًا حول قضيّة فلسطين، وممّا جاء فيه:

1. تصبح فلسطين دولة تحت وصاية الأمم المتحدة، وفي الوقت المناسب يكون لها حكومة ذاتيّة فلسطينيّة لا حكومة يهوديّة.
2. تحافظ بريطانيا على الحصّة الشهرية للهجرة بمعدّل 1.500، بعد استنفاد حصّة الكتاب الأبيض.
3. يجرى التشاور مع العرب الآن بصدد الهجرة اليهوديّة.
4. يجب على دول العالم أن تتغلّب على رغبة الأجناس في تشكيل أطر قائمة بذاتها، والمشكلة أن الدول تخشى من تطوُّر العناصر داخل دولها.
5. لن تتعهّد بريطانيا بإنشاء الدولة اليهوديّة، لكنها تتعهّد بتنفيذ الوطن القومي اليهودي.
6. أكّد بيفن إلى أنه يتوق إلى رؤية يهود أوروبا، يمتنعون عن المبالغة في التأكيد على وضعهم العنصري.
7. على يهود العالم من خارج المنظمة الصهيونيّة، المساهمة في إيجاد حل لمشكلة فلسطين التي لا تُحلُّ إلَّا بالمداولة والتوفيق.
8. اللجوء إلى القوة لتحقيق الأهداف سيقابل بحزم.

وأعلن (بيفن) عن إيفاد لجنة أنجلو أمريكيّة إلى فلسطين ودول أوروبا التي تعرّض فيها اليهود للاضطهاد النازي، والخروج بحلٍّ مناسب، وسلّمت الحكومة الانتدابيّة القادة الفلسطينيين وقادة الصهيونيّة نص خطاب بيفن، وسلّمت نسخًا منه للحكومات العربيّة لإبداء الرأي حول الهجرة الشهريّة المقترحة.

رفضت اللجنة العربيّة العليا تدخُّل الولايات المتحدة في المسألة، لأن حزبيها الديموقراطي والجمهوري أعلنا تأييد فكرة إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين، كما رفضت استمرار الهجرة

الصهيونيّة، لكنَّ الحكومة أعلنت أنها ستسمح بدخول 1.500 صهيوني شهريًّا حتى يصدر قرار اللجنة الأنجلو أمريكيّة.

ومن جانبها، رفضت الصهيونيّة بيان (بيفن) ووصفه (ديفيد بن غوريون) بالغموض، وأكّد استعداد الصهاينة للموت في سبيل حقّهم بالقدوم إلى فلسطين والاستقلال فيها، وبدأت الأعمال التخريبيّة ضد المؤسّسات والمباني الحكوميّة، ممّا أدّى إلى صدامات السلطة الانتدابيّة مع الصهاينة.

- **اللجنة الأنجلو أمريكيّة (1946)**

تحرَّكت اللجنة الأنجلو أمريكيّة التي أعلن (أرنست بيفن) عن تأليفها والتي تكوّنت من 12 عضوًا، منهم 6 أعضاء من كلٍ من الدولتين، وبدأت أعمالها في واشنطن في 4 كانون الثاني (يناير) 1946، فاستمعت لمطالب الصهاينة ولمقترحات أنصار العرب، ثمَّ اتجهت إلى لندن، ثمَّ زارت ألمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وإيطاليا واليونان، للوقوف على أوضاع اليهود في معسكرات اللجوء بعد الاضطهاد النازي، الأمر الذي أثّر على سير عمل اللجنة بسبب التأثُّر العاطفي من مشاهداتها. ثمَّ زارت اللجنة القاهرة، والعواصم العربيّة الأخرى، وبعدها اتجهت إلى القدس، والتقت بالقيادات الرسميّة وغير الرسميّة العربيّة، وبزعماء الصهيونيّة وعلى رأسهم (وايزمان) و(بن غوريون)، ثمَّ غادرت اللجنة فلسطين متجهة إلى لوزان في 28 آذار (مارس) 1946، لوضع تقريرها النهائي والذي جاء فيه:

1. توصي اللجنة ألَّا تكون فلسطين دولة يهوديّة ولا عربيّة، وألَّا يسود العرب على اليهود، ولا اليهود على العرب فيها.
2. توصي اللجنة بإدخال 100 ألف يهودي فورًا خلال عام 1946، وتشترط ألَّا توقف الهجرة بعد ذلك، لأن اللجنة ترفض المبدأ القائل بعدم جواز قبول هجرة يهوديّة إلى فلسطين دون موافقة العرب.
3. توصي اللجنة بإلغاء جميع القيود المفروضة على انتقال الأراضي عن طريق البيع أو الرهن أو التأجير.
4. الفارق في مستوى المعيشة بين العرب واليهود، هو أحد الأسباب الرئيسة للتصادم والنزاع، حيث يحسد العربي (المتخلّف) اليهودي (المتمدّن).
5. ضرورة تحقيق استتباب الأمن في فلسطين، مع مراعاة وجود ثلاثة تنظيمات عسكريّة صهيونيّة، هي: الهاجاناه، والأرغون (اتسل)، وشتيرن (ليحي) والتي يبلغ عدد

عناصرها حوالي 60 ألف شخص، في الوقت الذي لا يوجد فيه أي تنظيم عربي مسلّح.

أُعجب الرئيس الأمريكي (ترومان) بتوصيات اللجنة الأنجلو أمريكيّة التي استجابت لندائه بإدخال 100 ألف يهودي فورًا، ووقف العمل بالكتاب الأبيض، لكن ذلك لم يعجب الحكومة البريطانيّة التي رأت التدخُّل الأمريكي في القضيّة بشكلٍ كبير، فأعلن رئيس وزراء بريطانيا (أتلي) أن المائة ألف يهودي لن يتم إدخالهم إلى فلسطين إلَّا إذا حُلّت الجيوش الصهيونيّة غير الشرعيّة التي أشارت إليها اللجنة، وسُلّم سلاحها، وتابعت الوكالة اليهوديّة تعاونها في قمع الإرهاب الذي جرى مؤخرًا ضد حياة البريطانيين ومنشآتهم.

شعر الصهاينة أن الحكومة البريطانية لا ترغب في تنفيذ توصيات اللجنة، فهبّت كل من الهاغانا والأرغون (اتسل) وليحي (شتيرن) للقيام بعملياتٍ تخريبيّة على مستوى واسع ضد المنشآت والمؤسّسات والأشخاص البريطانيين، فما كان من سلطات الانتداب إلَّا أن داهمت المستوطنات والمقرّات الصهيونيّة، واحتلّت مقر الوكالة اليهوديّة، واعتقلت أعدادًا كبيرة ممن لهم علاقة بالعمل العسكري الصهيوني.

وللضغط على بريطانيا، لوّحت الولايات المتحدة بوقف القرض الأمريكي لبريطانيا إذا استمرت في أعمالها ضد الصهاينة في فلسطين على هذا النحو، فاضطرت سلطة الانتداب إلى إنهاء عملياتها العسكريّة ضد الصهاينة، وأطلقت سراح زعماء الحركة الصهيونيّة.

من ناحيتهم، هبّ أهل فلسطين والعرب في الدول المختلفة، ومسلمو الهند احتجاجًا على توصيات اللجنة الأنجلو أمريكيّة، وعمّت الإضرابات والمظاهرات أنحاء فلسطين والعالم العربي، وعُقد مؤتمر حضره الملوك والرؤساء العرب في أنشاص بمصر في آيار (مايو) 1946، أكّدوا فيه على عروبة فلسطين، وأنها جزء لا يتجزّأ من الأرض العربيّة موجهٌ ضدّها، وأن من حقّها الدفاع عن كيان فلسطين بكل السبل المتاحة، كما أرسلت الدول العربيّة رسائل احتجاج لبريطانيا والولايات المتحدة.

- **مؤتمر لندن (1946-1947)**

عُقد مؤتمر لندن في دورتين، هما دورة (موريسون) في عام 1946، ودورة (بيفن) في عام 1947.

أ. مشروع (موريسون) (1946)

في 31 تموز (يوليو) 1946، أعلن رئيس مجلس اللوردات البريطاني (هربرت ستانلي موريسون) عن سياسة الحكومة البريطانيّة تجاه قضيّة فلسطين إثر المناقشات البريطانيّة الأمريكيّة، والتي نجم عنها مشروع سمي (خطة موريسون – غريدي)، أو (مشروع موريسون) وأهم خطوطها:

1. تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق: منطقة عربيّة ومنطقة يهوديّة، ومقاطعة للقدس، وأخرى في النقب.
2. تكون حدود هذه المناطق حدودًا إداريّة بحتة، ويكون لكل منطقة مجلس نيابي محلي مخوّل سن القوانين في أمورٍ محدودة، وهيئة تنفيذيّة تقوم بتطبيق هذه القوانين، ولن يكون لهذه الحدود أية أهميّة في مجال الدفاع أو الجمارك أو المواصلات.
3. تُخوّل الحكومة الإقليميّة سلطة التشريع والإدارة داخل مقاطعاتها، ومن حقِّ هذه السلطة تحديد عدد الأشخاص الراغبين في الإقامة الدائمة في أراضيها.
4. تنفرد الحكومة المركزيّة بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجيّة والجمارك والضرائب.
5. يُنتخب مجلسًا نيابي لكل منطقة، ويُعيّن المندوب السامي من هذا المجلس النيابي هيئة تنفيذيّة بعد استشارة الزعماء.
6. كل قانون تقرّه المجالس النيابيّة يتطلّب موافقة المندوب السامي.
7. ينشأ في منطقة القدس مجلس له صلاحيات المجلس البلدي، ويُنتخب معظم أعضائه انتخابًا، ويعيّن المندوب السامي عددًا معلومًا منهم.
8. تكون منطقة النقب تحت إدارة الحكومة المركزيّة في الوقت الحاضر.
9. السيطرة على الهجرة اليهوديّة من اختصاص الحكومة المركزيّة، على أن تكون في نطاق الاستيعاب الاقتصادي لأية منطقة، ولا يجوز للحكومة المركزيّة أن تُرخِّص بهجرة تجاوز الحدَّ الذي تقترحه الحكومة الإقليميّة.
10. يقترح الخبراء قبول اقتراح اللجنة الأنجلو أمريكيّة بإدخال مائة ألف يهودي، على أن يتم نقلهم من أوروبا، وتأمين معيشتهم مدة شهرين في فلسطين على نفقة الحكومة الأمريكيّة.

دعا (موريسون) مندوبي العرب والصهاينة إلى لندن للتشاور حول مقترحات المشروع، فرفض العرب ذلك فورًا وأصرّوا على أن منطقتهم غير متسعة، وأن مفتاح الهجرة ليس بأيديهم.

ب. المشروع الصهيوني (1946)

أدّى الرفض الصهيوني لمشروع موريسون إلى ضغط القيادة الصهيونيّة على الرئيس الأمريكي (ترومان) (وذلك في الجو الانتخابي الأمريكي)، فأعلن عدم صلاحيّة المشروع للتنفيذ حاليًّا، وطالبت القيادة الصهيونيّة بتطبيق المشروع الذي اقترحته اللجنة التنفيذيّة للوكالة اليهوديّة في اجتماعها الذي عقدته في باريس، وجاء فيه:

1. تقسم فلسطين إلى دولتين يهوديّة وعربيّة.
2. الدولة اليهوديّة تشمل الجليل والسهل الساحلي وفقًا لتوصية التقسيم لعام 1937، مضافًا إليها النقب.
3. الدولة العربيّة تشمل باقي البلاد، وهي المناطق الجبليّة ووسط فلسطين الشرقي، وممر إلى البحر عند يافا.
4. تتولّى الدولة اليهوديّة الإشراف على الهجرة والسياسة الاقتصاديّة في الأراضي التابعة لها.

ومن اللافت للنظر، عدم ذكر القدس في هذه الخطة الصهيونيّة، ولمّا عُرضت هذه الخطّة على الرئيس (ترومان) أسرع بتأييدها.

ج. مشروع (بيفن) (1947)

بعد فشل مشروع (موريسون)، دعت الحكومة البريطانيّة إلى عقد مؤتمر لندن، على أن يكون مشروع (موريسون) بندًا في جدول أعمال المؤتمر، مع ترك الحريّة للوفود المشاركة في اقتراح تعديلات عليه. بدأت الاجتماعات البريطانيّة مع الوفود العربيّة في لندن في 10 أيلول (سبتمبر) 1946، واقترح العرب مشروعًا اشتمل على:

1. تكون فلسطين دولة موحّدة ذات دستور ديموقراطي، ومجلس نيابي مُنتخب.
2. ينصُّ الدستور على حماية المقدّسات وحريّة زيارتها.
3. يتمتّع بالجنسيّة الفلسطينيّة كل من اكتسب الجنسيّة قبل آيار (مايو) 1939، وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة عشر سنوات.

4. تعليم اللغة العربيّة يكون إجباريًّا في المدارس والجامعات، ويحقُّ لليهود استعمال العبريّة كلغة رسميّة في الأماكن التي يمثّلون فيها غالبيّة.
5. لا يزيد عدد اليهود في المجلس النيابي عن ثلث الأعضاء.
6. تُحرّم الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين بتاتًا.
7. تبقى القيود المفروضة على نقل الأراضي كما هي عليه الآن.
8. تُعقد معاهدة تحالف بين بريطانيا وحكومة فلسطين المستقلّة.
9. لا يتأخّر تسلُّم رئيس الدولة لمقاليد منصبه عن 31 كانون الأول (ديسمبر) 1948.

وفي نفس الوقت، أجرت فيه الحكومة البريطانيّة مفاوضات مع القيادة الصهيونيّة بدأت تظهر ليونة في المواقف، وقرّرت الحكومة دراسة مشروعات الطرفين، على أن يُعقد الاجتماع ثانية في 27 كانون الثاني (يناير) 1947، لكنَّ الرئيس الأمريكي فاجأ العالم ببيان نشره في يوم عيد (الغفران) اليهودي، دعا فيه إلى ضرورة الدراسة الجادّة لمشروع الوكالة اليهوديّة الذي صدر عن اجتماعها في باريس، الأمر الذي أعاد للحركة الصهيونيّة التشدّد، وأفسد على بيفن مساعيه، وأعلن بيفن أنه لا يستطيع تسوية الأمور في الشؤون الدوليّة إذا أصبحت مرهونة بالانتخابات المحليّة الأمريكيّة.

وصرّح (ناحوم غولدمان) القيادي الصهيوني، أن حركته سوف تسمح لبريطانيا بإنشاء قواعد عسكريّة وبحريّة وجويّة في فلسطين إذا وافقت على تنفيذ مشروع باريس الصهيوني. ورغم استمرار المفاوضات للتهدئة، واصل الصهاينة عملياتهم الإرهابيّة ضد البريطانيين في فلسطين، ومع ذلك رأت القيادة البريطانيّة تخفيف حدّتها ضدَّ الصهاينة، وذلك من خلال:

1. وقف إجراءات التفتيش للمستعمرات والأوكار الإرهابيّة الصهيونيّة.
2. وقف التحقيق مع المعتقلين الصهاينة بتهمة القتل والتدمير.
3. إطلاق سراح زعماء الوكالة اليهوديّة ومَنْ اعتقل في الحملات السابقة.
4. الوعد بتعويض اليهود الذين أخلوا عن محلّاتهم التجاريّة، لتشغلها دوائر الحكومة بعد نسف مبناها في فندق الملك داود بالقدس على أيدي الصهاينة.
5. السماح بإعادة التجنيد في شرطة المستعمرات اليهوديّة بعد وقفه بسبب الإرهاب، ولئلا تُتهم بريطانيا بالانحياز أصدرت عزمها عن إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين منذ ثورة 1936–1939، والسماح بعودتهم باستثناء الحاج محمد أمين الحسيني.

ورغم هذا التودّد، واصل الصهاينة عملياتهم الإرهابيّة وعصيانهم لسلطة الانتداب؛ ففي أقل من شهر قتلوا 18، وجرح 19 من أفراد الجيش والشرطة البريطانيّة، إضافة إلى الخسائر الماديّة الكثيرة.

وفي الدورة الثانية من مؤتمر لندن، عرض (بيفن) مشروعه على الوفدين العربي والصهيوني والذي اشتمل على:

1. يتم تطبيق نظام الوصاية البريطانيّة على فلسطين لخمس سنوات، بهدف تهيئتها للاستقلال.
2. يمنح نظام الوصاية سلطة واسعة من الحكم المحلي للمناطق المحدّدة التي تحتوي على غالبيّة عربيّة أو يهوديّة.
3. تقع مسؤولية حماية الأقليّات في هذه المناطق على عاتق المندوب السامي.
4. يشكّل المندوب السامي مجلسًا استشاريًّا نيابيًّا.
5. في نهاية السنوات الأربع تنتخب جمعيّة تأسيسيّة، فإذا توصّل غالبية النوّاب العرب مع غالبية نوّاب اليهود إلى اتفاق، فسوف تقام دولة مستقلّة دون تأخير.
6. في حالة عدم الاتفاق، تطلب نصيحة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة حول الإجراء المقبل.
7. يتم إدخال 96 ألف مهاجر يهودي خلال السنتين الأوليين، ثمَّ تحدّد نسبة المهاجرين من قبل المندوب السامي، بالتشاور مع مجلسه الاستشاري حسب مقدرة البلاد الاستيعابيّة، فإن تعذّر الاتفاق يُحال الأمر إلى محكمة تعيّنها الأمم المتحدة.

رفض العرب مشروع (بيفن) خوفًا من أن يؤدّي في النهاية إلى التقسيم، ورفضه الصهاينة لأنه لا يذكر التقسيم صراحة، لذا أعلنت الحكومة البريطانيّة في 14 شباط (فبراير) 1947، إحالة الموضوع بأكمله إلى الأمم المتحدة. وأعلن المندوب البريطاني في الأمم المتحدة، أن بريطانيا لا تملك وحدها مسؤوليّة فرض قرار لا يقبله العرب واليهود، لأن ذلك لا يمكن لبريطانيا الموافقة عليه ولا يُرضي ضميرها.

- **قرار التقسيم (1947)**

طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة إدراج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعيّة العامّة في دورتها السنويّة، وحتى لا يتم تأجيل البت في هذه القضيّة اقترحت تشكيل لجنة لدراسة جوانب

القضيّة، ورفعها للجمعيّة العامّة قبل انعقاد الدورة السنويّة. أوفدت الأمم المتحدة (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (انسكوب) (UNSCOP) والتي تشكّلت من أحد عشر عضوًا بعد استبعاد الدول الخمس الكبرى الدائمة العضويّة في مجلس الأمن، حتى تتصف هذه اللجنة بالحياد.

أعلن عرب فلسطين مقاطعة اللجنة لقناعتهم أن اللجان ما جلبت لهم خيرًا، أمّا الدول العربيّة فالتزمت باستقبال اللجنة لأنها عضو في الأمم المتحدة التي أرسلتها. لم تطل فترة إقامة اللجنة في المنطقة، ورفعت تقريرها بعد 36 يومًا فقط من الإقامة في فلسطين، وكان للجنة توصيات عامّة، ثمَّ مشروعان؛ مشروع الأغلبيّة، ومشروع الأقليّة.

أ. التوصيات العامّة

أوصت اللجنة بالإجماع على:

1. ضرورة إنهاء الانتداب، ومنح فلسطين الاستقلال بعد مرحلة انتقاليّة قصيرة تكون السلطة فيها مسؤولة أمام الأمم المتحدة.
2. بقاء الصبغة الدينيّة للأماكن المقدّسة.
3. يبنى النظام السياسي للدولة أو الدولتين، على أساس ديموقراطي تمثيلي.
4. يضمن النظام الالتزام بالمبادئ الأساسيّة لميثاق الأمم المتحدة.
5. يجب القبول بمبدأ المحافظة على الوحدة الاقتصاديّة في فلسطين.
6. يجب أن تصدر الجمعيّة العامّة ترتيبًا دوليًّا فورًا، لحل المشكلة لـ (250) ألف مشرّد يهودي في أوروبا.

ب. مشروع الأغلبيّة

اتفق 7 أعضاء من اللجنة بعد أن خضع معظمهم للتأثير الصهيوني على مشروع لحل قضيّة فلسطين، عُرف بمشروع الأغلبيّة، وتمثَّل في:

1. تُقسّم فلسطين إلى دولتين مستقلتين عربيّة ويهوديّة.
2. تكون القدس تحت وصاية الأمم المتحدة.
3. تصبح الدولتان مستقلّتين بعد فترة انتقاليّة لمدة سنتين.

4. توافق كل من الدولتين على دستور كل منهما، وتوقّعان معاهدة تعاون اقتصادي مدّتها عشر سنوات.
5. إقامة وحدة اقتصاديّة بهدف استثمار المرافق العامّة، ووحدة النقد والرسوم الجمركيّة، وتهيئة الأسواق العالميّة لصادرات فلسطين كلها.
6. تُلغى قيود الكتاب الأبيض لعام (1939) على بيع الأراضي في الدولة اليهوديّة.
7. تُنظِّم الوكالة اليهوديّة الهجرة الصهيونيّة بمعدّل شهري 6.250 شخصًا في السنتين الأوليين، ثمَّ بمعدل 5000 شخص شهريًّا بعد ذلك.
8. يُنتخب في كلتا الدولتين مجلس تأسيسي لوضع الدستور، والقيام بتعيين حكومة مؤقّتة.
9. تُوضع منطقة القدس تحت نظام الوصاية الدوليّة، ويعيّن مجلس الوصاية في الأمم المتحدة حاكمًا عامًّا للقدس لا يكون عربيًّا أو يهوديًّا.

ج. مشروع الأقليّة

رأى 3 أعضاء من لجنة الأونسكوب هم ممثلو الهند وإيران ويوغسلافيا رأيًا آخر، عُرف بمشروع الأقليّة الذي اشتمل على:

1. يتم إنهاء الانتداب، واستبداله بإدارة انتقاليّة من الأمم المتحدة يستمر ثلاث سنوات.
2. بعد الفترة الانتقاليّة تقام دولة مستقلّة اتحاديّة عاصمتها القدس، وتشتمل على حكومتين مستقلتين استقلالًا ذاتيًّا.
3. من صلاحيات الحكومتين شؤون التعليم والضرائب والتجارة والرعي والهجرة (بين الدولتين)، والاستيطان، والعقوبات.
4. يناط بالحكومة المركزيّة القيام بأعمال الهجرة والعلاقات الخارجيّة والدفاع والنقد والري والنقل والمواصلات.
5. سلطة التشريع في يد مجلسين من العرب واليهود في الحكومتين.
6. يُسمح بالهجرة اليهوديّة خلال 3 سنوات بأعداد لا تتجاوز القدرة الاستيعابيّة للبلاد التي تقرّرها لجنة من 9 أشخاص، موزّعين على النحو الآتي: عرب ويهود والأمم المتحدة لكل منهم 3 أعضاء.
7. توجد جنسيّة واحدة فلسطينيّة، مع ضمان الحقوق للأقليّات.
8. التأكيد على ضمان حرية زيارة الأماكن المقدّسة.

قُدّم المشروعان وعُرضا على الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة، وتمَّ التصويت عليهما فسقط مشروع الأقليّة، وكاد مشروع الأغلبيّة يفشل لولا التدخُّل الأمريكي، حيث اقترح المندوب الأمريكي تأجيل التصويت إلى ما بعد عيد الشكر (وهو عيد أمريكي)، مع أنه ليس عيدًا رسميًّا للأمم المتحدة، وكان ذلك للضغط على الدول الضعيفة والفقيرة بهدف التصويت لصالح القرار. وفي 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، تمَّ التصويت على المشروع، فصوّت لصالحه 33 صوتًا، وضدّه 13، وامتنع عشرة أعضاء عن التصويت من بينهم ممثّل بريطانيا.

- **وقفة مع قرار التقسيم**

1. إن مشروع الأغلبيّة جعل الدولة اليهوديّة 56% من أرض فلسطين، والدولة العربيّة 43%، والقدس وما حولها نحو 1% تحت الوصاية الدوليّة، هذا في الوقت الذي كان الصهاينة يملكون أقل من 10% من أراضي الدولة اليهوديّة، وأقل من 6% من إجمالي أرض فلسطين.
2. جعل هذا المشروع أخصب أراضي فلسطين المزروعة بالحمضيّات والقمح داخل الدولة اليهوديّة.
3. اشتملت الدولة اليهوديّة المقترحة على أهم الموانئ الفلسطينيّة.
4. في الدولة اليهوديّة يقيم 498 ألف صهيوني، و494 ألف عربي، في حين أن الدولة العربيّة تشتمل على 725 ألف عربي مقابل 10 آلاف فقط من الصهاينة، وهذا يعني أن يتم ترحيل 494 ألف عربي مقابل 10 آلاف صهيوني.
5. عند التصويت ضغطت الولايات المتحدة على عددٍ من الدول الفقيرة للتصويت لجانب القرار، وذلك بعد المطالبة بتأجيل التصويت لما بعد عيد الشكر الأمريكي.
6. صوّتت ضد التقسيم جميع الدول العربيّة والإسلاميّة.
7. كل دول آسيا وقفت ضد التقسيم، أما الصين فامتنعت عن التصويت.
8. وقف لجانب التقسيم الدولتان الكبريان؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.
9. امتنعت بريطانيا عن التصويت، وبعد صدور قرار التقسيم أعلنت بريطانيا موافقتها عليه، ووعدت بالمساعدة على تطبيقه.

- **المواقف العربيّة والصهيونيّة من قرار التقسيم (رقم 181)**

وقف العرب والمسلمون موقفًا رافضًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181)، والداعي لتقسيم فلسطين تحت رعاية دوليّة، فعمّت المظاهرات والإضرابات الدول العربيّة وبعض

مدن الدول الإسلاميّة. وعقدت اللجنة السياسيّة التابعة لجامعة الدول العربيّة اجتماعًا في كانون الأول (ديسمبر) 1947، لدراسة يحتوي محتوى المشروع، واتخذت عدّة قرارات داعمة للقضيّة الفلسطينيّة، وتدعو لتقديم معونة عاجلة لأهل فلسطين من مالٍ وسلاحٍ ورجال. كما انعقد مجلس الجامعة العربيّة في بيروت، أكّد على قرارات اللجنة السياسيّة للجامعة. وأمّا (غولدا مائير) ممثّلة الوكالة اليهوديّة، فأعلنت عن قبولها الضمني بمشروع الأغلبيّة.

- **الأوضاع في فلسطين بعد قرار التقسيم**

استهدف المتظاهرون في العواصم العربيّة المؤسّسات الأمريكيّة والشيوعيّة بسبب دعمهما لقرار التقسيم، كما طالبوا بدعم الجهاد في فلسطين، أمّا اللجنة السياسيّة بجامعة الدول العربيّة فاقترحت قطع النفط، لكنَّ اللجنة العسكريّة للجامعة قرّرت إمداد عرب فلسطين بالسلاح اللازم للمعركة، واعتماد مليون جنيه للإنفاق على التطوُّع، وإرسال 3 آلاف متطوّع كامل العدّة بأسرع وقت ممكن، وقرّرت توزيع القوات المحاربة في تنظيمين هما: جيش الإنفاذ ويقوده فوزي القاوقجي، وجيش المجاهدين الفلسطينيين (قوات الجهاد المقدس) ويقودها (عبد القادر الحسيني)، كما تقرّر مرابطة الجيوش النظاميّة للدول العربيّة على حدود فلسطين، لتقوية الفلسطينيين، ومساعدة المجاهدين عند الضرورة بما يلزم.

وقسّمت اللجنة العسكريّة فلسطين إلى أربع قيادات عسكريّة مستقلّة، هي: اللواء الشمالي بقيادة (فوزي القاوقجي)، ومنطقة القدس – الخليل بقيادة (عبد القادر الحسيني)، ومنطقة اللد والرملة بقيادة (حسن سلامة)، وغزة والجنوب بقيادة (طارق الأفريقي).

دارت معارك طاحنة في الأشهر الخمسة التي تلت قرار التقسيم، أبدى فيها مجاهدو فلسطين ومتطوعو الدول العربيّة تضحية وبسالة وصبرًا رغم عدم التكافؤ في العدّة والتدريب. وظلَّ المجاهدون في حالة تفوُّق حتى أواخر آذار (مارس) 1948. فقد شنّوا الكثير من الهجمات وحقّقوا العديد من الانتصارات، ونصبوا الكمائن في الأماكن المختلفة، وأبدوا تفوّقًا في مهاجمة القوافل الصهيونيّة على طرق المواصلات، لكنهم وقفوا عاجزين عن مهاجمة المستعمرات بسبب قلّة أسلحتهم أمام ما تحتويه هذه المستعمرات من السلاح.

أمّا الصهاينة فقد ركّزوا اهتمامهم على زيادة تحصين المستعمرات، والقيام بأعمال تدمير وإرهاب في التجمُّعات العربيّة كما حدث في القدس وحيفا ويافا، واهتمّوا بالتجنيد والتدريب الإجباري، وتدريب الاحتياطي، وتشكيل الحراسات لحماية المدن، واهتمّوا بالسيطرة على الأراضي

المخصّصة للدولة اليهوديّة حسب قرار التقسيم، وحماية المستعمرات في الأراضي المخصّصة للدولة العربيّة، والحرص على أن تظلَّ خطوط المواصلات مفتوحة، وسعى الصهاينة للسيطرة على ميناءٍ هام بموافقة بريطانيا ليتمكّنوا من نقل الجند والسلاح والمهاجرين، كما لجأ الصهاينة إلى شراء المتفجّرات والأسلحة من نيويورك وشحنوها سرًّا إلى فلسطين، ووصلت كميّات كبيرة من الأسلحة التشيكيّة التي دفع يهود الولايات المتحدة ثمنها، وسيطر الصهاينة على كميّاتٍ من الأسلحة من المعسكرات البريطانيّة، وهرّبوا بواخر من السلاح من ليبيا.

وعند بدء الانسحاب البريطاني من المدن ذات الغالبية العربيّة واليهوديّة، سيطر اليهود على المدن التي انسحب منها البريطانيون، واهتمّوا بالأمن، وأنشئوا حكومة يهوديّة، واستولى الصهاينة على ميناء تل أبيب ومطارها، وعلى المطارات المجاورة. وبذلك، سنحت فرصة جلب المدرّبين والأسلحة والخبراء والمتطوعين بحرًا وجوًّا، هذا في الوقت الذي أعاقت السلطات البريطانيّة وصول القوات الداعمة للشعب الفلسطيني، ومنعت وصول السلاح؛ بل وأكّدت على الدول العربيّة المحيطة والتي لا زالت خاضعة للسيادة البريطانيّة بضرورة عدم إمداد العرب في فلسطين بأية قطعة سلاح ما دام الانتداب ساريًا في فلسطين.

مع مطلع نيسان (أبريل) 1948، كان الصهاينة قد رتّبوا أنفسهم بشكلٍ كبير، وبدءوا بخطّتهم الهجوميّة في عملية (نخشون من مخطط دالت)، وبذلك تمكّنوا من مهاجمة تل أبيب والقدس فقسّموا فلسطين إلى قسمين، واكتسحوا عشرات القرى العربيّة، واحتلّوا القسطل التي استردّها (عبد القادر الحسيني) ببسالة في 9 نيسان (أبريل) واستشهد، فأعادوا احتلال القرية ودمّروها، كما ارتكبوا مجزرة في دير ياسين القريبة من القدس فقتلوا ما يزيد عن 250 شخصًا من أهلها، حتى وصفها كاتبًا يهوديًّا بأنها (أبشع وصمة في تاريخ اليهود)، ومع ذلك كتب (مناحيم بيجن): إنه (لولا النصر في دير ياسين لِما كانت هناك دولة إسرائيل).

وفي شمال فلسطين، سلّمت بريطانيا طبريّا للصهاينة في 18 نيسان (أبريل)، أمّا حيفا فصمدت خمسة أشهر حتى انسحب الجيش البريطاني بشكلٍ مفاجئ وتسلّمها منهم الصهاينة، واستولوا على الميناء والمراكز الحكوميّة. ثمَّ سقطت صفد وعكا وشفا عمرو والناصرة ويافا وسلمة، ومعظم قرى الجليليْن الشرقي والغربي بعد معارك ضارية، كما احتلّوا جزءًا من مدينة القدس.

- **إعلان قيام إسرائيل**

في الوقت المحدّد لانتهاء الانتداب (15 آيار (مايو) 1948)، اجتمع رجال الوكالة اليهوديّة برئاسة (ديفيد بن غوريون)، الذي قرأ تصريحًا أعلن فيه قيام إسرائيل، وذلك في تمام الساعة الرابعة من عصر يوم الجمعة 14 آيار (مايو) في قاعة متحف تل أبيب، وأعلن في تصريحه أن قيام هذه الدولة هو باسم الصهيونيّة في العالم، والشعب اليهودي في فلسطين، وأن دولة إسرائيل ستكون مشرّعة الأبواب لهجرة اليهود من جميع العالم.

وفي منتصف ليلة 14–15 آيار (مايو)، بدأت الجيوش العربيّة تتحرّك نحو فلسطين، وأذاعت الحكومات العربيّة بيانًا يؤكّد أنه ومع انتهاء الانتداب على فلسطين تعود فلسطين إلى أهلها ولهم وحدهم حقّ تقرير مصيرهم، وبسبب المجازر الصهيونيّة ضدَّ المدن والقرى الفلسطينيّة منذ عدّة أشهر؛ فإن الحكومات العربيّة مسؤولة عن حفظ الأمن في فلسطين لأنها دولة مقدّسة في عنق الدول العربيّة؛ ولهذا ستدخل قواتها إلى فلسطين مع اعتراف الحكومات العربيّة باستقلال فلسطين، وأن الحلَّ الوحيد لقضيّة فلسطين هو إنشاء دولة فلسطينيّة.

الفصل الرابع

تطوُّر القضيّة الفلسطينيّة بعد هزيمة عام 1948

أولًا: أحوال الفلسطينيين بعد هزيمة عام 1948

بعد إعلان قيام دولة (إسرائيل) وهزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1948، وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أصبح الفلسطينيين بلا وطن يجمعهم؛ فتناثرت جموعهم فيما تبقى من وطنهم –أي قطاع غزة الذي خضع للحكم الإداري والعسكري المصري، والضفة الغربية التي ضُمت لإمارة شرق الأردن وتكوَّن منهما المملكة الأردنية الهاشمية –أو المنافي التي أُرغموا على قبولها أملًا بالعودة التي وعدتهم بها الأنظمة العربية المهزومة. وبالتالي: فإن العالم العربي لم يعرف في تاريخه المعاصر قضية، مسّت المصير القومي العربي وارتبطت به صعودًا وهبوطًا كالقضية الفلسطينية؛ فتلك القضية حظيت –ولا زالت –بإجماعٍ عربي غير محدود.

وكان لنكبة فلسطين عام 1948، دويٌّ هائل ليس في الساحة الفلسطينية فحسب؛ بل في مجمل الأقطار العربية فقد صاحبها ملابسات وظروف، وترتّبت عليها آثار عميقة في الفكر والواقع العربي، وكان أبرز هذه التأثيرات تعميق الفكر القومي العربي؛ فتصّدر ذلك التيار العمل السياسي في الساحة العربية الذي ارتأى أن أسباب النكبة تعود للانحلال الذي أصاب المجتمع العربي كله بأنظمته وعقائده وتقسيماته وأحزابه، وكذلك حكوماته وأساساته، ومنحته نُظمًا جديدة من العقلية والتفكير، وطغى التيار القومي العربي على غيره من التيارات في إطار الفِكر السياسي العربي الفلسطيني؛ مما أدى إلى تعزيز نشاط تعبيراته التي كانت قائمة قبل عام 1948، ومن أبرزها حزب البعث، كما شكّل عاملًا رئيسيًّا من عوامل ظهور تعبيرات أخرى، كان أهمها حركة القوميين العرب [1].

---

[1]– أنيس الصايغ، **فلسطين والقومية العربية**، سلسلة أبحاث فلسطين، بيروت، إصدار: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1966، ص91–92؛ ماهر الشريف، **البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908–1993**، ط1، نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، 1995، ص48–49.

وانطلاقًا من فهمه لمعاني نكبة فلسطين، أنكر التيار القومي أية خصوصية فلسطينية للصراع العربي الإسرائيلي، معتبرًا أن القضية العربية قد تحوّلت منذ قيام دولة (إسرائيل) من قضية استقلال ووحدة فحسب إلى قضية بقاء أو زوال للأمة العربية؛ كأمةٍ ذات وجود ومستقبل [1].

ولمّا كان الفلسطينيون في مأزقٍ لا يُحسدون عليه أمام ضياع وطنهم؛ فكانوا كالغريق الذي يبحث عن خشبة خلاص لتنقذه مما هو فيه من الضياع؛ فعلّقوا آمالًا جسامًا على أن يحقق التيار القومي لهم تلك الآمال والطموحات للعودة إلى فلسطين.

وكان من أبرز النتائج المترتبة على نكبة فلسطين عربيًّا، سرعة تبدّل الأنظمة الحاكمة التي أُعتبرت سببًا مباشرًا للنكبة؛ فتمّتْ الإطاحة بها في معظم الأقطار العربية خاصةً في سوريا التي شهدت أربعة انقلابات عسكرية، ومصر عندما تمكّن الضبّاط الأحرار في عام 1952، بقيادة (جمال عبد الناصر) من قلب النظام الملكي، وتشكيل نظام حكم جمهوري اتّبع النهج القومي العروبي، بعدما تمَّ تحميل النظام السابق مسئولية هزيمة الجيش المصري في حرب فلسطين، وانتهى الوضع في العراق بقيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958.

واقتصر بحث القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة بعد نكبة 1948، على معالجة أحوال اللاجئين خلال فترة الخمسينيات والستينيات؛ وكأن القضية الفلسطينية أصبحت مسألة لاجئين ترعاهم المنظمة الدولية، من خلال أعمال وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم. واللافت للنظر، أن تشتت الفلسطينيين لم يُضعف من شعورهم بالانتماء إلى الوطن الأصلي، وحتى أولئك الذين أُدمجُوا قسرًا في المملكة الأردنية الهاشمية، وتمتّعوا بجميع حقوق الجنسية الجديدة لم يُسقطوا من اعتبارهم هذا الانتماء، على الرغم من المحاولات المستميتة التي قامت بها إسرائيل إلى دمج هؤلاء اللاجئين بالمجتمعات العربية المجاورة لها؛ لطمس الهوية الخاصة بهم، والعمل على توطينهم بها [2].

---

[1]– قسطنطين زريق، **القضية العربية**، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، 1953، ص4–7.

[2]– صلاح العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998، ص466–467؛ خيرية قاسمية، **الحركة القومية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي من 1900 – 1964**، الموسوعة الفلسطينية، القسم 2، ج5، ط1، بيروت 1990، ص112–113؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ سهيل الشنطي في غزة بتاريخ 2008/2/10**، علمًا بأن الأستاذ سهيل الشنطي، كان من الفاعلين ضمن حركة القوميين العرب في ستينات القرن العشرين، وعمل محاضرًا جامعيًّا بقسم التاريخ بجامعة الأزهر – غزة.

ولقد نمتْ التنظيمات القومية العربية في المشرق العربي بشكلٍ خاص نموًّا سريعًا في بنيتها، وحركة غير عادية في نضالها، كان لأبناء الشعب الفلسطيني دورٌ بارز في الإشعاع التنظيمي والنشاط السياسي، وانتسب عدد من القيادات الفلسطينية لمختلف التنظيمات القومية العربية. وفي المقابل لم تبرز حركات وطنية فلسطينية بمعنى الكلمة، يمكن الإشارة إليها بشكلٍ واضح في مرحلة ما بعد النكبة؛ أو بمعنى آخر فقد غاب الفكر السياسي الفلسطيني المتميز؛ وبالتالي: فقد غلَّب الفلسطينيون عروبتهم على فلسطينيتهم؛ وبذلك تحققت الغلبة للفكر العربي العام وطروحاته المتماثلة أو المختلفة؛ فانضمّوا إلى مختلف التنظيمات القومية العربية. واستمر الحال على ما هو عليه في اندماج العمل السياسي الفلسطيني في التيار القومي العربي على حساب الهوية الفلسطينية، وطغت الوحدة على التحرير وأخذت مكانها في أولويات العمل السياسي العربي؛ بل ووصل الأمر إلى حد اعتبار أن أي تنظيم أو عمل سياسي فلسطيني منفرد، هو خروج على الإجماع الوطني العربي، سواء كان الشعبي منه أو الرسمي. ولذلك لم يظهر في تلك الحقبة حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، أي تنظيم أو حركة سياسية فلسطينية تستحق الذكر؛ بل تميّزت بالاندماج الكامل في التيار العربي العام إلى درجة الذوبان [1].

وكانت نكبة فلسطين وقضيتها هي المنطلق والمحرك لقيام الحركة القومية العربية، وترجمة القضية القومية من فكرة موجودة لدى النخب السياسية والثقافية العربية قبل النكبة، إلى حركة سياسية ذات مشروع تحرري وسياسي واقتصادي واجتماعي، تمثّل في برامج القوى الممثلة للحركة القومية، وتمثّلت هذه الحركة في ثلاث قوى هي: حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام 1946، وحركة القوميين العرب والتي بدأت إرهاصات قيامها منذ عام 1949، وتأسست فعليًّا عام 1951 والحركة الناصرية المنبثقة عن ثورة تموز (يوليو) في مصر عام 1952 [2].

---

[1]– أحمد شاهين، "**منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال 1964 – 1974**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد142– 143، كانون الثاني – شباط (يناير – فبراير) 1985، ص49؛ ذياب مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، في جواد الحمد (محرر): المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط1، عمَّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص319– 320؛ فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوراتها حتى نهاية القرن العشرين**"، ص39، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، ط1، غزة ، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

[2]– عبد الله الحوراني، "**فلسطين قضية قومية وليست وطنية فقط**"، محاضرة غير منشورة ألقاها الباحث في المنامة بمملكة البحرين، بتاريخ 2006/12/17، ص10.

وقد أدّى التشتت الفلسطيني إلى إيجاد تنظيم سياسي واحد غير مترابط، لقيادة العمل الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، على الرغم من محاولات قامت بها الهيئة العربية العليا [1]، التي عقدت المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة غزة في الفاتح من تشرين الأول (أكتوبر) 1948، وأنشأت مجلسًا وطنيًّا ترأسه الحاج (أمين الحسيني)، وتمَّ بمقتضاه تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة (أحمد حلمي عبد الباقي). وفي العام نفسه في نهاية كانون الأول (ديسمبر) عقد مؤيدو الأردن من الوجهاء الفلسطينيين مؤتمرًا في مدينة أريحا، بايعوا فيه الملك (عبد الله بن الحسين) ملكًا على فلسطين؛ فتشكّلت المملكة الأردنية الهاشمية في نيسان (أبريل) 1950 من شرق الأردن والضفة الغربية [2]؛ وذلك بعد أن عارض (عبد الله الأول) ملك شرق الأردن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين، وأعلن صراحةً أنه سيحارب قادتها لأنه يخشى على سلامة بلاده من إنشاء دولة ضعيفة في فلسطين؛ فتضعف عن البقاء أو يستحوذ عليها اليهود، وربما تعترف بها الأمم المتحدة فيكون التقسيم أمرًا واقعًا [3].

وترتّب على ذلك تشتّت الكيان الفلسطيني بين قيادتين، وتوزعت بذلك الانتماءات الوطنية الفلسطينية على مختلف الأحزاب العربية؛ فدخل البعض منهم إلى الأحزاب الإسلامية

---

[1]– **الهيئة العربية العليا:** تأسّست بقرارٍ من الدول العربية، وتولى رئاستها الحاج أمين الحسيني، وبعد أن بدأت الهيئة بتنظيم أعمالها في القاهرة، أنشأت لها مكاتب أخرى في القدس ودمشق وبيروت وبغداد ولندن وباريس ونيو يورك. وفي مؤتمر لندن الذي انعقد في دورته الثانية عام 1947، شارك الوفد الفلسطيني الذي يمثل الهيئة العربية العليا فيه، وكان مشروع تقسيم فلسطين مطروحًا على ساحة البحث، فرفضه الوفد الفلسطيني والوفود العربية الأخرى، وطالبوا بالاستقلال القائم على أُسس ديمقراطية لجميع السكان في فلسطين. وقد انتهى المؤتمر إلى الفشل الذريع مع إعلان وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن في الجلسة الختامية للمؤتمر في 14 شباط (فبراير) 1947، عن نية حكومته إحالة القضية إلى الأمم المتحدة.

محمد خالد الأزعر، **حكومة عموم فلسطين**، القاهرة، دار الشروق، 1991، ص18 وما بعدها؛ عصام سخنيني، **فلسطين الدولة (جذور المسألة الفلسطينية في التاريخ الفلسطيني)**، ط1، نيقوسيا، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1985، ص183.

[2]– مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص320؛ إميل توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986، ص21؛ أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، القاهرة، دار المعارف، 1955، ص272–273؛ أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت، المكتبة العصرية وجريدة المحرر، 1966، ص270–274؛ قاسمية، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص106، 112؛ هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ترجمة: د. عبد الحميد الأربد، ود. رجب بودبوس، ط2، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993، ص282؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ زكريا عطية عطون** في غزة بتاريخ 2009/2/9، والأستاذ زكريا عطون من مواليد سور باهر بمدينة القدس، ويعمل حاليًا، مديرًا في ديوان الرئاسة الفلسطينية بمدينة غزة.

[3]– عارف العارف، **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، ج1، كفر قرع، دار الهدى، ب. ت، ص709.

وبخاصَّة جماعة الإخوان المسلمين، ومنهم من اعتنق الماركسية ودخل الأحزاب الشيوعية العربية، ومنهم من أعتقد بأن العودة إلى فلسطين لا تتم إلَّا من خلال الوحدة العربية، والتزموا بالفكر القومي العربي؛ فدخلوا حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي، ومنهم من آمن بأن وحدة الهلال الخصيب هي أقصر الطرق إلى فلسطين؛ فانضموا إلى صفوف الحزب السوري القومي الاجتماعي. وبذلك فقدت الأرض الفلسطينية هويتها التاريخية، وتحوّلت قضية شعبها إلى قضية لاجئين كما سبق الإشارة، وبات من الضروري إغاثتهم لتأمين استمرار حياتهم، وإيجاد العمل والمأوى لهم؛ بل وأكثر من ذلك فإن تقويض البنى الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية، تعززت على يدي النظام الإقليمي العربي الذي حرص على استمرار تغييب الكيان الفلسطيني بعد النكبة مباشرة؛ الأمر الذي أسعد الولايات المتحدة وبريطانيا الحريصتين على أمن إسرائيل في الأساس [1].

وكان لحرب السويس أو ما أُطلق عليها اسم العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، أثر على الفلسطينيين فقد شهدت تلك الحرب مواجهة مباشرة بين الفلسطينيين في قطاع غزة وقوات الاحتلال الإسرائيلي؛ ممّا أدى إلى حدوث صدمة للوعي الفلسطيني لإدراك أهمية إعادة التنظيم؛ لذا كانت تلك التجربة في المقاومة بصفوف موحدة دون النظر إلى الانتماء السياسي، بمثابة عملية انصهار كان لها آثارٌ بعيدة على الفلسطينيين [2].

وفي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، شهدت التجمعات الفلسطينية المختلفة بروز أطروحات وبوادر تحركات سياسية جديدة، تتحدث عن أهمية وحتمية خلق التنظيم الفلسطيني، وبعث الكيان الوطني الفلسطيني الثوري، وإعادة الروح إلى الشخصية الوطنية الفلسطينية؛ فوجدت صدى لها في مختلف الأوساط والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة العربية، وكان لها أثر وتفاعل واضحان في الأوساط المختلفة خاصّة الملتزمة منها تنظيميًّا. وقد دفعت عوامل عدّة وأحداثًا شهدتها الساحة الفلسطينية والعربية، وجملة من القوى في الإسراع بتفاعل تلك الطروحات من أبرزها:

---

[1]– أسعد عبد الرحمن، **النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية**، الموسوعة الفلسطينية، القسم2، ج5، ط1، بيروت 1990، ص168؛ سميح شبيب، **حكومة عموم فلسطين: مقدمات ونتائج**، القدس، مؤسسة البيادر الصحفية، د. ت، ص45، 54–55؛ عبد القادر ياسين، "**منظمة التحرير الفلسطينية بعد أربعة عقود. ظروف النشأة (1948–1964)**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، القاهرة، أبريل 2004، ص18؛

Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development, Washington, DC, Institute for Palestine Studies, 1995, p. 67.

[2]– لوري براند، **الفلسطينيون في العالم العربي. بناء المؤسسات والبحث عن الدولة**، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991، ص28.

1. البحث عن كيفية إعادة تركيب صورة العمل السياسي الفلسطيني، بعد أن خسرت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة إطارها ووحدتها وبرامجها.
2. الحاجة إلى التصدي للمحاولات الصهيونية المستمرة الرامية إلى طمس هوية الشعب الفلسطيني وإذابته، وإبادته من خلال المجازر الجماعية، وسياسة الإبعاد القسري، والتهجير، وهدم المنازل، وتدمير القرى، ومصادرة الأراضي.
3. الموقف الصهيوني الواضح والمستمر في المعاداة وعدم الاعتراف بأية مؤسسة فلسطينية مهما كان هدفها أو اتجاهها، مقابل التأكيد الإسرائيلي على الاستعداد للتحادث أو التفاوض مع أي نظام عربي.
4. انهيار دولة الوحدة بين مصر وسوريا، وتفاقم الخلافات داخل القوى القومية التي علَّق الفلسطينيون عليها آمالًا جسامًا طريقًا للتحرير والعودة؛ إضافةً إلى انشغال تلك الأحزاب بخلافاتها وصراعاتها الداخلية؛ الأمر الذي همَّش الموضوع الفلسطيني إلى حدٍّ ما في نشاطات تلك الأحزاب والقوى، وأوهن الأمل الفلسطيني المُعلق على إعادة الوحدة من جديد.
5. تصاعد نجاحات الثورة الجزائرية في أواخر الخمسينيات، وانتصارها في مطلع الستينيات من القرن الماضي، وإعلان استقلال الجزائر عام 1962، أعطى للفلسطينيين مثالًا يُحتذى به على إمكانية الانتصار اعتمادًا على ذاتهم في نضالهم من أجل التحرر، مع دعم وتأييد ومساندة عربية. وكان العنصر الذي استقطب اهتمام الفلسطينيين في الثورة الجزائرية، هو القدرة على الاعتماد على الذات أولًا في مواجهة الاستعمار مهما كان عدد قواته وتطورها؛ وبالتالي: فإن طريق التحرير ليس هو بالضرورة طريق الوحدة العربية [1].
6. إنَّ الانسجام مع قيادة الرئيس (جمال عبد الناصر)، والتوافق معه على معظم المعارك التي كان يخوضها آنذاك ضد إسرائيل وضد الولايات المتحدة، وضد الرجعية العربية، وضد الانفصال، وضد التخلّف، ومناصرته للثورات في العالم العربي وتحريره، وإسقاط الأحلاف، ومساندة ثورات العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وكسر احتكار السلاح، وبناء السد العالي، والإعداد لمعركة تحرير فلسطين. كل ذلك يفسر لنا الانسجام والتوافق بين (عبد الناصر) والقوميين العرب؛ فمن المعلوم أن ميلاد

[1]– مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص321–322؛ فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص41؛ شفيق الحوت، **عشرون عامًا في منظمة التحرير الفلسطينية. أحاديث الذكريات (1964–1984)**، ط1، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1986، ص70.

منظمة التحرير جاء بناءً على رغبة (عبد الناصر) في مؤتمر القمة العربية الأول لعام 1964؛ ولعدة ظروف محيطة منها:

- انتهاء القديم، أي حكومة عموم فلسطين، وضرورة ميلاد جديد.
- نضج الظروف الفلسطينية سياسيًا ونضاليًا واجتماعيًا للكيان الجديد، ومنها إنه في ظل النمو الثقافي والوطني في مجمل الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، كانت نظرية العصابات المسلحة والفداء التي أسسها الضابط المصري (مصطفى حافظ)، مؤشرًا على اهتداء الطبقة المثقفة والنخبة للكفاح المسلح؛ كوسيلةٍ أنجع من المهاترات الحزبية وصالوناتها.
- وجود تنظيمات فلسطينية عسكرية، بدأت تطرح نفسها كبدائل مثل حركة فتح.
- مزايدات أنظمة عربية أخرى لاحتواء الكيان الفلسطيني.
- الرغبة في استباق كل هؤلاء، وأن تظل القاهرة هي مركز التأثير والتوجيه، وانسجامًا مع اختيار (عبد الناصر) للكيان وبرئاسة (أحمد الشقيري)، على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي جاءت الموافقة [1].

7. هيّأت حياة اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات التشرد والشتات، المناخ الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لممارسة النشاط الفدائي؛ وإذا كانت التنظيمات الفدائية لم تبرز إلَّا بعد سبعة عشر عامًا من النكبة؛ فذلك مردّه لنقص الوعي وافتقاد القدرة على التنظيم، لكن بعد أن تلقى مجموعة من الشبان الفلسطينيين تعليمهم العالي في الجامعات، أصبح بالإمكان ظهور قيادات قادرة على تنظيم الجماعات ذات الطابع العسكري، وبدأت الساحة الفلسطينية تشهد حالة من النقاش والتململ السياسي والتنظيم، واشتد الحديث عن خصوصية القضية الفلسطينية، وعن الدور الخاص للشعب الفلسطيني ضمن النضال العربي التحرري، ورافق ذلك التحرُّك رفضًا للتصوُّر الذي ساعدت الدبلوماسية الدولية على ترويجه، بأن القضية هي مجرد نزاع بين إسرائيل والدول العربية؛ مما يعني غياب الشعب الفلسطيني كطرفٍ رئيسي. ومن هنا، بدأت الدعوة إلى وضع القضية في إطارها الصحيح، وتعديلها من قضية حدود

[1]– **مقابلة مع سهيل الشنطي**؛ سميح خلف، "**حركة فتح ليست هي أول من فجَّر الثورة**"، مقال في موقع الحوار نت الإعلامية؛ www.alhiwar.net

جغرافية أو قضية لاجئين إلى قضية حقوق وطنية وقومية؛ وبالتالي: أن يأخذ الفلسطينيون مكانهم كطليعة في معركة تحرير فلسطين [1].

8. ومما ساعد على ظهور الكيانية الفلسطينية، أن الإدارة المصرية لم تقف في وجه النزعة الفلسطينية داخل قطاع غزة؛ بل سايرتها حتى أن النوادي والنقابات المهنية داخل قطاع غزة حملت جميعها اسم فلسطين [2]. وبذلك حافظت الإدارة المصرية وسلطتها القضائية على القوانين المطبقة في قطاع غزة منذ الانتداب البريطاني، ولم تُحدث فيها أي تغيّر إلَّا ما يتعارض مع قرارات الحكم العسكري [3]، وإن كان بمقدور الإدارة المصرية تغيير تلك القوانين الاستعمارية لِما فيه مصلحة سكان قطاع غزة؛ فلا يُعد ذلك من باب الإلحاق أو الضم، وكان هدف الإدارة المصرية من وراء هذه السياسة، هو نفي أسلوب الإلحاق والضم في السياسة المصرية تجاه الفلسطينيين كما أسلفنا الإشارة [4].

وبذلك؛ يمكن القول: بأن فترة أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات شهدت بداية التمايز لفكر سياسي فلسطيني عن الفكر العربي العام؛ تمهيدًا لتغيّر نوعي أساسي في مسيرة الكفاح الفلسطيني الذي انطوى على دافع فلسطيني إرادي؛ فقد شاء بعض الفلسطينيين دخول التجربة الجديدة، دون أن يكونوا مُرغمين إرغامًا على مقاطعة محيطهم العربي. وبالتالي: فليس من باب الصدفة أن أوائل التنظيمات الفلسطينية الخاصة والتي قُدِّر لها الاستمرار، أن ظهرت في تلك الفترة بالذات، وهي التنظيمات التي جهرت بالدعوة إلى أن يأخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في قضيتهم بأنفسهم؛ فبرزت وتأسست حركة وطنية فلسطينية مستقلة، هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي ظهرت على الساحة الفلسطينية، وطالب مؤسّسوها بأن يكون الفلسطينيون أنفسهم في طليعة العاملين؛ لتحرير وطنهم عن طريق الكفاح المسلّح، وحرب تحرير شعبية طويلة الأمد، كما طالبوا بضرورة تشكيل كيان فلسطيني مستقل عن الدول والأحزاب العربية، وكان ذلك نتيجة لضعف الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، وتصاعد التيار الفلسطيني

---

[1]- العقاد، **المشرق العربي المعاصر**، ص467؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين تاريخها وقضيتها**، نابلس، المكتبة الجامعية، د. ت، ص215.

[2]- عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977م**، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، 1979، ص72.

[3]- عواد طاهر الأسطل، "**الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الإدارة المصرية**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 168-169، آذار – نيسان (مارس – أبريل) 1987، ص19.

[4]- الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص73.

المنادي بتشكيل كيان مستقل، والمطالب بالعمل من أجل استرجاع فلسطين. علمًا بأن مؤسّسي فتح جميعهم انحدروا من منظمات أعم، خصوصًا الذين كانوا مع الإخوان المسلمين، ولكن بعد انتهاء الوحدة المصرية السورية وانتصار الثورة الجزائرية، اجتذبت حركة فتح آخرين من بعض الذين خاب أملهم بمنظماتهم العربية القومية، والأمر نفسه تقريبًا ينطبق على جبهة التحرير الفلسطينية التي بدأ ظهورها إلى العلن في مطلع الستينيات [1].

ثانيًا: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964

بدايةً يجب التركيز على كيفية تفكير العرب في إنشاء الكيان الفلسطيني؛ فقد تزامن نشوء المشكلة الفلسطينية مع نشأة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان للقضية الفلسطينية منذ بدايته تأثير على صياغة فكره والمفهوم القومي له، كما ولعبت القضية الفلسطينية والنكبة عام 1948 تحديدًا دورًا في تغيير جزء من النظام الرسمي العربي، من خلال فشلها في مواجهة ضياع فلسطين؛ الأمر الذي أدّى إلى أن القضية الفلسطينية لم تؤثر فقط في النظام الرسمي العربي؛ وإنما على إعادة صياغة المفاهيم الفكرية والأهداف السياسية، وما انطبق على حزب البعث انطبق أيضًا على الرئيس المصري (جمال عبد الناصر)؛ فمشاركته في حرب فلسطين قبل ثورة تموز (يوليو) 1952، ومحاصرته في مدينة الفالوجة، وانكشاف دور الحكومة المصرية ضعفًا وارتباطًا بالمستعمر البريطاني، أدّى إلى تعزيز الفهم الثوري لدى (عبد الناصر)؛ ولضرورة التحضير لثورة ضد النظام الملكي بعد أن تمَّ اعتبار ذلك النظام أحد أسباب الهزيمة [2].

وظلَّ (عبد الناصر) حتى عام 1955 دون أن يحدّد مساراته السياسية بعد، ولكن بعد استمرار الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وعدم قدرة الجيش المصري على المواجهة، نتيجة ضعف التسليح وفشل المحاولات التي أجراها (عبد الناصر) للحصول على السلاح الأمريكي أو الغربي لمواجهة إسرائيل، أدّى ذلك إلى تحولٍ في فكره؛ فتوجه إلى المعسكر الشرقي للحصول على أول صفقة سلاح من تشيكوسلوفاكيا. ومن هنا؛ فالقضية الفلسطينية لم تؤدِّ إلى تغيير النظام الحاكم؛ وإنما أدّت إلى تغيير توجه النظام السياسي المصري وعدة أنظمة أخرى، وبعد هذا التوجّه في السياسة المصرية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والدعم الغربي له، باستمرار

---

[1]– حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص42–43؛ مخادمة، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص322؛ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **فلسطين**، ص210–211.

[2]– **مقابلة مع الأستاذ عبد الله الحوراني في غزة بتاريخ 2008/1/22**، والأستاذ الحوراني شغل منصب عضو في المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما كان مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق، وشغل سابقًا منصب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى عام 1993، حين انسحب احتجاجًا على توقيع اتفاق أوسلو.

الاعتداءات الإسرائيلية ليس فقط على قطاع غزة؛ وإنما على مصر نفسها من خلال العدوان الثلاثي عام 1956، ذلك كله جعل (عبد الناصر) يتجه نحو الفكر القومي، والربط بين التحرر من الوجود والنفوذ الاستعماري في المنطقة وبين تحرير فلسطين، أي أنه إذا نحا العرب في تحرير بلدانهم وتحرير طاقاتهم وثرواتهم من الوجود الاستعماري؛ فذلك قوة لهم من ناحية، وضعف لإسرائيل من ناحيةٍ ثانية [1].

وبناءً على ذلك، كان الجهد العربي محكومًا برؤية قومية (رؤية (عبد الناصر) كثوري للمشروع القومي، ثمَّ رؤية حركة القوميين العرب؛ وكذلك رؤية حزب البعث كحركة قومية)، وتمَّ الربط بين تحرير فلسطين وتحرير الوطن العربي من جهة، وبناء قدراتهم على الأخص من جهةٍ ثانية، والتي يملكها الفكر القومي مثل مصر والعراق لاحقًا كقاعدةٍ لمشروعٍ وحدوي، وبناء اقتصادي وفكري وتربوي موحّد، غير أن هذه الاستعدادات التي يجب توفيرها من أجل عملية تحرير فلسطين، رأى (عبد الناصر) أنها قد تأخذ وقتًا طويلًا، وفي هذه الحالة لا يجوز الانتظار لتوفير شروط عملية التحرير، وترك الشعب الفلسطيني دون أن يكون له دور في عملية التحرير؛ لذلك فكّر (عبد الناصر) بإقامة كيان فلسطيني لتجميع الشعب الفلسطيني من جهة، وتنظيمه وتوحيده وجعله من جهةٍ ثانية كطليعةٍ لعملية التحرير المستقبلية، ولإبراز الهوية الفلسطينية في مواجهة الهوية الإسرائيلية من جهةٍ ثالثة [2].

وتحولت الرغبة الفلسطينية في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية المتميزة في مطلع الستينيات إلى حركة عارمة؛ وتقاطعت هذه الحركة مع رغبة عربية متزايدة في إبراز الشخصية الفلسطينية، وإنشاء كيان يتولى التحدث باسم الفلسطينيين ويضبط حركتهم، ويُمكّن الدول العربية من مراقبتها وتحديد إيقاعاتها [3]؛ بينما يذكر وليد الخالدي، أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أحدث تحوُّلاً لدى الفلسطينيين من العمل القومي العربي، إلى الاهتمام أكثر بالهويّة والشخصية الذاتية الفلسطينية [4].

وفي ظل ما اكتنف هذا التقاطع من تعقيدات، نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، والتي رأى فيها منشئوها كيانًا يستوعب حركة الفلسطينيين إلى أن يتحرر وطنهم. ويبدو

---

[1]– المرجع السابق.

[2]– المرجع السابق؛ **مقابلة مع سهيل الشنطي**.

[3]– فيصل حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص45–46؛

A. Mark Tessler, A History of the Israeli – Palestinian Conflict, Bloomington, Indiana University Press, 1995, p. 374.

4- Walid Khalidi), Palestine Reborn, London, I.B. Tauris and Co., 1992, p. 8.

أن السبب وراء فكرة إنشاء كيان فلسطيني، يعود لرفض الإدارة المصرية على سبيل المثال لكل التنظيمات عامة، وتنظيم فتح خاصةً، ولأن الكثير من أعضاء التنظيم الأخير كانوا من الإخوان المسلمين سابقًا المحظور لدى الإدارة المصرية [1]. بينما رأى البعض أن رغبة القاهرة في أن تبقى هي مركز التأثير والتوجيه كما سبق الإشارة، هو السبب لنشأة منظمة التحرير؛ وذلك انسجاماً مع اختيار (عبد الناصر) للكيان وبرئاسة (أحمد الشقيري)؛ فجاءت الموافقة على أساس نفس المنطلق الفكري والنضالي [2].

والحق يقال: إن الفضل الأكبر يعود **(للشقيري)** في إنشاء الكيان الجديد الذي انتهز صدور قرار القمة العربية؛ فبادر إلى تنفيذه وجعله أمرٌ واقع، لكيلا يبقى مثل غيره من القرارات السابقة دون تنفيذ؛ لذلك كان مضطرًّا لمسايرة وإرضاء الحكومات العربية؛ فسارع للقيام بجولة في الدول العربية المضيفة للفلسطينيين لبحث ما تمَّ الاتفاق عليه.

واللافت للنظر، أن القمة العربية الأولى في كانون الثاني (يناير) 1964 لم توافق على تعيين مندوب للفلسطينيين من الهيئة العربية العليا ولا من حكومة عموم فلسطين؛ بل عيّنت (أحمد الشقيري) الذي حظي بدعمٍ من الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) [3]، ولم تُخوِّل الشقيري مهمة إنشاء منظمة التحرير، ولم تقرر أصلًا تشكيل كيان فلسطيني، لأن الدول العربية لم تكن متفقة على طبيعة الكيان الفلسطيني وأهدافه، لكنها تركت الباب مفتوحًا له للتوجه نحو تنظيم الشعب الفلسطيني فقط [4].

ولقد كانت الصفات التي تمتّع بها (الشقيري) والقدرات التي كان يمتلكها، هي من الأسباب الرئيسية التي استطاع بها انتزاع موافقة الملوك والرؤساء العرب على إقامة الكيان

---

[1]– زكريا السنوار، **العمل الفدائي في قطاع غزة من 1967–1973م**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية – غزة 2003، ص27–28؛ زياد أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948–1967م**، عكا، دار الأسوار، 1987، ص124.

[2]– **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

[3]– **مقابلة مع الأستاذ جميل عبد الرحيم السحّار في غزة بتاريخ 2008/8/10**، والأستاذ جميل السحّار مدرس متقاعد منذ عام 1995، بعد عملٍ متواصل لمدة 38 عامًا في سلك التدريس بمدارس وكالة الغوث الدولية بغزة، ويعمل حاليًا في لجنة إصلاح العشائر– فرع مشروع عامر، ومختار أهالي الجيّة بحي النصر بغزة، وكان شاهد عيان على نشأة منظمة التحرير الفلسطينية.

[4]– الشقيري، **من القمة إلى الهزيمة**، ص81–82.

الفلسطيني [1]. (فالشقيري) إذن، وجد أن خلق الكيان الفلسطيني دون الاعتماد على الحنكة السياسية، مجرد سراب سوف يلهث الفلسطينيون خلفه طويلًا، وهو أمر يُحسب له؛ حيث تمكّن من وضع الأنظمة العربية الفاعلة على الساحة العربية تحت الأمر الواقع؛ فدعا إلى عقد مجلس وطني في القدس للنظر في الميثاق والنظام الأساسي، وإعلان ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان (الشقيري) قد نجح في تجاوز الكثير من الصعاب التي جابهته من الحكومات العربية والتنظيمات الفلسطينية، واختار قيادة المنظمة ومضى معهم قُدمًا إلى مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية في أيلول (سبتمبر) 1964، وألقى تقريرٌ باسم منظمة التحرير بيّن فيه شرف مشاركته بوصفه رئيسًا للمنظمة الذي اختاره ممثلي الشعب الفلسطيني، لا بوصفه مشاركًا اختاره الملوك والرؤساء العرب، وشرح للمؤتمر مراحل بناء الكيان الفلسطيني، وطلب من الدول العربية أن يكون دورها تسهيل البناء وتأييده لا بنائه، وأن تترك له شخصيته المستقلة المتعاونة غير المنعزلة [2].

وتراوحت مواقف الدول العربية من مسألة خلق الكيان الفلسطيني أو منظمة التحرير وحتى عام 1968، ما بين مؤيدٍ بالكامل لها كما هو الحال مع مصر والكويت والجزائر، أو خلافٍ مستمر كما مع الأردن، أو تحفُّظ من جانب السعودية [3]، كما أن ثمة أكثر من دولة ظلّت لسنوات عديدة لا تتعامل مع المنظمة.

رابعًا: نهاية عهد (الشقيري)

قبل حرب حزيران (يونيو) 1967، اشتدت العداءات العربية ضد (الشقيري) ومنظمة التحرير، وبدأت بعض الأنظمة الرسمية العربية تطالبه بالاستقالة من منصبه خاصة من تونس والأردن والسعودية. **فكانت أولى** معارك (الشقيري) مع الرئيس التونسي (الحبيب بورقيبة)، حين دعا الأخير إلى الصلح مع إسرائيل عام 1965، وكانت **المعركة الثانية** مع الملك (حسين) الذي ألقى خطاب عجلون الشهير في حزيران (يونيو) 1966، وأعلن فيه الحرب على المنظمة وسحب اعترافه بها، وأغلق مكاتبها، واعتقل رجالها، وكانت **المعركة الثالثة** مع الملك (فيصل بن عبد العزيز) وكانت معركة صامتة، نابعة من أسلوب الملك فيصل في القتال الصامت فقد توقف عن

---

[1]– عرفات حجازي، **إنصافًا لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية**، في: عرفات حجازي: كلمة وفاء لذكرى أحمد الشقيري، ج1، 1980–2000، الطبعة الإلكترونية الأولى، 1426هـ (2005م)، ص22.

[2]– الشقيري، **من القمة**، ص141، 152، 156–157.

[3]– عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص102.

دفع التزاماته للمنظمة لا لذنب إلَّا التهمة الباطلة، بأن الشقيري هو عميل الرئيس (عبد الناصر) والشيوعية العالمية معًا [1]. وجرت محاولة أخرى من جانب الأردن لخلع (الشقيري) في الفاتح من شباط (فبراير) 1967، من خلال رسالة أرسلها الملك (حسين) للرئيس (بورقيبة)، اتهم فيها (الشقيري) بأنه انحرف عن خطة العمل العربي الموحد، والالتزام بمؤتمرات القمة، فجرَّ المنظمة لتكون طرفًا في الخلافات العربية وكذلك في الخلافات الدولية [2].

ومما يُحسب (للشقيري) بعد هزيمة عام 1967، موقفه إزاء التخاذل العربي وعدم اللامبالاة من جانب الأنظمة الرسمية العربية؛ فلقد كان الواجب الوطني في رأي (الشقيري) يفرض على الملوك والرؤساء العرب، أن يجتمعوا يوم أن حدث العدوان على الأراضي العربية أو بعد انتهائه، لكنهم لم يجتمعوا إلَّا بعد 85 يومًا في الخرطوم، عندما عقدوا فيها مؤتمر القمة العربية. ورغم مرارة الهزيمة وقسوتها، إلَّا أن (الشقيري) بقي الأمل يحذوه بأن شعبه لن ينكسر، أمام هذه الموجة العاتية التي كان بالإمكان تحطيم آماله على صخرتها بالحصول على الحرية والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وقرر أن يحسم الأمر بينه وبين الزعماء العرب؛ فعلَّق (الشقيري) على ذلك قائلًا: "**والواقع أنّي قررت منذ تلك اللحظة، أن أحسم الأمر بيني وبين الملوك والرؤساء في مؤتمراتهم.. وها أنا الآن معهم في مؤتمر الخرطوم، أراهم يريدون أن يسيروا بأضعف الإيمان وأبخس الأثمان.. وهم يملكون أكثر من هذا ويقدرون على أكثر من هذا**" [3].

وذلك الأمر يؤكد على أن إجبار (الشقيري) على تقديم استقالته فيما بعد لم تكن بمحض إراداته؛ وإنما كانت عبارة عن سلسلة متراصة من الضغوط الحثيثة من جانب النظام الإقليمي العربي الرسمي، مدعومًا بضغوطات فلسطينية داخلية معارضة لقيادة (الشقيري) للمنظمة، تلاقت معًا على هدفٍ واحد هو التخلص من قيادته، مهما كانت النتائج والعواقب؛ متوهمين أن القيادة الجديدة للمنظمة ستكون أكثر سلاسة بالنسبة للنظام الرسمي العربي، بعدما شعرت تلك أن الشقيري صعب المراس، من الصعب تليين مواقفه، وجعله أسلس قيادًا. أما فلسطينيًا فقد اعتقد معارضو الشقيري واهمين، أنه بإمكانهم الحصول على استقلالية تامة للمنظمة من قيد ذلك النظام العربي، لكنهم فشلوا كما لُوحظ فيما بعد.

---

[1]- الشقيري، **على طريق الهزيمة**، ص391-392.

[2]- المرجع السابق، ص394-395.

[3]- الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص207.

وبالإمكان ذكر الأسباب التي أدّت لتنحية (الشقيري) عن منصبه كرئيسٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنها:

أولًا: نتيجة لحرب حزيران (يونيو) 1967 بنتائجها الكارثية، وفقدان ما تبقّى من الأرض الفلسطينية من جهة، ولمؤتمر الخرطوم من جهةٍ أخرى فقد دُقَّ الإسفين الأخير في نعش قيادة (الشقيري)؛ فتهيأ الجو لانتقال حملة البنادق الفلسطينيين من موقع المعارضة إلى قيادة منظمة التحرير نفسها، وصار بإمكانهم توجيه عمل المنظمة وفق أولوياتهم بتأييدٍ عربي [1]. وارتفعت أسهم دعاة الكفاح المسلح، ولم يعد من خيار أمام الكل الفلسطيني سوى الانحياز لهم. ولمَّا كان من غير المتوقع بأن يقبل الفلسطينيون بما قبلت به الدول العربية من وقفٍ لإطلاق النار، والقرار الدولي (242)، ورفض قوات العاصفة التابعة لحركة فتح لذلك القرار؛ فتمَّ منحها مدًّا جماهيريًّا واسع النطاق بين الفلسطينيين، وصفة تمثيلية بينهم. وبالتالي: عاد الحديث من جديد إلى ضرورة استبدال قيادة منظمة التحرير، بقيادة جديدة تتمثّل فيها القوى الفلسطينية المقاتلة [2].

ثانيًا: أما على المستوى العربي فلم يكن حظ (الشقيري) يقل سوءًا عن حظه الفلسطيني؛ فقد وصلت الأمور بينه وبين عددٍ من العواصم العربية إلى حدٍّ من الفتور، وصل إلى إغفال توجيه الدعوة للمنظمة للمشاركة في أعمال القمة العربية في الخرطوم في آب (أغسطس) 1967 [3]؛ فأحسّ بأن عددًا من الملوك والرؤساء العرب لا يريدون التعاون معه، وأنه أصبح شخصًا غير مرغوب فيه لدى الرأي العام الدولي [4]. ويبدو أن (الشقيري) قد وضع اللمسات الأخيرة لختام مرحلته السياسية، عندما أصرَّ على وضع اللاءات الأربع الشهيرة خلال انعقاد مؤتمر الخرطوم، وهي: **لا صلح، لا تفاوض، لا تعايش، ولا انفراد بالحل**، لكنه انسحب من المؤتمر بعدما اكتشف أن الزعماء العرب حذفوا اللاء الرابعة وهي الأهم والتي كان يصر عليها باسم منظمة التحرير [5].

والجدير بالذكر، أن عام 1967 بإفرازاته لم يشهد طوي صفحة الحياة السياسية الرسمية (للشقيري) كرئيسٍ لمنظمة التحرير فحسب؛ بل طوى أيضًا صفحة المشروع القومي لتحرير

---

[1]– فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية**، ص51–52.

[2]– بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص48.

[3]– المرجع السابق، ص48.

[4]– قاسمية، **أحمد الشقيري زعيمًا فلسطينيًّا**، ص108.

[5]– الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص237؛ بيان نويهض الحوت، "**شخصية أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص48.

فلسطين لصالح مشروع قُطري فلسطيني [1]؛ وإن لم يكن وقتذاك في الأفق مشروع قومي حقيقي ظاهر لتحرير فلسطين.

فالواضح أن (الشقيري) أصبح على النقيض مع الإجماع العربي، وشذَّ عن عُرفهم، وبات وجوده يشكل خطرًا على سياساتهم؛ لذا بات شخصٌ غير مرغوب فيه عربيًّا؛ بعد أن أصبح غير مرغوب فيه فلسطينيًّا. وعليه، تلاقت المصالح العربية العليا مع الطموحات الفلسطينية، بالتخلص منه على مذبح تداعيات حرب حزيران (يونيو).

ثالثًا: مثّلت الانتقادات التي وُجهت إلى شخص (الشقيري) كأول رئيس لمنظمة التحرير، جزءًا هامًّا من الانتقادات التي وُجهت لسياسة المنظمة وخطها ككل؛ فعلاوة على التحفظات التي سُجلت منذ بداية فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني، وعلى ظروف انعقاد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في القدس في عام 1964، كثيرًا ما وُجهت الملاحظات؛ فالانتقادات ليس فقط إلى الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها (الشقيري)؛ ولكن أيضًا إلى توجّهاته السياسية والعسكرية التي أثّرت على استقلالية المنظمة [2].

رابعًا: وثمة سبب آخر لا تقل أهمية عما سبقه من أسباب اضطرت (الشقيري) لتقديم استقالته مكرهًا، وهو ما نجم عن جلسة مجلس الأمن الدولي الذي انعقد بطلبٍ مصري في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، والذي انتهى بالموافقة بالإجماع على القرار الدولي (242)؛ فعقد الشقيري في مقر منظمة التحرير بالقاهرة في 24 من الشهر نفسه مؤتمرًا صحفيًّا، أعلن فيه: رفض المنظمة للقرار الدولي جملةً وتفصيلًا، لأن التاريخ من وجهة نظره لم يعرف حربًا كان الخلاف فيها بين شعبين على الوطن بكامله؛ وبالتالي: فإن فلسطين ملك لشعبها العربي وليس للأمم المتحدة. وفي 14 كانون الأول (ديسمبر) تقدَّم سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بمذكرة (للشقيري)، طالبوه فيها بالتنحي فورًا عن رئاسة المنظمة **حرصًا على الكيان الفلسطيني، وتحقيقًا للوحدة الوطنية، وتمكينًا للمنظمة من التصدي لإحباط المحاولات والإجراءات المترتّبة على قرار مجلس الأمن، الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية.** وذلك لكي يقيموا قيادة جماعية واعية للمنظمة تعمل على مستوى الأحداث، وعللوا السبب وراء تقديمهم

---

[1]– تعقيب حسين أبو النمل على بحث د. خيرية قاسمية: "**أحمد الشقيري بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي**". في: أحمد الشقيري، ص212.

[2]– **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص113؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968**، ص71؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص86.

لهذه المذكرة له، بأنها نتيجة للأساليب التي مارس بها (الشقيري) أعمال المنظمة، والتي –حسب المذكرة –لم تكن أقل إضرارًا بالمنظمة من العوامل الخارجية عنها [1].

خامسًا: ومن الأسباب التي أدّت إلى تنحية (الشقيري) عن رئاسة المنظمة، أن الأخيرة لم تُثبت وجودها في المعركة أو المواجهة ضد إسرائيل، وكان قد مضى على إنشائها ثلاث سنوات فقط [2].

سادسًا: وهو السبب الأهم والمتمثل في الدور المصري، فخلال مؤتمر القمة العربية في الخرطوم؛ كان قد دار حوار بين (الشقيري) والرئيس (عبد الناصر)، جاء فيه على لسان (الشقيري): "**نحن نحبك يا سيادة الرئيس، ولكن ليس لأحد أن يتكلم باسم شعب فلسطين**" [3]. ولمَّا كان من بين قرارات مؤتمر الخرطوم القرار الرئيسي الذي ينص على إزالة آثار العدوان، ولم يكن من بين القرارات أية إشارة للأراضي التي أُحتلت عام 1948، وقف (الشقيري) غاضبًا من تلك القمة، وغادر القاعة احتجاجًا على ذلك، مما كان له تأثير على الرئيس (عبد الناصر) الذي شعر بأن (الشقيري) قد تمرَّد عليه، الأمر الذي كان له علاقة بتأثير (عبد الناصر) والأردن المعادي أصلًا (للشقيري) على أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ فباتوا بدورهم يضغطون على (الشقيري) لتقديم استقالته. وهنا، أدرك بأنه لم يعد له مكانا في استكمال مسيرته [4].

لذلك؛ اضطر (الشقيري) إلى تقديم استقالته في 24 كانون أول (ديسمبر) 1967، أو إن جاز القول دُفع للاستقالة دفعًا، وكتب استقالته التي فُرضت عليه على ورقةٍ تركها على مكتبه في القاهرة، موجهة إلى الشعب الفلسطيني بالاسم و(لعبد الخالق حسونة) الأمين العام لجامعة الدول العربية، قال فيها: "**أقدم استقالتي إلى الشعب الفلسطيني، الشعب الأسير الشريد، المهاجر الطريد، وأُقدم استقالتي كذلك إلى الفدائيين الأبطال الذين يخوضون في هذه الأيام غمرات النضال على أرض الوطن الحبيب**" [5].

---

[1]– الشقيري، **الهزيمة الكبرى**، ج2، ص315؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، ص113؛ محمد خالد الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني بعد أحمد الشقيري**"، في: أحمد الشقيري، ص316؛ كريشان، **منظمة التحرير**، ص29؛ قاسمية، **أحمد الشقيري زعيمًا فلسطينيًّا**، ص108.

[2]– **مقابلة مع عبد الله الحوراني.**

[3]– أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص27.

[4]– **مقابلة مع عبد الله الحوراني.**

[5]– **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965**، ص75.

لقد قدّم (الشقيري) استقالته التي أُجبر عليها؛ فوضع بذلك نفسه وكل تجربته تحت تصرف الرئيس المؤقت الجديد للمنظمة (يحيى حمودة) [1]. وبذلك عزَّز تعيين الأخير رئيسًا لمنظمة التحرير من موقع حركة فتح، لأنه كان متعاطفًا مع الفدائيين الفلسطينيين أكثر من الشقيري [2].

---

[1]– كريشان، **منظمة التحرير**، ص29؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص97.

ويحيى حمودة: هو محامٍ ذو ميول يسارية، وكان من الشخصيات الأساسية في المؤتمر العام للاجئين.

الصايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص266.

[2]– شفيق الحوت، **عشرون عاماً**، ص103؛ نزيه أبو نضال، وعبد الهادي النشاش، **البرنامج الفلسطيني بين نهجي التحرير والتسوية**، نيقوسيا، دار الحقائق، 1984، ص49.

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية ما بعد عهد (الشقيري) وحتى عام 1969

تمهيد:

طبقًا لمعطيات العهد الجديد للمنظمة ودخول الفصائل الفلسطينية تباعًا في جسم المنظمة عام 1968، بدأ النظام الفلسطيني مرحلة جديدة قامت على الاعتراف بالتعددية وتكريسها عمليًا، من خلال تضمينها في الميثاق الوطني في المادة الثامنة منه؛ ما ينص على أن: "**الجماهير الفلسطينية تشكّل منظمات وأفرادًا جبهة وطنية واحدة**". فبعد حرب عام 1967، أصبحت منظمة التحرير أكثر قوة وفاعلية، بسبب انتشار المشاعر والعواطف الوطنية لدى العديد من الفلسطينيين الذين فقدوا وطنهم لحساب إسرائيل [1].

ولمّا كان التحلل من قيود المحدد العربي للحركة الوطنية الفلسطينية صعبًا، نظرًا لتداخل القضية الفلسطينية بالمشيئة العربية العامة؛ فالقيادات اللاحقة التي خلفت (الشقيري) على زعامة المنظمة سارت على دربه ولم يكن الفارق بين القيادتين كبيرًا من حيث أسس تحليل العلاقات الفلسطينية العربية، ولكن الفارق بينهما ظهر في تجليات الممارسة التي اشتقها العهدان مع هذه الأُسس. وعلى الرغم من أن فصائل المقاومة أحدثت تغييرات في التعبيرات التي استخدمها الميثاق القومي للمنظمة، بحيث ظهرت أولوية الوطني الفلسطيني وطموحاته الاستقلالية بصورة أقوى، إلَّا أن ذلك لم يكن ليغيّر كثيرًا من حدود المداخلات والتأثيرات العربية في المنظمة، ولا في الحركة التحررية الفلسطينية. وبالتالي: يمكن القول: أن توثيق فكرة الاستقلالية الوطنية الفلسطينية في صلب دستور المنظمة والذي صار **الميثاق الوطني** منذ عام 1968، بدلًا من **الميثاق القومي** لم ينقل التأثيرات العربية في المنظمة بطورها المعدّل وقيادتها اللاحقة لعهد الشقيري إلى مواقع خلفية.

والاتهامات التي وُجهت (للشقيري) والتي حاولت النيل من استقلاليته الوطنية، تكررت بصيغٍ أو بأخرى مع خلفائه؛ فحركة فتح عند نشأتها اعتمدت تمامًا على سوريا التي كانت تقودها

---

[1]– الأزعر، "**التعددية السياسية**"، ص28؛

Jimmy Carter, The Blood of Abraham: Insights into the Middle East, Fayetteville, AR: University of Arkansas Press, 1993, p. 105.

مجموعة تتبنّى نظرية التعجيل بالحرب ضد إسرائيل، بهجومٍ خاطف قبل أن يستفيق العالم والولايات المتحدة، الأمر الذي لم توافق عليه بقية الدول العربية. وأولت حركة فتح كل الدعم لانطلاق رصاصتها الأولى من سوريا عام 1965، شريطة أن يجري ذلك بالتنسيق مع الجيش السوري، ولكن بعد شن بعض الغارات الإسرائيلية الانتقامية على سوريا نتيجة تزايد عمليات فتح المسلحة، عمدت دمشق إلى تشديد سطوتها على المجموعات الفلسطينية ومنها فتح [1].

إن تغيير اسم الميثاق ليصبح الميثاق الوطني بدلًا من الميثاق القومي، جاء لأن كلمة وطني تعني فلسطين، وكلمة قومي تعني عربي؛ والميثاق فلسطيني وليس عربي، مع التركيز على أن فلسطين جزء لا يتجزّأ من الأمة العربية [2].

واللافت للانتباه، أن قيادة منظمة التحرير في مرحلة ما بعد (الشقيري)، سارت بوعيٍ منها أو دون وعي في طريقٍ اضطرها لأن تكون جزءًا من النظام العربي السائد، مع وجود بعض التعارضات في مناسبةٍ أو أخرى، ومع دولةٍ أو أخرى؛ (فالشقيري) تنحّى عن قيادة المنظمة في الوقت الذي بلغ فيه التدافع أوجّه في الوسط السياسي الفلسطيني بين تيارين؛ **التيار الأول:** سعى لفصل حركته النضالية عن الوضع العربي العام، مثيرًا التحدي لِما يمكن أن يتأتّى عن ذلك من نتائج. بينما تطلّع **التيار الثاني:** إلى النضال ضمن السياق العربي، بعد أن أدرك الظروف والمحددات المحيطة بالقضية الفلسطينية. ويبدو أن هذين التيارين لم يكونا غائبين في عهد الشقيري، لكنهما أفصحا عن نفسيهما أكثر بعد تنحّيه، الذي تزامن مع الجدل العربي والفلسطيني بشأن هزيمة 1967، وكيفية التعاطي معها.

وكانت حركة فتح تُصنّف ضمن التيار الأول، بعد أن تبنّت شعارًا: **إن الفلسطينيين هم في الخندق الأمامي في خط المواجهة مع العدو**. وفي ضوء التطورات اللاحقة لحقبة (الشقيري) وسطوة فتح وقيادتها داخل المنظمة، تطوّرت شعارات فتح إلى ما يشبه العقيدة الإقليمية القُطرية الصارخة فلسطينيًّا، الأمر الذي ترتّب عليه أن بدت القضية الفلسطينية وكأنها شأن فلسطيني خالص، مما أراح عدة حكومات عربية، وبدأت تسوّق الصراع على أنه صراع إسرائيلي فلسطيني؛ فترتّب على ذلك إضعاف الظهير العربي للقضية [3].

---

[1]– الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص298–299.

[2]– يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين، أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (7،) ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص30.

[3]– الأزعر، **تطور حركة التحرر الوطني**، ص299.

وعلى الرغم من أن الديمقراطية في العمل الفلسطيني لم تأتِ كنتيجة لتطور سياسي أو أيديولوجي مسبق؛ بل إن طبيعة المشاركة المسلحة في أداء التنفيذ أملت ضرورة حق المشاركة في إبداء الرأي ومناقشة اتخاذ القرار؛ وبذلك غدت الديمقراطية الوجه الآخر للفعل الثوري [1].

وعلى الرغم من أن الفلسطينيين تحرروا نسبيًّا من ضغوط الوصاية التي فرضها عليهم النظام الإقليمي العربي قبل معركة الكرامة، لكن ما حصل بعدها كان مستغربًا من بعض الأنظمة الرسمية العربية، فبدلًا من أن تعارض العمل المسلح الفلسطيني بأكمله راحت تتنافس على دعمه [2]، الأمر الذي يُعتبر بأنه نوعٌ جديد من الوصاية العربية. بينما في المقابل، تعاملت معه فصائل بالمنظمة، كنوعٍ من الدعم العسكري لمجهودها الحربي المقاوم، وليس التفافًا على برامجها فلم تمانع في التفاعل مع سياسات بعض الأنظمة العربية الداعمة لها [3].

أولًا: مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين

من أهم ما تعرضت له منظمة التحرير من تغيّر في برنامجها الوطني بُعيد تنحية (الشقيري) مباشرة، وكنتيجة للتطورات السياسية والعسكرية اللاحقة التي شهدتها المنطقة العربية بعد هزيمة 1967، وانعكست سلبًا على مجمل القضية الفلسطينية، الأمر الذي دعا قادة منظمة التحرير لمسايرتها ومجاراتها. فالمجالس الوطنية الفلسطينية الواقعة تحت هيمنة الفصائل الفدائية ابتداءً من كانون الثاني (يناير) 1968 وحتى عام 1971. وبتأثيرٍ من حركة فتح، قبِلت العمل على **إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين** يتعايش فيها العرب واليهود، أي أن المنظمة تخلّت عن موقفها الرافض لوجود مهاجرين يهود في فلسطين بعدما كانت تعتبرهم مستعمرين عنصريين، وكان المبرر لذلك هو كسب تأييد الرأي العام الدولي، واستقطاب القوى والأحزاب السياسية في العالم. ورافق ذلك التراجع، أن طفح على السطح نقاش وصراع سياسي حاد داخل الفصائل الفلسطينية نفسها؛ فالفصائل القومية والشعبية والعربية (منظمة الصاعقة) رفضت فكرة الدولة

---

[1]– سميح شبيب، "**منظمة التحرير الفلسطينية: التطور وصراع الإرادات**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 152–153، تشرين الثاني (نوفمبر) – كانون الأول (ديسمبر) 1985، ص32.

[2]– ديفيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون، جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة: عبد الرحمن رياس، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2003، ص481.

[3]– حمزة عبد الحميد الصمادي، **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964–2006م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص41.

الديمقراطية العلمانية، باعتبار أن ذلك يشكّل تعارضًا مع الميثاق الوطني الفلسطيني، وخروجًا على الأهداف القومية الرافضة لقبول المهاجرين اليهود كمواطنين في فلسطين [1].

وممّا يُذكر هنا، إنه وعلى أثر هزيمة 1967، واحتلال (إسرائيل) لِما تبقّى من أرض فلسطين الانتدابية، أضفى ذلك وضوحًا على مفهوم التحرر الوطني وسهّل ممارسته، وهو الأمر الذي أكّدته وجسّدته منظمة التحرير، وأصبح التحرير بعد ذلك يعني إنهاء احتلال (إسرائيل) لفلسطين بكاملها. وباستلام قيادة حركة فتح المنظمة، وتمكّنها من إيجاد صيغة مرنة للتحالف مع فصائل المقاومة، أصبح استقلال فلسطين مطلبًا وطنيًّا واضحًا وأساسًا للإجماع الوطني، وحدّدت آلية التحرير بالكفاح المسلح والتعبئة الشعبية والتحالف العربي، وأصبح التوجه القُطري الذي كان التعبير عنه أقل صراحة قبل نكبة عام 1948، وأكثر غموضًا في المرحلة الانتقالية (1948–1965)، في منتهى الوضوح بعد أن تسلّم (ياسر عرفات) رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة عام 1969، وصدر وقتذاك كُتيب تضمّن المنظور الفلسطيني لحل الصراع [2].

وحسب ما قاله (صلاح خلف) (أبو إياد): فإن حركة فتح كانت قد تبنّت بصراحة في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 1968، هدفها الاستراتيجي المتمثّل في إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في وفاقٍ دون تمييزٍ عنصري [3]. ومما دعا فتح للتنظير لهذا الهدف الاستراتيجي، هو العمل على زعزعة الروح المعنوية العنصرية لدى اليهود في فلسطين؛ وبالتالي: إحراجهم دوليًّا [4]. ولأن حركة فتح كانت ترفض في حينه قرارات الأمم المتحدة، سواء التي دعت لتقسيم فلسطين عام 1947، أو القرار (242) عام 1967 [5]؛ فإن خيار الدولة الديمقراطية كان الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، لو أمكن تبنّيه من قبل المراكز الدولية الأقوى في العالم التي انحازت لإسرائيل، غير أن تلك المراكز رفضت التعاطي مع هذا

---

[1]– مخادمة، **منظمة التحرير**، ص340–341؛ الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**، ص316؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص177.

[2]– إبراهيم أبو لغد، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا**"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الأولى، العددان 1، 2، نابلس، شتاء وربيع 1994، ص24–25.

[3]– صلاح خلف، **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي إريك رولو، ترجمة: نصير مروة، (د. ن)، (د. ت)، ص113.

[4]– عصام عدوان، **الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**، غزة 1429هـ (2008م)، ص10.

[5]– **مقابلة مع عبد الله أبو العطا** في غزة بتاريخ 2009/3/25، والأستاذ أبو العطا هو عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، وأحد مؤسسي الجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة، وحزب الشعب الفلسطيني.

الخيار، بناءً على رفضه من قِبل الحكومة الإسرائيلية [1]. ولم تُعِرْ (إسرائيل) هذا الهدف أدنى اهتمام، واعتبرته مجرد مناورة سياسية تقوم بها حركة فتح، وتمَّت إزاحة هذا الهدف من دائرة التعاطي السياسي معه [2].

وكانت فكرة وشعار الدولة الديمقراطية وإقامتها في فلسطين المحتلة والتي طرحتها منظمة التحرير، هي البداية والمدخل لمسيرة التسوية السياسية للمنظمة، أو إن شئنا الدقة فإن هذه الفكرة هي أول تنازل سياسي رسمي فلسطيني. ولمَّا كان هذا التحوُّل هو الأول في الفكر السياسي الفلسطيني، فقد أيّد تلك الفكرة كثير من قادة المقاومة في الدورة السادسة للمجلس الوطني التي انعقدت في القاهرة في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1969. وفي البند السابع تحت عنوان: "**توصيات اللجنة السياسية والإعلامية**"، تبنّي المجلس الوطني مشروع الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التي يتمتع فيها السكان اليهود بحقوقهم الدينية والثقافية، ويعيشون في الدولة مع المسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين على قدر المساواة [3]. وكانت الموافقة على هذا الشعار مشروطة بالالتزام بروح الميثاق الوطني، مما يعني أن فكرة التحرير الكامل لم تعد واردة، كما يمكن القول: بأن هذا الطرح يعتبر أول اختراق سياسي لحائط الرفض الفلسطيني [4].

ثانيًا: أسباب تبنّي خيار الدولة الديمقراطية

تباينت الأسباب التي دعت حركة فتح إلى تبني خيار الدولة الديمقراطية عام 1968، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. طرح فكرة الدولة الديمقراطية في ذلك العام إنما تعود إلى المؤرخ اليساري الفرنسي **(مكسيم رودنسون)**، الذي قام بإقناع مندوب فتح في أوروبا آنذاك (محمد أبو ميزر)

---

[1]– **مقابلة شخصية مع الأستاذ إبراهيم أبو النجا** في غزة بتاريخ 2009/5/17، والأستاذ أبو النجا هو: عضو المجلس الثوري في حركة فتح، ومنسق لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، وكان نائبًا أول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني سابقًا.

[2]– هيلينا كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة: سليمان الفرزلي، لندن، منشورات هاي لايت وجامعة كمبردج، 1984، ص43؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ يحيى رباح** في غزة بتاريخ 2009/5/17، والأستاذ يحيى رباح: كاتب ومحلل سياسي، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، وعمل سفيرًا سابقًا للسلطة الفلسطينية في اليمن.

[3]– ي. د، ديمتريف؛ وآخرون، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، ترجمة: زهدي الشامي، القاهرة، دار العالم الجديد، 1990، ص35؛ جبرا الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي، دراسة حالة فلسطين**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه (71))، تموز (يوليه) 2008، ص219؛ زهير المصري، **اتجاهات الفكر السياسي بين الكفاح المسلح والتسوية**، ط1، غزة، مكتبة اليازجي للطبع والنشر والتوزيع، 1429هـ (2008م)، ص76.

[4]– المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76.

(أبو حاتم) في خريف عام 1968، بضرورة اجتذاب اليسار الأوروبي وقوى السلام في إسرائيل بشعار الدولة الديمقراطية، وكذلك موازين القوى الدولية كانت تحتّم تقديم برامج وسياسات واقعية، الأمر الذي لاقى ترحيبًا لدى (ياسر عرفات)؛ فأوعز بدوره بالإعلان عن الفكرة مطلع عام 1969 [1].

2. أنها أتت كمحاولة من جانب قيادة المنظمة لكي تلقي قبولًا من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ولإنهاء الصراع بين الجانبين العربي والإسرائيلي [2].
3. ضغط غالبية الأنظمة الرسمية العربية بعد هزيمة 1967 على حركة فتح، لتبني استراتيجية مغايرة لهدف التحرير الكامل، وضرورة التكيّف مع ما هو مطروح دوليًّا.
4. ضغط الدول الصديقة بما في ذلك بلدان المنظومة الاشتراكية، التي دعمت خيار التسوية وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967.
5. بروز محاولات إسرائيلية لخلق قيادات بديلة داخل الوطن تقبل بالحلول المطروحة، ولديها الاستعداد لتقديم تنازلات جوهرية؛ ولكن تلك المحاولات فشلت لالتفاف الجماهير الفلسطينية حول منظمة التحرير والمقاومة [3].
6. ضمان عدم عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني، وقطاع غزة إلى الإدارة المصرية مستقبلًا، وإنما إعلان دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني.
7. الدعوة التي وجهها العاهل الأردني (حسين) في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، بأن تتخلّى (إسرائيل) عن غربيتها، وأن تُصبح شرقية بحيث تندمج في المجتمع الشرقي كمواطنة حرة متخلّية عن صهيونيتها؛ مما عبَّد الطريق لحركة فتح للإعلان عن إقامة الدولة الديمقراطية، ومن المحتمل أن تكون تصريحات فتح بالدعوة إلى "فلسطين مفتوحة"، ما هي إلَّا صدى لمشروع الملك (حسين).

---

[1] – **مقابلة مع غازي الصوراني** في غزة بتاريخ 2008/7/17، 2011/1/31، 2011/12/15، والأستاذ الصوراني مفكر وقيادي بارز في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وله عدّة أبحاث في قضايا العولمة والديمقراطية والمجتمع المدني والدراسات الفلسطينية؛ **مقابلة مع رمزي رباح** في غزة، بتاريخ 2009/5/3، والدكتور رمزي رباح هو عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ **مقابلة مع جميل المجدلاوي** في غزة بتاريخ 2009/5/27، 2011/2/2، والأستاذ المجدلاوي هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

[2] – **مقابلة شخصية مع الأستاذ حسني سالم زعرب** في رفح بتاريخ 2009/5/25، والأستاذ زعرب هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ومحافظ خانيونس سابقًا.

[3] – **كتاب من أبو أحمد فؤاد** من دمشق بتاريخ 2009/3/7، والأستاذ أبو أحمد فؤاد، واسمه الحقيقي: فؤاد أحمد مراغة، وهو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤول العلاقات السياسية، وكان لفترة طويلة المسؤول العسكري للجبهة، وحاصل على درع الثورة من ياسر عرفات تقديرًا لشجاعته وصموده، أثناء الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978، وصموده في مدينة صور بلبنان.

8. وبما أن حركة فتح هي رائدة الكفاح المسلح، فبعد هزيمة 1967، وحصول تلك الحركة على الدعم السياسي العربي، أدّى ذلك إلى تشجيعها على طرح هذا المشروع.
9. إن هزيمة العرب في تلك الحرب جعلت من الصعوبة تحرير كامل فلسطين؛ فتعاملت فتح مع واقع سياسي جديد، في الوقت الذي حرصت فيه على إثبات وجود الشعب الفلسطيني والهوية الفلسطينية على عكس الدعاية الصهيونية، مما اقتضى منها العمل على كسب الرأي العام الدولي [1].
10. إنه قبل حرب 1967، كان هناك تأثير كبير لمصر وبعض أقطاب النظام الإقليمي العربي على بنية وقرار منظمة التحرير، ولكن بعد الحرب والنهوض العاصف للحركة الوطنية الفلسطينية، والتعاطف الشعبي العريض معها، بدأ يطرأ على القيادة الفلسطينية نضج، تطلّب منها تقديم رؤية فلسطينية بمعزلٍ عن الحسابات العربية التي كانت قائمة قبل تلك الحرب.
11. إن الهدف من وراء هذا الطرح، هو حل جذري تاريخي واستراتيجي للقضية الفلسطينية، مضمونه تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني الإسرائيلي، ويقدّم حلًّا ديمقراطيًّا بعيدًا عن الشوفينية والعنصرية والتطهير العرقي الذي مارسته الحركة الصهيونية، وهو حل لا يقوم بالنسبة للفلسطينيين على إبادة اليهود مثلما فعل (هتلر)، وإنما ينمْ عن نضج سياسي.
12. إن رؤية حركة فتح تقوم على مبدأ العلمانية الذي يتعايش فيها المواطنين من مختلف الديانات، أما رؤية القوى اليسارية الديمقراطية الفلسطينية؛ فهي المساواة في الحقوق بين المواطنين وليس على أساس الدين (أي على أساس المواطنة) [2].
13. إن هذا المشروع كان رَدً من حركة فتح على الخطاب السياسي للتنظيمات اليسارية التي ادّعت، بأنها تفتقر لاستراتيجية واضحة المعالم [3].

---

[1]– عدوان، **الدولة الفلسطينية**، ص8–9؛ **مقابلة مع عبد الله أبو العطا**؛ **مقابلة مع رمزي رباح**.

[2]– **مقابلة مع رمزي رباح**.

[3]– **مقابلة مع محسن الخزندار** في غزة بتاريخ 2009/5/5، 2011/10/18، والأستاذ محسن الخزندار باحث وكاتب فلسطيني، له عدد من المؤلفات منها كتابه: فلسطين في عيون الإمام الشهيد الشيخ هاشم نعمان الخزندار (خفايا تاريخ فلسطين الحديث).

14. طبيعة تشكيل حركة فتح التي كانت تمثّل التيار البرجوازي الفلسطيني الذي لا يمتلك نفسًا طويلًا، وإنما ذا نفس قصير في المساومات السياسية، والوصول إلى حلول وسط على حساب الاستراتيجية [1].

ومن خلال استقراء الأسباب السابقة الذكر، بإمكان الباحث الموضوعي التأكيد بصورة جليّة لا لبس فيها، بأن تلك الأسباب في معظمها ليست محل إقناع وذلك لِما يلي:

1. تبني مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية، لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها لمجرد أن إنسانًا متعاطفًا مع القضية الفلسطينية قد نصح قادة منظمة التحرير بتبنيها، كما فعل المؤرخ اليساري الفرنسي (مكسيم رودنسون)؛ إذ يُفترض بالقيادة الفلسطينية دراسة ذلك الطرح برويّة، وأن يأخذ الوقت الكافي قبل اعتماده.
2. إن هزيمة العرب في حرب 1967، عمِلت على زيادة وتيرة العمل الفدائي الفلسطيني ولم تؤدِّ إلى خفوته، فلماذا اضطرت القيادة الفلسطينية إلى التعجّل بالبحث عن حلولٍ أقل شأنًا من الثوابت الوطنية الفلسطينية.
3. إن ضغط غالبية الأنظمة العربية والدول الصديقة على حركة فتح وقيادة منظمة التحرير، لتبني استراتيجية مغايرة لهدف التحرير الكامل، وضرورة التكيّف مع ما هو مطروح دوليٌّ لا يُعد سببًا مقنعاً للبحث عن حلول لا طائل من ورائها.
4. إذا كانت حركة فتح هي رائدة الكفاح المسلح منذ مطلع عام 1965، فهذا لا يعني تبنيها لمشروعٍ قد يقوّض المبادئ والثوابت التي قامت عليها تلك الحركة منذ انطلاقتها؛ بل إن ريادتها تدعوها للتمترس وراء تلك المبادئ والثوابت وليس العكس.

بالتالي: نصل إلى نتيجة ليس فيها لبس أو غموض، بأن تبنّي هذا النهج من الحلول لم يخرج إلى العلن فجأة؛ بل يبدو أنه كان يدور في ذهن قادة منظمة التحرير بعد هزيمة 1967 مباشرة، ولكنهم لم يجرؤا على الجهر بإعلانه إلَّا بعدما بات في قناعتهم أنهم لن يتمكّنوا من تحقيق هدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، في ظل المتغيّرات الإقليمية والدولية الجديدة التي فرضتها تلك الحرب.

[1] – **مقابلة مع رباح مهنّا** في غزة بتاريخ 2009/5/6، والدكتور مهنّا هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

الفصل السادس

القضية الفلسطينية والحل المرحلي عام 1974

أولًا: برنامج الحل المرحلي والنقاط العشر لعام 1974

كانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد رفعت شعار المرحلية في النضال قبل حرب عام 1973 بقليل، بعد أن أيقنت بصعوبة إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يضمن وحدة الضفتين على أسس جديدة، مما شجّع حركة فتح لقيادة تيار المؤيدين لشعار المرحلية في النضال، غير أنها لم تُعلن عن موافقتها بصورة حاسمة، وإنما تدرّجت في قبوله للحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني [1].

إن موقف حركة فتح غير المعُلن كان متناقضًا؛ فبعض ممثليها في أوروبا مثل سعيد حمامي في لندن، كانوا يُرسلون إشارات إلى الدول الغربية وإلى إسرائيل نفسها، عن رغبة الفلسطينيين في التوصّل إلى تسوية سلمية للصراع. ففي مقالين وردا في الصحف البريطانية: أولهما في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) 1973، والآخر عشية افتتاح مؤتمر جنيف دعا حمامي إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام، وإلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك بعد أن أكّد أن هدف قيام دولة ديمقراطية ثنائية القومية بات بعيد المنال [2].

إن البرنامج المرحلي قد تبلور ووُلِد في الشتات، وبدأت ملامحه الأولى في التشكّل منذ تموز (يوليو) 1971، عندما تقدمت الجبهة الديمقراطية بتقريرٍ إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة، وتمّت الدعوة خلاله إلى إقامة "**منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز ثورية في الضفة الغربية**"، تكفل استمرار الثورة الفلسطينية حتى تحقيق أهدافها. وبذلك يمكن القول: أن الجبهة الديمقراطية بتقديمها هذا البرنامج، تعتبر أول الفصائل التي دعت

---

[1]– فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني 1964–1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، ط1، بيروت، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1980، ص194–195؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص80.

[2]– آلان غريش، **منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية**، باريس، منشورات سباغ – بابيروس، 1983، ص160–162.

بوضوح إلى حل سياسي يقوم على أساس قرارات الأمم المتحدة، والتفاوض مع الإسرائيليين كما ورد بقرارات ومرجعية الشرعية الدولية [1] (القرارات الدولية). فقد وجّه (نايف حواتمة) الأمين العام للجبهة النداء الأول من مسئول فلسطيني للإسرائيليين في نيسان (أبريل) 1974، دعاهم من خلاله الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير [2].

وقبل الخوض بورقة العمل المذكورة، نلفت الانتباه إلى أن (ياسر عرفات) تمكّن من كسب المعركة السياسية، بإقناع المجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة في صيف 1974، بتبنّي قرارين في منتهى الأهمية على الصعيدين الوطني والسياسي الفلسطيني. وتمثّل **القرار الأول:** بالموافقة على تشكيل سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين، يُحرر أو تنسحب منه إسرائيل. أما **القرار الثاني:** فتمثّل في شعار المرحلية الذي قُصد به أن تحرير كامل فلسطين يتم عبر مراحل، ولهذا سُميَّ البرنامج الذي تبنّاه المجلس الوطني في حينه بالبرنامج المرحلي. وكان النقاش الذي دار في أروقة المجلس، على أهمية تأسيس السلطة الفلسطينية على أي قطعة أرض في فلسطين يتم تحريرها، أو ينحسر عنها الاحتلال الإسرائيلي مهما كانت صغيرة حتى لو كانت أريحا. لذلك؛ لا يستطيع الباحث المدقق إلَّا أن يربط بين هذا التصور الواقعي، وبين الاتفاق الذي أبرمه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بعد 19 عامًا من ذلك التاريخ، وذلك رغم تدنّي سقف اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو 1993) الذي جرى الاتفاق عليه، ورغم عدم انطباق المفهوم الأصلي للسلطة الوطنية، أو انحسار الاحتلال تمام الانطباق على الترتيبات المتفق عليها بشأن غزة وأريحا وبقية مناطق الضفة الغربية [3].

ولمّا أفرزت حرب 1973، نتيجة حتمية بتنامي النشاط السياسي لدى القيادة الفلسطينية والذي اتضح من خلال الشعار الذي أطلقته حركة فتح ومنظمة التحرير في ذلك الوقت، والمتمثّل في "**العمل العسكري يزرع، والعمل السياسي يحصد**" [4]؛ فإن البرنامج المرحلي لاقى استحسانًا لدى قيادة منظمة التحرير وبعض الفصائل المنضوية تحت جناحيها؛ فواصلت الإطارات القيادية في منظمة التحرير اجتماعاتها الموسّعة، بغية التوصل لصياغة موقف فلسطيني موحّد على

---

[1]– نسجّل هنا اعتراضنا على استخدام مصطلح الشرعية الدولية، ولذلك فإننا نفضّل عليه استخدام مصطلح القرارات الدولية؛ فمن غير المقبول استخدام المصطلح الأول، لأنه لا يجوز بحالٍ من الأحوال القبول بمصطلحٍ يتنافى وحق الشعب الفلسطيني بكامل سيادته على أرضه التاريخية.

[2]– صبحي عسيلة (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص178.

[3]– أبو لغد، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة – أريحا**"، ص25.

[4]– **مقابلة مع زكريا عطون.**

قاعدة برنامج وطني محدد. وكنتيجة لتلك الحوارات كان أمام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في أواسط شباط (فبراير) 1974، ورقة عمل تمَّ الاتفاق عليها بين ثلاثة تنظيمات فلسطينية، وهي: فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة لدراستها، ومن ثمَّ رفعها إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي كان من المفروض عقده وقتذاك، ولكن الخلافات التي سادت أوساط المقاومة حول مضامين تلك الورقة، دفعت اللجنة التنفيذية للمنظمة إلى تأجيل بحث ورقة العمل، بناءً على طلب جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لمنحها الوقت لدراسة تلك الورقة. والجدير بالذكر أن ورقة العمل تلك والتي ظلّت محل مداولات بين اتجاهين سادا أوساط المقاومة، ارتكزت على هدف ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الوطنية، وذلك قبل أن يصبح مطلب **السلطة الوطنية** الهدف المركزي المرحلي لمنظمة التحرير فيما بعد [1].

ومع احتدام الجدل بين الداعين إلى التسوية والرافضين لها، بدت الساحة الفلسطينية بصدد بلورة موقف يرتهن به المصير الفلسطيني كلّه، وحتى لا تطغى وسائل العنف على الحوار وتُفضي إلى شروخ يصعب رأبها، تشكّلت لجنة في منظمة التحرير ضمّت: (ياسر عرفات) والأمناء العامين للفصائل الرئيسية، الرافض منها والقابل، وتمَّ اختيار (عبد المحسن أبو ميزر) ليمثل الجبهة الوطنية فيها. وتلك اللجنة هي التي اشتهرت بالاسم المشتق من عدد أعضائها اللجنة السباعية، وهي التي أُوكلت إليها مهمة البحث عن الهوامش المشتركة وبلورة الموقف الجديد، وتمَّ الاتفاق على أن تظل مداولاتها سرية إلى أن يتبلور الموقف. ولم يكن (أبو ميزر) هو الأمين العام للجبهة التي مثّلها ولم يكن أهم أعضاء قيادتها، أو حتى عضوٍ مهمٍّ في هذه القيادة؛ بل إن ثمة من زعم أن الرجل لم ينتسب إلى الجبهة إلَّا بعد إبعاده عن فلسطين. لكن (أبو ميزر) أُختير لعضوية اللجنة لأنه بعثي قديم منتقل إلى أجواء منظمة التحرير، ومقبول لدى قيادة حركة فتح بمقدار ما هو مقبول لدى الآخرين، وهكذا استثمر (عرفات) وجود (أبو ميزر) في المداولات السرية، ليخفف به غلواء الحلفاء والخصوم [2].

وامتدت مداولات اللجنة السباعية زمنًا طويلًا استغرقت نحو الستة شهور، وأخفيت معظم وقائعها عن الإعلام. وفي المحصلة، صاغت اللجنة البرنامج الذي صار أشهر برامج منظمة التحرير، على الرغم من أنه أوجزها صياغةً وأقصرها. وضمَّ هذا البرنامج عشر نقاط تُعرف باسم

---

[1]– تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص325–326؛ عزت دراغمة، **الفلسطينيون والطريق إلى فلسطين**، ج1، ط1، القدس، مركز الضياء للدراسات الفلسطينية، 1992، ص122–123.

[2]– فيصل حوراني، "**كتاب دروب المنفى، الحلقة الثالثة والعشرون، غبار معركة الواقعية وجبهة الرفض يكشف برنامج النقاط العشر**"؛ http://najialali.hanaa.net/makatabo33.html

"**برنامج النقاط العشر**"، فيما سُمي رسميٌّ برنامج العمل الوطني المرحلي. ووضع كل من المتحاورين المختلفين شيئًا ما في البرنامج يخصه حتى يتمكّن من الدفاع عنه أمام أنصاره، ولكن الفكرة الأساسية هي إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية. وكان لدعاة التسوية هدف آخر، تمثّل في الدعوة إلى أن **تناضل المنظمة بالوسائل كافة وليس بالكفاح المسلح وحده**. ولا يوجد أدنى خلاف في أن تكون مثل هذه الدعوة موضع خلاف في أي وقت، لكن الخلاف أن الميثاق الوطني نصَّ على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد، لندرك أهمية دعوة البرنامج إلى إضافة الوسائل الأخرى، بما هي كسر لقيود نص الميثاق. أما الرافضون فقد رضوا أو استرضوا بنقاطٍ نصّت على أن تكون السلطة الوطنية المنشودة سلطة مسلحة ومقاتلة، وأن يعدّ قيامها في أي جزء من فلسطين منطلقًا لتحرير البقية، وما إلى ذلك من ترضيات لفظية [1].

وتضمّنت ورقة العمل الفلسطينية عددًا من البنود والمبادئ العامة، والتي تشير كلها إلى بدء سيادة خط العمل المرحلي في صفوف الاتجاهات الرئيسية لمنظمة التحرير؛ فإيمانًا باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة، دون استعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني فقد تضمّنت تلك الورقة عددًا من البنود والمبادئ، من أهمها:

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من القرار (242) الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين؛ ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. **تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على (أي) جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.**
3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني، ثمنه الاعتراف والصلح، والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في العودة، وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

[1] – المرجع السابق.

4. إن أية خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة [1].

إن أهم ما تمَّ طرحه من بنود في ورقة العمل الفلسطينية تلك، هو ما جاء في البند الثاني منها والمتعلق بنضال منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على (أي) جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. ويُعدُّ ذلك الأمر غاية في الأهمية، لأنه أول اعتراف رسمي فلسطيني صادر عن منظمة التحرير بالتخلي عن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948، وأن النضال يجب أن يتركّز فقط على استعادة جزء من تلك الأراضي وهي التي أُحتلت عام 1967، وهذا في حد ذاته إرهاصات أول تنازل رسمي فلسطيني عن معظم أرض فلسطين الانتدابية، الأمر الذي سيكون له تبعات جسيمة على مجمل القضية الفلسطينية في المستقبل.

وإذا ما جاز لنا أن نطرح السؤال التالي: **(هل كان لتبني المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة للبرنامج المرحلي عام 1974، تأثيرٌ وانعكاس على البناء الفكري والسياسي لمنظمة التحرير؟)**، فنجد أن إجابة الدكتور (إبراهيم أبراش) [2] على هذا السؤال قد حدّدت التوجهات الرسمية الفلسطينية بشكلٍ مباشر، وذلك بقوله: لقد قبلت منظمة التحرير بسياسة المرحلية، أي القبول بتأسيس سلطة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين. والأهم من ذلك فقد قبلت المنظمة بأن تقيم هذه السلطة على أي أرض سواء أكانت محررة أو نتيجة تسوية، وهذا معناه القبول الضمني للمنظمة بسياسة التسوية، حتى قبل أن يتبنّى الرئيس المصري (أنور السادات) هذا النهج؛ وذلك بسبب نتائج حرب عام 1973 التي أكّدت صعوبة هزيمة إسرائيل، واحتمالات تحريك الوضع سياسيًّا.

ثانيًا: النتائج المترتّبة على إقرار البرنامج المرحلي

---

[1]– نايف حواتمة، قيس عبد الكريم، **البرنامج المرحلي 1973–1974: صراع – وحدة في المقاومة الفلسطينية**، دمشق، شركة دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة، نيسان (أبريل) 2002، ص68–69؛ تعقيب السعدي على بحث الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص326؛ يوسف حجازي، **أيام فلسطينية في القرن العشرين**، سلسلة دراسات (6)، ط1، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 1999، ص4–6.

[2]– **مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور إبراهيم أبراش** في غزة بتاريخ 2010/9/15. والدكتور أبراش عمل أستاذًا في العلوم السياسية بجامعة الأزهر – غزة. وعمل أستاذًا من قبل بجامعة محمد الخامس بالرباط، ثمَّ: تقلّد في عام 2007 منصب وزير الثقافة الفلسطينية، وحتى تاريخ استقالته منه في العام 2008، وهو محلل سياسي مرموق.

وبتأثير إقرار برنامج النقاط العشر والقراءة الصحيحة لمغزاه، حظي هدف إقامة دولة الضفة الغربية وقطاع غزة المستقلة بالتأييد العربي الرسمي الإجماعي، وحسمت الدول العربية موقفها حول مكانة منظمة التحرير [1]، بعدما بذلت منظمة التحرير قصارى جهدها لإنجاز وتحقيق البرنامج المرحلي عبر نضالها العسكري والسياسي في محافل شتى، من أجل كسب الاعتراف والتأييد لهذا البرنامج [2].

وفي خطوةٍ لاحقة للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني لكنها مهمة، تمَّ حسم مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بشكلٍ قاطع في مؤتمر القمة العربية السابع الذي انعقد في الرباط عام 1974، حيث تمَّ اتخاذ قرار يعتمد فيه منظمة التحرير على المستويين العربي والدولي؛ كممثلٍ شرعي وحيد غير منازع للشعب الفلسطيني. وكان هذا القرار هو المفصل الأهم على هذا الصعيد، وذلك بتسليم الأردن لأول مرة لمنظمة التحرير بحق تمثيل الفلسطينيين والتحدّث باسمهم، وأكّدت تلك القمة في قراراتها حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية على أية أرض يجلو عنها الاحتلال. وفيما بعد خطى النضال الفلسطيني خطوته الكبرى والأساسية، لمّا تبنى مؤتمر القمة العربية المحدود الذي انعقد فيما بعد في الرياض في عام 1976، شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، ثمَّ أقرَّ المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشرة بدوره والذي انعقد في القاهرة في آذار (مارس) 1977، صيغة الدولة الفلسطينية تلك في واحدٍ من أهم القرارات التي أصدرتها المجالس الوطنية الفلسطينية كلها [3].

والغريب في الأمر، أن الأردن قبِلت بوحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، ويبدو أن ذلك مرده لسببين اثنين هما: الدعم المتنامي للحركة الوطنية الفلسطينية على حساب الأردن؛ وكنتيجة حتمية لفشل العرب في تحرير أي جزء من فلسطين من أيدي الاحتلال الإسرائيلي. ومع هذا كله لم تتخلَّ الأردن عن سياستها وروابطها الإدارية بالضفة الغربية والقدس الشرقية، وبقي المجلس الإسلامي الأعلى، وإدارة الأوقاف تحت إدارة وتمويل وزارة الشؤون الدينية في عمّان [4].

---

[1]– حوراني، "**نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص63.

[2]– عودة علي عبد الفتاح، **السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964–1982**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، جامعة محمد الخامس، 1988، ص76.

[3]– لمزيد من التفاصيل أنظر، **وثائق فلسطين**، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987، ص425؛ الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص180، 204–213؛ حواتمة، **البرنامج المرحلي**، ص51؛ طاهر شاش، **مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات**. ط1، بيروت، دار الشروق، 1420هـ (1999م)، ص34.

[4]- Michael Dumper, The Politics of Jerusalem Since 1967, New York, Columbia University press, 1997, p. 253.

وبعد الانتصار والنجاح الذي حققته منظمة التحرير في مؤتمر الرباط باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، شُرِّعت كافة الأبواب على مصراعيها أمام نفاذ منظمة التحرير منها عالميًّا؛ ففي 13 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، تمّت دعوة (ياسر عرفات) رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ كأول زعيم فلسطيني لإلقاء كلمة على منبر الأمم المتحدة يتحدّث فيها عن حق شعبه في دولة فلسطينية مستقلة؛ وليفتح بذلك أول نقاشٍ تجريه الجمعية العامة للقضية الفلسطينية، بعد أن أُدرجت على جدول أعمالها كبندٍ منفصل عن أزمة الشرق الأوسط. ومنذ ذاك التاريخ، بدأت الجمعية العامة تتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني كقضية منفصلة عن قضية الشرق الأوسط، وأُتخذت بشأنها عددًا من القرارات كان أهمها الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني في الدورة (29) بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) والذي حمل الرقم (3236)، ومنح منظمة التحرير مركز العضو المراقب في الجمعية العامة، وهو القرار رقم (3237) الذي لم تمنحه من قبل لأي حركة تحرر وطني [1].

وفيما يخص الدعوة التي وُجّهت (لعرفات) للأمم المتحدة، فإنه ذهب إليها مسلحًا بالبرنامج المرحلي، وهو البرنامج الذي سعى من أجل تبنيه في المجلس الوطني الفلسطيني. ومع أن خطابه في الأمم المتحدة، ركّز على موضوع الدولة الديمقراطية التي تتعايش في كنفها الطوائف الثلاث، إلَّا أن الوفد الفلسطيني الذي تواجد معه ناضل في سبيل تبنّي القرارين السالفين واللذان لا علاقة لهما بفكرة الدولة الديمقراطية، ولكنهما يجسدان فكرة الاستقلالية الفلسطينية. وبالتالي: ومنذ ذلك الحين، تحوّلت حركة التحرر الوطني الفلسطيني إلى حركة تناضل من أجل الاستقلال الوطني على جزءٍ من أرض فلسطين [2].

---

[1]– الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص213، 219، 226؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، مج1، (1947–1974)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1975، ص155–156.

[2]– أبو لغد، "**الجذور التاريخية**"، ص25–26.

الفصل السابع

المتغيّرات السياسية في القضية الفلسطينية (1975–1983)

أولًا: الدعوة إلى مؤتمر جنيف عام 1975

حكمت علاقات الفلسطينيين مع الأنظمة الرسمية العربية في الفترة ما بين عامي 1974 و1983، مجموعة من التطورات المهمة والكبيرة في المنطقة ذات علاقة جوهرية: إما بوجود منظمة التحرير ودورها، وإما بالقضية الفلسطينية نفسها. وبالإمكان؛ إجمال تلك التطورات في ثلاث قضايا رئيسة: **الأولى:** وجود منظمة التحرير القوي في لبنان، وتوظيف المنظمة لنتائج حرب 1973 بنجاح في رفع منزلتها العربية والدولية. **والثانية:** الحرب الأهلية اللبنانية التي استهدفت بصيغةٍ أو بأخرى وجود منظمة التحرير، والتي دخلت على خطوطها مجموعة من القوى: اللبنانية والعربية والدولية. و**الثالثة:** نهج التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي الذي ظهر في أعقاب حرب 1973، ثمَّ تحوله تدريجيًّا إلى نهج تسوية جزئية سارت فيه مصر بمفردها بدءًا من اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء عام 1975، ومرورًا بزيارة الرئيس (أنور السادات) للقدس المحتلة عام 1977، ثمَّ بتوقيع اتفاق كامب ديفيد عام 1978، ثمَّ انتهاءً بتوقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية عام 1979 [1].

وعلى أية حال؛ ففي عام 1975 تمكنت منظمة التحرير من اجتياز مرحلة جديدة على صعيد تمكين وتمتين وضعها الدولي؛ ففي نطاق الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قد اعترفت بالصفة التمثيلية للمنظمة ومنحتها صفة المراقب، نجد أنه في الدورة الثلاثين للجمعية العامة استطاعت المنظمة من حمل تلك الجمعية على إصدار القرار رقم (3236 / د – 29)، والذي تدعوها فيه إلى الاشتراك في الجهود الدبلوماسية الخاصة بأزمة الشرق الأوسط. وكان الهدف الرئيس لصدور ذلك القرار فتح الطريق أمام منظمة التحرير، للمشاركة في أعمال مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط [2]. وفي قرارٍ منفصلٍ آخر، قررت الجمعية العامة تكوين لجنة معنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تتألف من عشرين دولة عضوًا

---

[1]– أسعد عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها – تأسيسها – مساراتها**. نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، 1987، ص282.

[2]– المرجع السابق، ص226–227؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص6 (القرار رقم 3375).

في الجمعية، على أن تقدّم تلك اللجنة تقريرها للأمين العام قبل الفاتح من حزيران (يونيو) 1976، الذي سيقوم بدوره بتحويل التقرير إلى مجلس الأمن الدولي [1].

وفي عام 1975، توصّل الرئيس السادات إلى ما يمكن تسميته أسس بدء المفاوضات الثنائية المصرية الإسرائيلية الأربعة، وهي:

1. انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية لمصر مع فلسطين.
2. إزالة جميع المستوطنات من الأراضي المصرية.
3. لا ربط بين التقدّم على المسار الفلسطيني والمسار المصري.
4. قيام السادات بزيارة للقدس، ثمَّ إلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي.

وبتلك الأسس أو التفاهمات التي تمَّ التوصّل إليها، تخلّت مصر في عهد الرئيس (السادات) عن الأفق السياسي الناصري المتجسّد بخط سياسي واضح (القدس قبل سيناء)، معتبرًا ذلك هرطقة سياسية، ومصممًا على أن سيناء طريق القدس [2].

وبينما كانت العلاقات الفلسطينية المصرية تشهد حالة من المد والجزر، وبينما كانت منظمة التحرير تحاول التغلّب على التدهور المفاجئ في علاقاتها مع الرئاسة المصرية، كان الرئيس السوري (حافظ الأسد) قد أعلن في خطابٍ له بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاستلام حزب البعث زمام السلطة في سوريا، عن استعداده لإقامة قيادة سياسية وعسكرية سورية فلسطينية موحدة، مع توضيح أن صيغة العمل تلك سوف يتم العمل بها الآن أو في المستقبل، وسوف ينتهي العمل بها عندما تتحرر الأراضي الفلسطينية المحتلة ويقوم الكيان الفلسطيني. وعلى الرغم من أن الدعوة السورية تلك، أتت دون تنسيقٍ مسبق مع قيادة منظمة التحرير فقد رحّبت اللجنة التنفيذية للمنظمة بها، وصرّح (عبد المحسن أبو ميزر) الناطق الرسمي باسمها بعد اجتماعٍ عقدته في دمشق بالترحيب الكامل بتلك الدعوة. ثمَّ عززت منظمة التحرير ترحيبها بالدعوة

---

[1]– الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص226–227؛ **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين**، مج1، ص7 (القرار رقم 3376).

[2]– هاني الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص322–323؛ وللمزيد من التفاصيل عن اتفاقية سيناء (2)، انظر: دان تشيرجي، **أمريكا والسلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1413هـ (1993م)، ص115–122.

السورية، بضرورة إقامة قيادة سورية فلسطينية، من خلال المجلس المركزي للمنظمة الذي اجتمع في دمشق بناءً على طلبٍ من اللجنة التنفيذية للبحث في تلك المسألة [1].

ويبدو أن البعض الفلسطيني لم يكن مرتاحًا لتلك الدعوة السورية؛ حيث أثارت بعض الهواجس الصامتة في أوساط منظمة التحرير دون أن تعبّر عن نفسها علانيةً، خاصةً وأن الأزمة اللبنانية قد كشفت ظلالها، وانفتح بابها لدورات عديدة ومتصلة من العنف الذي استهدف منظمة التحرير في لبنان بشكلٍ مباشر. وممن أثاروا تلك المخاوف (فاروق القدومي) رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، عند إجابته عن سؤالٍ حول إمكانية قبول الفلسطينيين بالذهاب لمؤتمر جنيف ضمن وفد سوري، بعد قبولهم بقيادة موحدة مع سوريا؛ بأنه إذا قرر المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، بعد توافر كل الشروط المطلوبة أن يحضر الفلسطينيون مؤتمر جنيف، فلا بد من أن يحضروا ذلك المؤتمر بوفدٍ مستقل يمثّل منظمة التحرير. لقد عمِل الفلسطينيون طويلًا من أجل أن تصبح لهم شخصية مستقلة، وكيان دولي معترف به، فلا يجوز أن تمثل الفلسطينيين إلَّا منظمة التحرير في أي مجال أو محفل دولي. وفي المقابل؛ فإن الفلسطينيين كانوا قد رفضوا إنابة الأردن عن منظمة التحرير في مسألة التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية؛ فاستُعيض عن ذلك بفكرة حضور ممثلين لمنظمة التحرير جلسات مؤتمر جنيف من خلال عضويتهم في وفدٍ عربي موحّد [2].

ثانيًا: تداعيات الإقحام الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية على القضية الفلسطينية

على الرغم مما تعرّضت له منظمة التحرير من ضرباتٍ موجعة خلال تواجدها في الأردن، إلَّا أنها تمكّنت من بسط سطوتها على الساحة اللبنانية، رغم الصدامات التي حدثت بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين؛ فأصبح لبنان المركز الرئيس للتواجد الفلسطيني بمؤسساته وقواته وحركته السياسية، وفوق ذلك أصبحت القاعدة الفلسطينية في لبنان مركز إشعاع للنضال الفلسطيني. ولكن ذلك المركز الفعّال والقوي بات في الوقت نفسه هدفًا لعداء المخططات الأمريكية والإسرائيلية؛ فإسرائيل أرادات أن توظّف نتائج حرب 1973 لمصلحتها؛ فكان لا بد لإنجاح تلك المخططات وتمريرها من إزالة العقبة الفلسطينية القوية. لذلك، وجدت إسرائيل والولايات المتحدة في التركيبة والصراعات الطائفية في لبنان، مدخلًا لزعزعة القاعدة التي أقامتها منظمة التحرير لنفسها. أما الجهة اللبنانية (اليمينية) التي اتفقت مصالحها مع المخطط

---

[1]– الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص233–234.

[2]– المرجع السابق، ص234–235.

الإسرائيلي الأمريكي؛ فكانت الأحزاب المسيحية المارونية (الكتائب والأحرار) التي تهدّدت مصالحها الاقتصادية والسياسية، نتيجةً لنمو الحركة الوطنية اللبنانية التي كانت متحالفة مع الثورة الفلسطينية. ومع مطلع عام 1974، شهد لبنان حملة دعائية قادتها تلك الأحزاب ضد الوجود الفلسطيني فيه، وما تلا ذلك من أحداثٍ وصداماتٍ تمهيدًا لمخطط التفجير المسلح الكبير الذي بدأ لاحقًا في العام التالي [1].

ويبدو أن إقحام الفصائل الفلسطينية في آتون الحرب الأهلية اللبنانية وانخراطها بشكلٍ فعلي بيوميات الحرب، أثّر سلبًا على سياسة منظمة التحرير بوقوفها إلى جانب طرفٍ ضد آخر، في الوقت الذي كانت فيه المنظمة بحاجة لجهود جميع الأطراف اللبنانية لدعم القضية الفلسطينية، دون التدخّل والغرق بتفاصيل وتعقيدات الساحة اللبنانية، وأن استثناء المنظمة لجزءٍ كبير من مسيحيي لبنان أدّى لخسارتها لهم، نتيجة وقوفها إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية. مما أدّى إلى إعطاء صورة مشوهة عن نضال الشعب الفلسطيني لدى مسيحيي الغرب، حيث كان مسيحيو لبنان بمثابة جسر الوصل ما بين الشرق والغرب [2].

وقد حفل النشاط السياسي الفلسطيني خلال تلك الفترة بالعديد من الأدبيات والمداخلات الفكرية والسياسية، الأمر الذي وسّع من أفاق الفكر السياسي الفلسطيني، وزاد من شموليته ورؤيته لمجمل الأوضاع الداخلية والخارجية. وبينما كانت منظمة التحرير تراكم انتصاراتها السياسية على الصعيدين العربي والدولي، على الرغم من تعمّق الانشقاق السياسي بين صفوفها، كانت العوامل السياسية والطائفية والديموغرافية والاجتماعية تختمر في لبنان، مما أدّى في 13 نيسان (أبريل) 1975 إلى تفجير الحرب الأهلية اللبنانية على إثر حادثة عين الرمانة [3].

---

[1]– عبد الرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص282–283.

[2]– **مقابلة مع جمال كايد** في غزة بتاريخ 2010/12/25، 2011/8/7، والدكتور كايد هو قائد قوات الأمن الوطني في قطاع غزة، وكان أحد القيادات الفلسطينية الفتحاوية البارزة في لبنان حتى عام 1998.

[3]– لمزيد من التفاصيل انظر: عصام سخنيني، "**المذبحة في نيسان**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 45، آيار (مايو) 1975، ص285، 258؛ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969–1982)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر – غزة، 2010، ص66؛ عماد يونس، **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973**، ج1، بيروت 1985، ص81؛ تيودور هانف، **لبنان تعايش في زمن الحرب: من انهيار دولة إلى انبعاث أمة**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1993، ص207، 258؛ ليلى عيناتي، **حرب لبنان: صور – وثائق – أحداث**، بيروت، دار المسيرة للصحافة والنشر، 1977، ص17؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975**، بيروت، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص217–218؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص284؛ **شهريات**، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 47، تموز (يوليه) 1975، ص243؛ ناجي علوش، **حول الحرب الأهلية في لبنان**، د. ن، 1976، ص40–45.

واستمرت تلك الأحداث لمدة سنتين، حاولت خلالها القوى اليمينية الانعزالية أن تفتح جبهة قتالية ضد الوجود العسكري والسياسي الفلسطيني في لبنان؛ لإلهاء منظمة التحرير عن مواجهة المخطط الأمريكي في المنطقة، وتطويق الإنجازات الكبيرة التي حققتها المنظمة بين عامي 1974 وأواخر 1976 على الصعيدين العربي والدولي، والتي تمثّلت في حسم مسألة التمثيل الفلسطيني إثر قمة الرباط العربية في تشرين الأول (أكتوبر) 1974، ودعوة (ياسر عرفات) ثمَّ إلقائه خطابه التاريخي في الأمم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه؛ مما كرّس مسألة انتزاع الاعتراف العربي والدولي بأحقية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني [1].

وكانت منظمة التحرير قد عمدت إلى عدم المشاركة بشكلٍ رئيس في الاقتتال اللبناني الداخلي خلال الأشهر الأولى من الحرب؛ رغم وعيها التام وإدراكها بأن الحرب في الأساس موجهة ضدها. وقد بدا ذلك واضحًا للعيان في محاولة الأحزاب اليمينية تصوير ما يجري على الساحة اللبنانية، باعتباره قتالًا فلسطينيًّا لبنانيًّا [2]. ولكن مع الأشهر الأخيرة من عام 1975، تطوّرت الحرب بشكلٍ اضطر معه الفلسطينيون للتدخل بقوة وفعالية، عندما عمدت ميليشيات الأحزاب اليمينية إلى قطع طريق الجنوب من مركزها في بلدة الدامور على الطريق الساحلي، كما حاصرت وهاجمت المواقع الوطنية والمخيمات الفلسطينية الواقعة في مناطقها. فأعلنت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في 24 تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، عن تشكيل القوات المشتركة بقيادة موحدة من الجانبين [3]. فالثورة الفلسطينية إذن رغبت أم لم ترغب وجدت نفسها منغمسة في الحرب الأهلية، لأنها كانت المُستهدفة بشكلٍ أساسي خلال الشهور الأولى من تلك الحرب [4].

ونتيجة لِما سبق ذكره، وجدت منظمة التحرير نفسها أمام اختبار سبق أن تعرّضت له من قبل في الأردن فلم يكن أمامها سوى خيارين لا ثالث لهما؛ **الأول:** الخروج من المعركة والاكتفاء بالدفاع السلبي وبموقف المتفرّج، وتحمُّل أي نتيجة تنتج عن ذلك، مثل فقدان الدعم الجماهيري للمقاومة الفلسطينية التي تستمدّ منه القوة. **والثاني:** أن يكن لها دورًا ايجابيًّا بحيث تصبح طرفٌ رئيس في الحرب، وأن تقف إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية التي ساندتها في

---

[1]– أحمد صخر بسيسو، **منظمة التحرير الفلسطينية مراحل الكفاح والتسوية**، ط1، غزة، إصدارات مركز الإعلام والمعلومات MIC، 2003، ص267–268؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص251.

[2]– نوّاف عبد الله، "**حول الأزمة اللبنانية: عرض وتقييم للمسار السياسي للأحداث وخطوط سير القتال**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 57، 1976، ص87–105؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص251.

[3]– عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص284–285.

[4]– عدنان العمد، "**الحرب الأهلية في لبنان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 46، 1977، ص39.

العديد من الأزمات ومنها أزمة عام 1973، وأن تحسم الصراع إلى جانب كافة تلك القوى، وبالتالي: عليها أن تتحمّل ما ينطوي على ذلك من أخطار؛ كتدخّل الجيش اللبناني أو قوى إقليمية كإسرائيل، مما قد يؤدّي إلى تدويل الأزمة اللبنانية؛ لذلك حاولت المنظمة أن تمسك العصا من المنتصف [1].

وأمام كل تلك الإنجازات لم يكن أمام الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت بعد أشهر قليلة من وقف إطلاق النار في لبنان، إلَّا أن تثني على قرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي حول موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ولذلك اجتمعت الهيئة الاشتراعية الأساسية لمنظمة التحرير في آذار (مارس) 1977 في القاهرة، وتبنّت في إعلانها السياسي المكون من خمس عشرة نقطة، قرارًا بمواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، كما أكّدت الهيئة على حق المنظمة في الاشتراك بشكلٍ مستقل ومتكافئ، في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين وبالصراع العربي الإسرائيلي؛ لتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وهي الحقوق التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، وخاصةً القرار رقم (3236) [2].

وبذلك القرار، باتت حركة التحرر الوطني الفلسطينية تملك كل ملامح الحركة الوطنية الاستقلالية، وصار لمنظمة التحرير لأول مرة منذ نشأتها برنامج استقلالي تمَّ التعبير عنه بمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة. وبذلك، أرسى ذلك القرار بوضوح تام المحددات الأساسية للسياسة الفلسطينية، وظل المرشد العام لتطبيقاتها الدبلوماسية والعسكرية طوال الفترة اللاحقة، حيث أجمعت كافة البيانات والمواقف الفلسطينية فيما بعد، على مطلب الاستقلال التام في إطار سياسي وقانوني محدد تعبيره الدولة الفلسطينية المستقلة [3].

ثالثًا: تأثير العملية السلمية بين مصر وإسرائيل على القضية الفلسطينية

كانت الأحداث السياسية قد جلبت وجوهًا جديدة إلى السلطة في كل من الولايات المتحدة و(إسرائيل) في بداية عام 1977؛ فأصبح (جيمي كارتر) رئيسًا للولايات المتحدة في كانون

---

[1]– **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975**، ص212–213.

[2]– الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص242–243؛ **الدورة الثالثة عشرة (دورة الشهيد كمال جنبلاط)**، ص105–107؛ عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص270.

[3]– الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية**، ص243.

الثاني (يناير)، وانتُخب (مناحيم بيغن) رئيسًا لوزراء (إسرائيل) في آذار (مارس)، ثمَّ تولّى منصبه في حزيران (يونيو). وفي الوقت نفسه أعلن المجلس الوطني الفلسطيني للمرة الأولى في اجتماعه الذي انعقد في آذار (مارس)، عن رغبته في السعي للحصول على (دولة وطنية مستقلة)؛ كجزءٍ من حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وكان ذلك جزءًا من سلسلة من الشروط التي أُمليت على منظمة التحرير للمشاركة في مؤتمر جنيف، وكانت أوضح تعبيرًا عن رغبة المنظمة في الانخراط في الدبلوماسية الدولية [1].

وكان الرئيس (كارتر) قد أحيا فكرة أن السعي إلى السلام، ينبغي أن يتركّز على وضع ترتيب لإعادة أغلب الأراضي المحتلة مقابل تنازلات سياسية عربية. كما أنه كان يعترف بالوعي السياسي الفلسطيني كحقيقةٍ واقعة، تتطلب جهدًا لإشراك الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم [2]. وكان الرئيس (كارتر) وموظفو البيت الأبيض ومستشاريه قد حققوا درجة نادرة من توافق الآراء، بشأن النهج الواجب اتخاذه تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وخلافًا للمنافسة التي كانت موجودة بين (وليام روجرز) و(هنري كيسنجر) خلال فترة رئاسة (ريتشارد نيكسون) للمرة الأولى، فإن (سايروس فانس) وزير الخارجية الأمريكي، و(زبيغنو بريجينسكي) مستشار الأمن القومي، اتفقا عمومًا على شروط تسوية مثالية، وعلى أهمية تلك التسوية على المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها. وقد اتفقت جميعها على اتفاق شامل كان من أفضله إجراءات (كيسنجر) الخطوة خطوة، بعد أن أدركت أن الرئيس (السادات) يفضّل ذلك المسار، معربًا عن أمله في التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يعجّل في ضخ المساعدات الاقتصادية الأمريكية لاقتصاد بلاده السيئ. ففي كانون الثاني (يناير) 1977، كانت هنالك موجات من الاضطرابات الخطيرة في مصر، نتيجة لجهود الحكومة لرفع الأسعار على المواد الغذائية. وبالتالي: خفّض الدعم على تلك السلع؛ ففي رأي (السادات) أن تحقيق سلام شامل على حدة مع (إسرائيل)، وتعزيز علاقات مصر مع الولايات المتحدة، سوف يحقق الاستقرار في بلاده، فضلًا عن استقرار حكمه [3].

وإزاء المكاسب السياسية الكبيرة التي حققتها منظمة التحرير في عام 1976، اندفعت قيادتها منذ مطلع عام 1977 في تأهيل نفسها؛ لتكون طرفًا فاعلًا في جهود التسوية السلمية التي استعادت زخمها، مستفيدةً من تحقيق المصالحة العربية، ووصول إدارة أمريكية ديمقراطية جديدة إلى سدة الحكم بزعامة الرئيس (كارتر)، التي أظهرت من خلال تحركاتها الأولى رغبتها

1- Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, Second Edition, New York, St. Martin's Press, 1992, pp. 234-235.

2- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص125.

3- Smith, op. cit, p. 240.

في توجيه تلك الجهود نحو الحل الشامل، الذي أخذ في اعتباره الحقوق المشروعة للفلسطينيين. فبعد مضي بضعة أسابيع على تسلّم تلك الإدارة مسئولياتها، قام (فانس) بجولة استكشافية في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من 14-21 شباط (فبراير) 1977، أدلى خلالها بعددٍ من التصريحات المهمة، منها تصريحه في مدينة الرياض الذي اعتبر فيه أن القضية الفلسطينية هي في قلب أزمة الشرق الأوسط، وأنه لا بد من حلّها للتوصّل إلى تسوية. وبعد عودته إلى واشنطن، أشار فانس إلى رغبة جميع الأطراف المعنية بأزمة الشرق الأوسط، في استئناف أعمال مؤتمر السلام في جنيف [1].

وفي 9 آذار (مارس)، طرح الرئيس (كارتر) عددًا من الأفكار حول إمكانية التوصّل إلى السلام الشامل في المنطقة، كان من أهمها فكرة الانسحاب الإسرائيلي على مراحل، من جميع الأراضي التي تمَّ احتلالها في حرب 1967 إلى حدود تمكّنها من الدفاع عن نفسها، في مقابل ضمانات أمنية معينة، وقبول العرب بإنهاء حالة الحرب مع (إسرائيل)، وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها. وفي 17 من الشهر نفسه استكمل (كارتر) مشروعه السلمي، بإشارةٍ إلى ضرورة أن يكون هناك وطنٌ قومي (Homeland) للفلسطينيين. مؤكدًا بأن تلك الإجراءات التي سيتخذها الفلسطينيون لإقامة هذا الوطن، يجب أن تتم في إطار الأمة الأردنية [2].

ثمَّ سرعان ما وثب الفكر السياسي الفلسطيني الرسمي نحو التسوية السلمية إلى مرحلة متقدمة؛ ففي آيار (مايو) وفي أعقاب زيارة (ياسر عرفات) لموسكو لم تُكذّب إدارة (كارتر) أنباء لم تتأيّد عن أن الاتحاد السوفيتي نقل استعداد عرفات لقبول حق إسرائيل في الوجود، مقابل تأييد إسرائيل للوطن القومي للفلسطينيين. ويبدو أن تلك الأنباء تبنّت مادة أخرى عندما دعا (كارتر) إسرائيل إلى قبول إقامة وطن قومي للفلسطينيين، مقابل قبول منظمة التحرير وجودها الشرعي. وبعد عدة أيام أشارت المنظمة إلى موافقتها من حيث المبدأ، على إقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعت (كارتر) إلى تحديد مكان تصوره للوطن القومي للفلسطينيين [3].

وبالتالي: فبعد قبول (عرفات) وقيادة منظمة التحرير من حيث المبدأ إقامة دولة فلسطينية، تضم الضفة الغربية وقطاع غزة مع علاقة غير واضحة مع الأردن، كان على

---

[1]- فيليب روندو، **الشرق الأوسط في البحث عن السلام 1973-1982**، باريس، المطبوعات الجامعية في فرنسا، 1982، ص72؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص256.

[2]- روندو، **الشرق الأوسط في البحث**، ص73.

[3]- تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص134.

المنظمة أن تقبل بالقرار رقم (242) كثمنٍ لكسب التأييد لمطالبها السياسية؛ فعرض زعماؤها أفكارًا مختلفة، فاقترحوا قبول ذلك القرار إذا تمَّ تعديله، بحيث يعترف بالحقوق القومية الفلسطينية. فإذا فشل ذلك، فإنها تقبل إجراءً جديدًا من مجلس الأمن يعيد تأكيد قراره (242)، ويؤيد الحقوق القومية الفلسطينية. كما أشارت القيادة الفلسطينية إلى استعدادها لقبول جوهر القرار المذكور، إذا وازنت الإدارة الأمريكية التزامها بوجود (إسرائيل)، بمساندة هدف إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وبحسب ما قاله (إسماعيل فهمي) وزير الخارجية المصري: فإن (عرفات) كان يخشى في حالة قبول المنظمة بالقرار رقم (242)، والذي يشير إلى حق كل دولة في العيش بسلام، أن تكون قد اعترفت عمليًّا من جانبٍ واحد بدولة (إسرائيل) وحقها في العيش بسلام، بينما لا تحصل هي على أي ضمان، أو أي اعتراف بحق الفلسطينيين بالعيش بسلامٍ داخل كيانٍ وطنيٍّ مستقل [1].

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد قرّر في دورته الثالثة عشرة خلال الفترة من 12-20 آذار (مارس) 1977 -كما سبق الإشارة -تبنّي هدف الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وبذلك التحديد تخلّى المجلس الوطني عن البرنامج المرحلي الذي تبناه في عام 1974، والذي نادى بإقامة سلطة وطنية مستقلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، كما خلا من أي إشارة إلى إقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي تمَّ تبنّيها في عام 1968. وانفردت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من بين كافة أطراف جبهة الرفض، في معارضة ذلك التحول من هدف السلطة الوطنية إلى هدف الدولة الفلسطينية المستقلة، وأصرّت منفردة على موقف الانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. ثمَّ في تعليقٍ لاحق على ما تضمنه الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني، أشارت الجبهة الشعبية إلى أن تعبير (دولة مستقلة) الوارد في الإعلان، يأتي على يمين برنامج النقاط العشرة الإصلاحي [2].

وعلى الرغم من كل الإنجازات التي حققتها منظمة التحرير، سواء أكانت على المستوى العربي أو الدولي، إلَّا أن كل تلك الإنجازات وُجّهت لها صفعة قوية وحاسمة، عندما تخلَّى الرئيس المصري (أنور السادات) عن دول المواجهة والفلسطينيين، ثمَّ وقّع على اتفاقية سيناء الثانية المؤقتة؛ كبداية ومقدمة للعمل السياسي المصري المنفرد والمتساوق مع أطروحات

---

[1]- المرجع السابق، ص139-140.

[2]- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص105-109.

(كيسنجر) [1]. مدشّنًا بذلك حقبة جديدة وتغيّرًا جوهريًّا في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية؛ فكانت زيارة (السادات) لإسرائيل فيما بعد في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977، ثمَّ توقيعه لاتفاقية كامب ديفيد الأولى في أيلول (سبتمبر) 1978، ثمَّ لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في آذار (مارس) 1979، بمثابة صدمة مؤلمة للعمل السياسي الفلسطيني، الأمر الذي عبّر عنه (ياسر عرفات) بقوله: "**لقد كنت على رأس الجبل؛ فألقى بي السادات إلى الوادي**" [2]، وذلك بعد ألقى الرئيس (السادات) خطابًا في الكنيست الإسرائيلي؛ فخلطت تلك الزيارة الأوراق، وعززت الخلافات العربية – العربية، ونسفت فكرة عقد مؤتمر جنيف للسلام، وعطّلت إمكانية حدوث تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي [3].

وكان (بريجينسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي قد قابل الرئيس (السادات) في القاهرة في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني (يناير) 1979، ثمَّ نقل إليه رغبة الرئيس (كارتر) في تسريع المفاوضات المصرية الإسرائيلية، والعدول عن ربطها بمشكلة الحكم الذاتي للفلسطينيين. وبعد عودته إلى واشنطن، قدّم تقريرًا (لكارتر) مفاده أن ما يهم (السادات) بالدرجة الأولى التوصّل إلى معاهدة مع إسرائيل، وإنه لا يأبه كثيرًا بما يحدث على الجبهة الفلسطينية، وإن كان يُفضّل أن تجري محاولة أخيرة على الجبهة الفلسطينية، تتمثّل في أحد احتمالين [4]:

1. إما اتصال أمريكي بمنظمة التحرير، يطمئنها إلى أن مصر لا تزال تقوم بمساعدة قضيتها.
2. أو إعطاء قطاع غزة لمصر تقيم فيها حكمًا ذاتيًّا فلسطينيًّا من السكان المحليين، وتكون تلك ورقة في يدها أمام منظمة التحرير، كما تكون من ناحية أخرى إشارة إلى الملك (حسين)، بأن مصر مستعدة للقيام بدوره في إطار الحكم الذاتي للفلسطينيين، ما دام هو غير جاهز للتقدّم إلى هذه المسئولية، ثمَّ إن ذلك يمنع الملك (حسين) من المزايدة على مصر فلسطينيًّا أمام الرأي العام العربي.

---

[1]– نصير عاروري، "**اتفاقية سيناء كشكل من أشكال سياسة الاحتواء الأمريكية**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 56، نيسان (أبريل) 1976، ص31–33.

[2]– يزيد صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة: باسم سرحان، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003، ص602.

[3]– سليمان المدني، **الملف العربي في القرن العشرين**، ج7، بيروت، المنارة للإنتاج الإعلامي والفني، 1998، ص378.

[4]– محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام، أوسلو – ما قبلها وما بعدها** (3)، ط7، القاهرة، دار الشروق، 2001، ص441–443.

لكن الغريب في الأمر في ذلك السياق وكتدعيمٍ لِما سبق بيانه، فإن مبادرة (السادات) بدل أن تُسقِط الواهمين من الفلسطينيين بوجود تسوية، عزّزتهم ووحّدت صفوفهم وأهدافهم. فيما تراجع ثمَّ انفرط عقد جبهة القوى الرافضة للحلول السلمية، واستمرت بذرة (السادات) في النمو والانتشار إلى أن كانت مرحلة اتفاق أوسلو فيما بعد في عام 1993، وهي الأسوأ بمراحل من مرحلة كامب ديفيد [1].

وخلاصة ما نود الإشارة إليه، أن الرئيس (السادات) ما كان ليقوم بزيارته الجريئة إلى إسرائيل، لو لم يكن قد تلقّى إشارات قوية بالرغبة الفلسطينية الرسمية بالولوج نحو التسوية العملية والفعلية، وذلك كما أسلفنا الإشارة بقبول القيادة الفلسطينية بالدولة الديمقراطية التي تضم الفلسطينيين واليهود معًا، أو بقبولها بالبرنامج المرحلي الذي يسمح لها بإقامة سلطة وطنية على أي جزء يتم استرداده. ويبدو أن (السادات) كان واثقًا بأن القيادة الفلسطينية قد تعارض توجهه ذلك في بداية الأمر، ثمَّ سرعان ما تُغيّر موقفها نحو القبول بذلك التوجّه؛ إذا ما رأت أنه قد يحقق الحد الأدنى من تصورها لحل القضية الفلسطينية. ولكن قبول (السادات) فيما بعد في حلٍّ يعيد السيادة الاسمية على سيناء على حساب القضية الفلسطينية، وذلك بعد موافقته على تقزيم تلك القضية إلى تسوية، تقتصر على حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها (إسرائيل) عام 1967؛ جعل القيادة الفلسطينية متهيّبة من القبول بتلك التسوية، خشية اتهامها بالتفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ويبدو أن منظمة التحرير كانت تبحث عن سبيلٍ لحل القضية الفلسطينية، في دائرة الحلول التي طُرحت على الساحتين العربية والدولية في تلك الفترة، لأن المنظمة كانت تواجه أزمات داخلية صعبة خصوصًا في لبنان، ومن شبه عزلة دولية؛ لذا كانت المنظمة تبحث عن ظهيرٍ عربي ودولي يضمن لها تطبيق القرارات الدولية بخصوص القضية الفلسطينية [2]. وكان ثمة اتفاقٌ تمَّ بين (عرفات) رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، و(إسماعيل فهمي) وزير الخارجية المصري قبيل تشرين الثاني (نوفمبر) 1977، على تشكيل وفدٍ عربي مشترك للاشتراك في مؤتمر جنيف الدولي للسلام، وتمَّ ترشيح الدكتور (إدوارد سعيد) والدكتور (إبراهيم أبو لُغد) الفلسطينيين، من حاملي الجنسية الأمريكية في ذلك الوفد، وكان من المفترض أن يُعقد ذلك المؤتمر في الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول (ديسمبر) [3].

---

[1]– **مقابلة مع غازي الصوراني.**

[2]– أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص82.

[3]– **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، ص432.

لقد أدّت زيارة (السادات) لإسرائيل إلى تداعيات خطيرة على مجمل القضية الفلسطينية ومعها منظمة التحرير، حيث أضحت المنظمة وحيدة في مواجهة (إسرائيل) ومخططاتها بلا ظهيرٍ عربي يدعمها. كما حققت أهداف الولايات المتحدة ورئيسها (جيمي كارتر) في تنفيذ وجهة نظره بشأن المفاوضات متعددة الأطراف، وكيانيتها الممثلة بمنظمة التحرير. وبعد استلاب القوة العربية الكبرى –مصر –وتحييدها، ثمَّ إخراجها من معادلة الصراع إلى دور الوسيط الذي تمَّ تجريده من كل وسائل القوة التي كان يتمتع بها كطرفٍ في عملية الصراع [1]. وأكثر من ذلك؛ فإن بدء عملية المفاوضات السلمية المصرية الإسرائيلية أسقطت الرهان الفلسطيني على جدوى التسوية، وفتحت الأفق في منطقة الشرق الأوسط نحو اتجاهات سياسية كبيرة وخطيرة؛ مما دفع بعض القوى العربية إلى تشكيل ما سُمي بجبهة الصمود والتصدي للوقوف في وجه إسرائيل، ومنع الاستسلام العربي بالكامل، كما أدّت إلى إطلاق يد (إسرائيل) الحربية وتشجيعها على غزو جنوب لبنان في آذار (مارس) 1978، مدشّنةً بذلك مرحلة جديدة وقاسية ضد منظمة التحرير ووجودها على الأراضي اللبنانية [2].

بل إن أخطر تداعيات كامب ديفيد محليٌّ على مستوى منظمة التحرير، تمثّل في الجانب الانقسامي الذي برز من خلال مواقف بعض قوى المنظمة، خاصةً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي حمّلت كل أطراف التسوية السلمية مسئولية مبادرة (السادات). لذا، وجدت المنظمة نفسها في أتون مواجهة جديدة أكثر حدّة على الصعيد السياسي، دون غطاء استراتيجي كانت تمثّله مصر عبر مراحل النضال الطويلة. وفي الوقت نفسه، بدأت تعاني من انقسامات داخلية تمحورت بجبهة الرفض التي حمّلت قيادة المنظمة جزءًا من المسئولية عن خطوة (السادات) في انتهاجها للتسوية السلمية، وإمكانية المضي بها كخيار تكتيكي في المواجهة، وهو ما أضعفها وأطلق يد إسرائيل لتصفيتها فيما بعد في لبنان عسكريًّا وسياسيًّا [3].

رابعًا: الدوافع الإسرائيلية لغزو لبنان عام 1982

بعد أن خفّت حدة الحرب الأهلية في لبنان، بدأت قيادة منظمة التحرير تفتح لها طرقًا للتفاهم والتنسيق مع الجبهة المسيحية المناوئة لها؛ كي لا تثير عليها غضب الولايات المتحدة

---

[1]– إلياس خوري، "**المفاجآت والمسألة الأخرى**"، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد 73، كانون الأول (ديسمبر) 1977، ص6.

[2]– الشريف، **البحث عن كيان**، ص269.

[3]– سامي محمد الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية والدولية على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1982–1996م**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر – غزة، 2009، ص51–52.

والدول الغربية. ومن هنالك كانت سياسة تلك القيادة مزدوجة لحماية نفسها، لكن قوة التيار الشعبي الذي يمثّل تيار المقاومة كان هو الراجح، مما أدّى إلى تدخّل (إسرائيل) وشن الحرب على لبنان وصولًا إلى بيروت نفسها [1].

ولم تكد تمضي ثلاثة أعوام على توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حتى شهدت منطقة الشرق الأوسط عامةً، والقضية الفلسطينية خاصةً أحداثًا متلاحقة، سواء أكانت على مستوى التصعيد العسكري الإسرائيلي الذي نوّع في اعتداءاته؛ فقصف مفاعل تموز العراقي النووي عام 1981، ثمَّ قصف بيروت في العام نفسه، أو من خلال عملياتها العسكرية بشن حرب على منظمة التحرير ولبنان في حزيران (يونيو) 1982، وهدفها الرئيس من وراء ذلك تصفية منظمة التحرير عسكريًّا، والقضاء على التواجد العسكري الفلسطيني تمامًا في لبنان [2]. وخلق قيادة سياسية فلسطينية بديلة في الضفة الغربية وغزة، وطرح الأردن كوطنٍ بديل للفلسطينيين، وذلك لتطبيق خطة وزير الدفاع الإسرائيلي (أرئيل شارون) وتحقيق أهدافها، بما يكفل إضعاف موقف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإقناعهم بالمشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي بعد تصفية المنظمة [3]. أو على أقل تقدير احتلال مسافة 40 كم في العمق اللبناني، لإبعاد مرابض المدفعية الفلسطينية عن الجليل والمستعمرات الشمالية؛ ولذلك أطلقت إسرائيل على هذه الحرب اسم "عملية سلامة الجليل".

ومن الأسباب الثابتة والمستمرة في مجرى الصراع العربي الإسرائيلي، القضاء على نشاط الشعب الفلسطيني في حماية وجوده، خاصةً وأن هذا الشعب يخرج دومًا من كل الحروب أكثر قوة وفعالية وخبرات وقدرات. وتمرير الحلقة الثانية من اتفاقية كامب ديفيد التي توقّفت عند الحدود المصرية فقط، واعتقاد (إسرائيل) بأن منظمة التحرير هي التي تعطّل استمرار هذه الاتفاقية. وفوق كل ذلك تغيير الخارطة السياسية للمنطقة، وفرض سياسة كامب ديفيد التي تحقق لإسرائيل نصرًا سياسيًّا وعسكريًّا، وتحقق للولايات المتحدة الهيمنة على المنطقة العربية. وفرض احتلال عسكري إسرائيلي على لبنان لا ينتهي إلَّا بتوقيع معاهدة سلام وتشكيل حكومة لبنانية،

---

[1]– **مقابلة مع سهيل الشنطي.**

[2]– محسن صالح، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني – تعريف – وثائق – قرارات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (د. ت)، ص253.

[3]– عصام الدين فرج، **منظمة التحرير الفلسطينية 1964–1993**. ط1، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998، ص211.

تكون إسرائيل شريكة في اختيار عناصرها، وخلق ظروف جديدة تُخرج الأردن من تردده للإسهام في تكميل عملية كامب ديفيد [1].

ولقد برز العديد من الأحداث التي اعتبرتها (إسرائيل) فرصة ذهبية سانحة، للقضاء على منظمة التحرير عسكريًّا وسياسيًّا في آن واحد وبالأخص في لبنان، حيث الثقل العسكري والسياسي للتواجد الفلسطيني؛ فعلى الصعيد العربي بالذات ظهرت مشاكل عدّة شجّعت (إسرائيل) على شن الحرب منها:

1. فشل القمة العربية التي انعقدت في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1981، والتي تمَّ فيها إطلاق مشروع السلام السعودي (مشروع الأمير فهد)، وتغيّب عنها (9) من رؤساء وملوك الدول العربية، مع رفض سوريا لتلك الخطة [2].
2. انشغال سوريا بأزمتها الداخلية، لا سيما أحداث حماة في شباط (فبراير) 1982 بين الجيش السوري ومؤيدي الإخوان المسلمين فيها [3].
3. تزايد عزلة مصر وانكفائها عن العالم العربي بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد [4].
4. أعطى استمرار وتيرة الحرب المشتعلة بين العراق وإيران فرصة سانحة (لإسرائيل)، كون العراق تُعدُّ من الدول المصنفة ضمن دول المواجهة، ولأنها تمتلك جيشًا ذا وزن كبير؛ فباندلاع تلك الحرب بات الجيش العراقي معطلًا عن المواجهة مع (إسرائيل).
5. التخطيط لتدويل الأزمة اللبنانية، بهدف الابتزاز السياسي محليًّا وعربيًّا [5].
6. تمزّق الساحة اللبنانية تمامًا.
7. وجود الانعزاليون اللبنانيون المتعاونون مع (إسرائيل)، كما ثمة أطراف أخرى جاهزة للتعاون معها أيضًا.

---

[1]– يوسف حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (6)، ص22–24.

[2]– موشيه ماعوز، **سوريا وإسرائيل**، ترجمة: لينا وهيب، ط1، عمّان، دار الجليل للنشر، 1998، ص184.

من المعلوم أن وكالة الأنباء السعودية نشرت في 7 آب (أغسطس) 1981 تصريحًا للأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية، ضمّنه مشروعًا لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

يوسف حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (8)، ص9.

[3]– دانيال بابيس، **ما مدى أهمية منظمة التحرير الفلسطينية**، ط1، شؤون استراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، 1983، ص20.

[4]– زاهر زكار، **الغزو الإسرائيلي للبنان 1982 بين الأهداف والنتائج**، ط2، غزة، مركز الإشعاع الفكري، 2004، ص82.

[5]– عبد الرحمن، **منظمة التحرير**، ص352–356.

8. كانت المحاور العربية متصارعة، وتفتقر جميعها إلى الفعالية [1].

ومهما يكن من أمر؛ فإن القضية الفلسطينية التي همّشتها إدارة الرئيس الأمريكي (رونالد ريجان) لم تعد تتمتع بصفة الأولوية التي طالما جعلتها محور هموم منطقة الشرق الأوسط. فالمشروع الأمريكي في المنطقة بدأ يتداعى جملةً وتفصيلًا، بسبب العلاقة الأمريكية الحميمة والخاصة مع (إسرائيل)؛ فالولايات المتحدة عجزت عن أن تقدّم للعرب ولإسرائيل صيغة للتعاون [2].

فقد بات معلومًا أن (إسرائيل) ومن ورائها (ألكسندر هيج) وزير الخارجية الأمريكي قررت الوصول إلى بيروت، وتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير وقطع رأسها؛ فاتفاقية كامب ديفيد غيّرت وجهة مصر من الشرق إلى الغرب، وبات في متناول اليد لدى المخطط الاستراتيجي لحلف الأطلسي جميع الشروط لإعادة احتواء كل المنطقة، عبر إزالة العامل الفلسطيني من المعادلة الإقليمية؛ كشرطٍ إسرائيلي للتعامل مع المنطقة، ولتحقيق حلم الدولة الآمنة المتوسعة. وهكذا، جاء الهجوم الإسرائيلي عام 1982 والذي كان مقررًا له أن يصل إلى بيروت قبل أن يبدأ [3]. وقد جاء ذلك العدوان بعد عدة متغيّرات شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى خروج مصر كأكبر دولة عربية من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، منها الحرب العراقية الإيرانية التي اشتعل أوارها في صيف عام 1980، والتي جزّأت العالم العربي إلى مجموعتين، إحداهما: تؤيد العراق، والأخرى: تؤيد إيران. والانقسام القديم الذي بدأ منذ عهد الخمسينيات من القرن الفائت بين الأنظمة العربية المعادية للسياسة الغربية، والأنظمة العربية الموالية لها [4].

---

[1]– يوسف حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (6)، ص22.

[2] – عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص72.

[3]– هاني الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين"، غزة، منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2000، ص323؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص193–194.

[4]– إميل توما، **منظمة التحرير الفلسطينية**، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986، ص162.

الفصل الثامن

المتغيّرات السياسية في القضية الفلسطينية (1984-1986)

أولًا: من الانشقاق الداخلي الفلسطيني إلى البحث عن تسوية سلمية

إن الخلافات الفلسطينية الداخلية حول الموقف من الأنظمة العربية، أدّى إلى تصدُّع صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان؛ ففي الوقت الذي استمر به العديد من قادة حركة فتح بدعم وتأييد حملة (عرفات) الدبلوماسية لكسب دعم الأنظمة العربية، من أجل تعديل خطة الرئيس (ريجان)، ذلك التعديل الذي يؤدّي إلى إقامة (كيان) ذي حكم ذاتي في الضفة الغربية. أصرَّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعدد كبير من مقاتلي التنظيمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح، وعلى أهمية محاربة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن الجبهتين الشعبية لتحرير فلسطين والديمقراطية لتحرير فلسطين قد امتنعتا عن دعم المنشقّين على حركة فتح، إلَّا أن مدى الانقسامات داخل فتح نفسها أثّر على درجة الانقسام التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل، حول مسألة الموقف من الأنظمة الرسمية العربية، وحول مسألة مواصلة الكفاح المسلح [1].

ومن المعلوم أن رفض الأردن قبول الدور الذي خصصته له اتفاقيات كامب ديفيد، سمح بتحسين العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير؛ فالأردن كان يحظى بحقٍّ دولي معترف به على الضفة الغربية من خلال القرارين الدوليين (242) و(338)، ويشارك بطرق شتّى في إدارة الأراضي المحتلة. وكانت (مبادرة ريجان) قد أكّدت مرة أخرى أهمية الأردن، غير أن الملك (حسين) لم يكن بإمكانه التحرّك بمفرده، لأنه يُدرك الحاجة إلى كفالة فلسطينية تسمح له بالمشاركة المحتملة في عملية السلام. ولذلك؛ فإن اتفاقًا مع منظمة التحرير سيسمح له بالحدِّ من إمكانية زعزعة نظام حكمه داخليًا، في حين أن (مبادرة ريجان) تمنحه حماية أمريكية في وجه التهديدات الإسرائيلية [2].

---

[1]- باميلا آن سميث، **فلسطين والفلسطينيون، 1876-1983**، ترجمة: إلهام بشارة الخوري، ط1، دمشق، دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1991، ص229.

[2]- لورانس، **اللعبة الكبرى: المشرق العربي والأطماع الدولية**، ص489.

وكان (عرفات) قد توجّه إلى عمَّان في تشرين الأول (أكتوبر) 1982 ورسّخ مصالحته مع العاهل الأردني، وأُقيمت بناءً على ذلك سلطات تنسيق بين الجانبين، ثمَّ في كانون الأول (ديسمبر) تمّت المصادقة على اتحاد فلسطيني أردني في المستقبل. أما آنيًّا فقد تمَّ الاتفاق على تشكيل وفدٍ مشترك بين المنظمة والأردن، أو على مشاركة فلسطينية في وفدٍ تشكّله الجامعة العربية للتفاوض مع (إسرائيل) [1].

ثانيًا: المحور الفلسطيني الأردني المصري وطرق بوابة واشنطن للاعتراف بمنظمة التحرير

يرى الدكتور (إبراهيم أبراش)، أن السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجّه إلى مصر وإنهاء القطيعة مع النظام المصري، يعود للاتصالات الأمريكية الفلسطينية التي جرت في نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان علم 1982، من خلال المبعوث الأمريكي (اللبناني الأصل) (فيليب حبيب). ففي هذه الاتصالات قدّمت الإدارة الأمريكية وعودًا للفلسطينيين بأنه في حالة خروج قوات منظمة التحرير من لبنان، فسوف تنظر واشنطن بالاعتراف بالمنظمة، وبتحريك العملية السلمية من جهة. ومن جهةٍ أخرى؛ فإن المنظمة صُدمت بسلبية موقف أنظمة الصمود والتصدي وخصوصًا سوريا، وشعر ياسر عرفات بأن العرب خذلوه. ومن هنا، قرر خوض خيار التسوية السلمية وكانت مصر البوابة المناسبة لذلك، نظرًا لتوقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل ولعلاقاتها المتميزة مع واشنطن [2].

كما ويرى الكاتب (محسن الخزندار)، أن عوامل سياسية وعسكرية ومتغيّرات عدة في المواقف السياسية حول القضية الفلسطينية، أقنعت (عرفات) رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بأن العودة للحاضنة المصرية بعد خروجه من طرابلس عام 1983، هو أفضل البدائل الممكنة لمنظمة التحرير على ضوء الوقائع والمعطيات السياسية والعسكرية والجماهيرية المحلية والعربية والدولية ومنها [3]:

1. مواجهة التحديات الجديدة في إدارة الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة.
2. الحفاظ على كوادر منظمة التحرير والتنظيمات الفدائية وأفرادها التي كانت ما تزال متمركزة بشرق لبنان وشماله.

---

[1]– المرجع السابق، ص489.

[2]– **مقابلة مع إبراهيم أبراش** بتاريخ 2011/11/26.

[3]– **مقابلة مع محسن الخزندار** بتاريخ 2011/10/18.

3. كان لا بد لمنظمة التحرير من الحفاظ على علامة متميّزة مع الحكومة المصرية، حيث إن الظروف الدولية مهيأة بقوة للاعتراف بمنظمة التحرير كطرفٍ أساسي لا يمكن تجاوزه، للوصول إلى حل لأزمة الشرق الأوسط، ولا بد من الدعم المصري والسياسي لما تحظى به مصر من قوة إقليمية ودولية.
4. وعندما اختار (عرفات) الحاضنة المصرية، فإنه كان يخطط لإعادة إطلاق استراتيجية ودبلوماسية فلسطينية غير مسبوقة في تاريخ السياسات الفلسطينية.
5. إن فقدان منظمة التحرير للقاعدة الجغرافية التي قامت عليها كينونتها في المنفى بعد خروجها من طرابلس عام 1983، والتي خسرت بخروجها مقر القيادة في لبنان، مما أدى إلى تدمير القسم الأكبر من البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير، ولذلك سعى (عرفات) لإجراء مصالحة مع مصر، مضحيًا بمرتكزات أساسية يعتمد عليها وأهمها الدعم العربي والدعم السوفيتي.

لقد كانت المحادثات بين (عرفات) و(حسين) شاقة ودقيقة، لأنها تمّت وسط أحداثٍ سريعة الوقع، جرت في الشرق حيث المأساة اللبنانية، وفي منطقة الخليج حيث الحرب العراقية الإيرانية التي دخلت مراحلها الحاسمة، مما يعني أن تلك المحادثات كانت محكومة في بعض الأوقات بالمضاعفات التي تنجم عن تلك الأحداث والتطورات التي تنتهي إليها. ولكن ذلك لا يمنع من وجود مؤشرات إيجابية انطوت على لقاء عمَّان بين الزعيمين؛ فذلك اللقاء تمَّ بعد الخروج الفلسطيني من طرابلس الذي انتهى بتحلل منظمة التحرير من آخر محاولات الاستقطاب، والسيطرة على قرارها السياسي كما يرى البعض. كما أنه يتم بعد أن تأكّد للقيادة الفلسطينية أن أسلوب العمل داخل المؤسسات الفلسطينية الذي أدّى إلى التوافق المشلول، لا يمكن أن يقود إلى إنقاذ الأرض. وقد كان من المفاجآت الكبرى، أن (عرفات) وجد نفسه ضد الأقلية في اللجنة المركزية لحركة فتح، عندما اجتمعت في الكويت بعد يومين من التوصّل إلى مسوّدة اتفاق عمَّان في نيسان (أبريل) 1983، وكان رأي الأقلية بمثابة الفيتو ضد الاتفاق، كذلك تمَّ اللقاء بين الزعيمين بعد محادثات واشنطن التي أجراها الرئيس المصري والعاهل الأردني مع الرئيس الأمريكي (ريجان) بشأن القضية الفلسطينية [1].

وثمة دروس مستفادة من وراء ذلك اللقاء بين (عرفات) و(حسين)، بيانها كالتالي [2]:

---

[1]– أحمد نافع، **الطريق إلى مدريد**، ط1، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1414هـ (1993م)، ص20.

[2]– المرجع السابق، ص20–21.

1. إن الحل السياسي رغم العامل الدولي المساعد ما زال بيد الجانب العربي، وبالتحديد في يد الأردن ومنظمة التحرير، ذلك أن اتفاق الجانبين على مبادرة مشتركة واضحة المعالم يضع المجتمع الدولي وخاصةً الولايات المتحدة أمام مسئولياته.
2. إن الجانبين يمكنهما الاستفادة من الجهود العربية وخصوصًا من قِبل مصر والسعودية والمغرب، آخذين في الاعتبار أن القرار لهما وحدهما، وأن دور الآخرين هو الدعم الكفيل بإيجاد الإطار الملائم لمفاوضات حل القضية الفلسطينية، إذ يجب ألَّا يغيب عن البال أن هدف المحادثات بين الأردن والمنظمة، لا يخرج عن كونه محاولة للمزج بين المبادرات المطروحة أملًا في التوصّل إلى الإطار المناسب.
3. إن على الجانبين أن يعملا باتفاقهما على اختبار مواقف الإدارة الأمريكية وبصفة خاصة تجاه منظمة التحرير، وكان الملك (حسين) قبل صدور بيان 10 نيسان (أبريل) 1983، الذي أعلن فيه أنه لن يتفاوض منفردًا نيابةً عن أحد قد بعث إلى الرئيس الأمريكي برسالة خاصة من 5 صفحات، يحدد فيها أسباب الفشل ومنها:

- إن خطة الرئيس (ريجان) باستبعادها المنظمة عن عمد لم تعطِ (لعرفات) وزملائه الواقعيين، سوى دافع ضئيل لمساندتها.
- إن فشل الإدارة الأمريكية في حمل إسرائيل على سحب قواتها من لبنان قد نسف بقوة مصداقيتها في العواصم العربية.
- وأخيرًا، معارضة السوفييت المباشرة للخطة، والعمل المتواصل ضدها من جانب سوريا.

وحسب قول الدكتور (إبراهيم أبراش): فإن القيادة الفلسطينية، كما أعادت علاقاتها مع مصر فقد فعلت الشيء نفسه بالنسبة لتحسين علاقة المنظمة بالأردن. فقد أدرك (عرفات) أن أنظمة الصمود والثورية بدأت قوتها تضعف وتفتر، كما وأخذت مواقفها من فلسطين بالتراجع؛ فهي لم تسمح بتمرير نهج التسوية حتى لا يتم الكشف عن أيديولوجياتها وشعاراتها. وعليه، كانت الأردن كمصر أصدقاء واشنطن، وموقعهما الجغرافي ضروري ولا غنى عنه لأي تحرك سياسي في ظل التسوية [1].

فجاء نتيجة التوجّه إلى الأردن أن قاد التحالف بين منظمة التحرير والأردن إلى التوصّل إلى اتفاق استراتيجي دبلوماسي مشترك، أدى إلى تلبية الشروط الأمريكية المتعلقة بمشاركة

[1]– **مقابلة مع إبراهيم أبراش.**

الفلسطينيين في عملية السلام. وكانت للأردن مصلحة وغاية في التنسيق مع منظمة التحرير لعدة عوامل محلية وإقليمية أهمها: السياسة الإسرائيلية، فبعد أن جاء تصريح (آرئيل شارون) عام 1982، بأن الأردن هي فلسطين، وكذلك تصريحه عام 1984 بأن الضفة الشرقية لنهر الأردن ملكٌ لإسرائيل وسيستوطنها اليهود، أو بعبارةٍ أخرى فحواها أن الأردن هي فلسطين، وكذلك ما سبقتها من تصريحات صادرة عن وزراء إسرائيليين. لذا، سعت الأردن حثيثًا لتنشيط عملية السلام بعد عام 1982 عبر الولايات المتحدة، واعتبرته في سلم الأولويات الضرورية لأمن واستقرار الأردن، ولاستباق التهديدات الإسرائيلية [1].

ويبدو أن ذلك اللقاء المهم فجّر من جديد الخلافات الفلسطينية العربية من جهة، والخلافات الفلسطينية الداخلية من جهةٍ أخرى؛ فقيادة حركة فتح كانت قد فوجئت بتلك الزيارة وبذلك اللقاء، حيث أدانتها اللجنة المركزية لحركة فتح ووصفتها بأنها خطوة في غير وقتها [2]. وبالتالي: فإن عملية الانشقاق التي حدثت في أروقة حركة فتح، وما تبعها من بلبلة عسكرية وسياسية في منظمة التحرير كانت قاسية وسلبية وضارة ومحبطة؛ مما أفقد قيادة المنظمة أسلحتها الرئيسة وأوجدت لها المبررات والذرائع لتحتمي بها في ولوجها ساحة الحلول السلمية، بما فيها من تنازلات وتخلّ عن كثيرٍ من الثوابت والمنطلقات الثورية التي بدأت بها طريقها النضالي عام 1965 [3].

أما (إسرائيل) من ناحيتها فقد رحّبت بالقرار الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر واعتبرته تطورًا ايجابيًّا، إذ ليس من مصلحتها أن تكون مصر في عزلة في العالم العربي، وأن من شأن هذه الخطوة، أن تؤدي إلى مساعٍ جديدة ربما بواسطة الولايات المتحدة وبمبادرةٍ منها، تستهدف تحقيق اتفاق سلام على الحدود الشرقية لها، كما ربطت أوساط إسرائيلية هذه الخطوة، بتصريح الرئيس (ريجان) حول تمسّكه بمبادرته السلمية التي أعلنها في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1982. أما الموقف الأمريكي فقد ظهر في تصريحٍ أذاعه وزير الدفاع الأمريكي (كاسبر واينبرجر)، بعد زيارة قام بها في بعض دول منطقة الشرق الأوسط. فقد جاء في تصريحه ثلاثة مؤشرات إيجابية: رغبة الحكومة الإسرائيلية في الانسحاب من لبنان، وخطوة الأردن الجريئة والشجاعة في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة

---

[1] – **مقابلة مع محسن الخزندار**.

[2] – "**ياسر عرفات من الثورة إلى الدولة**"، ج2، 24 آذار (مارس) 2009، وكالة سما للأنباء؛ www.samanews.com/index.php?act=show&id=17924

[3] – **مقابلة مع سهيل الشنطي** بتاريخ 2011/1/18.

والعراق. ومما عمَّق هذا الموقف الأمريكي، ما قاله الرئيس (ريجان) بعد أكثر من شهر في مقابلةٍ صحفية مع صحيفة (واشنطن بوست): أن بين التطورات المشجّعة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تدل على أن دولًا عربية أخرى ستحذو حذو مصر وتدخل في مفاوضات سلام مع (إسرائيل)، قرار الملك الأردني (حسين) استئناف علاقاته الدبلوماسية مع مصر، وقرار منظمة التحرير عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمَّان وليس في دمشق، واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق [1].

ويبدو أن السياسة التي عملت الإدارة الأمريكية على تطبيقها في منطقة الشرق الأوسط، كانت مبنيّة على تدجين المعتدلين العرب –حسب وصفها –في صياغة وتأييد وتشجيع خطة ناجعة، لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قيام كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يرتبط بالأردن بشكلٍ ما؛ فبدأ الأردن ومنظمة التحرير بتشجيعٍ من مصر والسعودية استكشاف المدى الذي يمكن أن تذعن فيه القومية الفلسطينية، لتفضيل واشنطن لِما يُسمى بالخيار الأردني [2].

ويبدو أن الجهود العربية قد بدأت تؤتي أُكلها وأتت بعض ثمارها بالفعل في تشرين الثاني (نوفمبر) 1984، عندما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني بعمَّان في دورته السابعة عشرة، وكانت مصر قد بذلت جهدًا ملموسًا لترتيب ذلك الاجتماع، حيث أيّد المجلس الوطني من حيث المبدأ، عقد اتفاقٍ بين منظمة التحرير والأردن على وضع ترتيب كونفدرالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، يُستخدم بدوره أساسًا لسلامٍ عن طريق التفاوض [3].

وكان العاهل الأردني قد طرح على المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة السابعة عشرة، مبادرته التي تقوم على أساس نوع من الوحدة بين الأردن والكيان الفلسطيني المقترح، وذلك بناءً على المعطيات والمتغيّرات الموجودة على الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، مما يعني ضرورة التمسّك بالقرار (242)، باعتباره مدخلًا لأي تسوية سلمية عادلة تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وأنه الإطار الذي تجري ضمنه المفاوضات وليس شرطٌ مُسبق، وبضرورة انعقاد

---

[1]– توما، **منظمة التحرير**، ص187.

[2]– تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص218–219.

[3]– المرجع السابق، ص241–242.

مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تحضره الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، وبقية الدول ذات العلاقة في الصراع العربي الإسرائيلي بما فيها منظمة التحرير [1].

ويبدو أن العاهل الأردني كانت له نظرة ثاقبة للمستقبل؛ فهو كان قد تقيّد من قبل بقرار القمة العربية في الرباط عام 1974، الذي أعطى منظمة التحرير الحق الوحيد والحصري في تمثيل الشعب الفلسطيني. ومن هنا، كان تعاون الأردن مع المنظمة لازمًا لاستكشاف إمكانات خطة السلام الأمريكية التي طرحها الرئيس (ريجان) عام 1982. وكان من المتوقّع أن تقلل شرعية المنظمة الذائعة الصيت بين كل من العرب والفلسطينيين، من المعارضة لمشاركة الملك (حسين) في عملية السلام من جانب الدول العربية الراديكالية والرافضين الفلسطينيين. ويضاف إلى ذلك، أن مشاركة المنظمة في أي مفاوضات من شأنها، أن تمهّد الطريق إلى مرونةٍ أكبر بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة؛ فالعاهل الأردني كان يُدرك أنه في حالة التوصّل إلى تسوية سياسية نهائية، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تصرُّ على الاحتفاظ ببعض الأراضي التي استولت عليها عام 1967 ولا سيما حول مدينة القدس، ومنظمة التحرير بما أنها تتحدّث باسم الشعب الفلسطيني تستطيع أن تُمهر بخاتمها الموافقة على تنازلات من هذا القبيل، وهو ما لا قِبل للأردن به [2].

وفيما يخص اقتراح الملك (حسين) الخروج بمبادرة أردنية فلسطينية لإجراء مفاوضات سلمية على أساس قرار مجلس الأمن (242)، وغياب رفض قاطع من دورة المجلس الوطني في عمَّان وإحالتها إلى اللجنة التنفيذية للبت فيها، فإنها تُعد مصيدة خطيرة لإيقاع منظمة التحرير فيها. ويبدو أن العاهل الأردني لم يتوانَ في استغلال الوقت، فبعد انتهاء الدورة زار القاهرة في مطلع كانون الأول (ديسمبر) 1984، وردد في خطابه أمام مجلس الشعب المصري اقتراحه، ثمَّ أصدر مع الرئيس المصري بيانًا مشتركًا، أعرب فيه الجانب المصري تأييده للصيغة الأردنية الفلسطينية التي طرحها العاهل الأردني أمام دورة عمَّان للمجلس الوطني، ودعا جميع الدول العربية إلى إعلان تأييدها ودعمها لتلك الصيغة [3].

---

[1]– منير الهور؛ طارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947–1985**، ط2، عمّان، دار الجليل للنشر، 1986، ص23.

[2]– إميل ساحلية، **الأردن والفلسطينيون**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص417.

[3]– المرجع السابق، ص191–193.

ثالثًا: اتفاق عمّان (اتفاق المصالح المتعارضة)

كان التيار الرئيسي في منظمة التحرير قد تعرّض لخيانات شتّى من جانب الأنظمة العربية الرسمية: المصرية والسورية والسعودية؛ لذلك فإن الأمر حتّم عليهم التذرّع بالاعتماد على الذات، مما يعني ضرورة الاعتماد بصورة أكبر على الفلسطينيين الخاضعين تحت الاحتلال، والسعي لتحقيق تسوية سلمية تدخل تطلعاتهم في حسابها، وإعادة العلاقات مع الأردن بحيث تستطيع المنظمة بصورة أوثق الاقتراب من الأراضي المحتلة، وتنسيق الدبلوماسية مع الأردن، وكان نتيجة ذلك أن قبلت المنظمة بالخيار الأردني [1].

وكان (ياسر عرفات) قد توصّل والملك (حسين) إلى مشروع الاتفاق الأردني الفلسطيني في 21 شباط (نوفمبر) 1985، ورغم أن التفاصيل الكاملة لذلك الاتفاق لم يُكشف عنها، فإنه أكّد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأن الفلسطينيين سيمارسون ذلك الحق عندما يتمكّنون والأردنيين من تحقيق اتحادٍ كونفدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية المرتقبة. وأكّد الاتفاق على حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والعمل على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة، والدعوة إلى مفاوضات سلام تحت مظلة مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمات العضوية في مجلس الأمن، وسائر أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك [2].

وكان الشيء الذي لا يمكن إخفاؤه هو استمرار التزام (عرفات) بهدف الدولة الفلسطينية، بينما كان العاهل الأردني يأمل من ناحية أخرى في كسب قبول الفلسطينيين لشيء أقل تحت مظلة كونفدرالية. وقد أضعف هذا الخلاف الجوهري، الانسجام الظاهر الذي كان يسود عندما اجتمع الزعيمان في شباط (فبراير) 1985. فقد كانت منظمة التحرير تتصوَّر أن المؤتمر الدولي ساحة ذات سلطات مُلزمة، وأنه سيكون ترتيبًا متكافئًا والدور الأمريكي في وضع صيغة للسلام. بينما كان الأردن مستعدًّا للمضي إلى أبعد من ذلك لكي يرى الولايات المتحدة كوسيط، كما كان أيضًا أكثر استعدادًا لاعتبار المؤتمر مجرد إطار عمل لمفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة. ويُضاف إلى ذلك، أنه بينما كان استعداد منظمة التحرير لقبول القرارين: (242) و(338)

---

[1]– المرجع السابق، ص391–392.

[2]– لمزيد من التفاصيل، انظر: **نص اتفاق عمّان (11 شباط (فبراير) 1985)**؛ هالة مصطفى، "**الفلسطينيون أمام الحل الأردني**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 82، 1985، ص36؛ تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص242؛ ساحلية، **الأردن والفلسطينيون**، ص418–429؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص496.

مشروطًا باعتراف متبادل من الولايات المتحدة وكذلك (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فإن الأردن حثّت على قبول القرار كخطوة رئيسية نحو بدء مفاوضات رسمية [1].

ويبدو أنه تمَّ الاتفاق بين الزعيمين على اختيار الأعضاء الفلسطينيين الذين سوف يشاركون في مفاوضات السلام مع الأردن، خلال انعقاد اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، والاتفاق على أنه في حالة نجاح الملك (فهد) عاهل المملكة العربية السعودية في إقناع الإدارة الأمريكية بمقترحاته، فإن على المنظمة القيام بخطواتٍ متقدّمة نحو المقترح الأمريكي المبني على الاعتراف المتبادل. وأن يقوم العاهل الأردني فيما بعد بزيارة الجزائر، وعرض الاتفاق الأردني الفلسطيني على الرئيس الجزائري (الشاذلي بن جديد)، والسعي لديه للتدخّل لإقناع بقية الدول العربية بأهمية الاتفاق لِما فيه من مصلحة للقضية الفلسطينية [2].

وكانت للخيار الأردني أربع مشكلات، تبيّن فيما بعد أنها جميعًا تستعصي على التذليل وهي [3]:

1. إنه أدّى إلى انشقاق سافر في صفوف الفلسطينيين، مما أدّى إلى امتصاص قوة منظمة التحرير ومصداقيتها.
2. إنه أثار ثائرة النظام السوري الذي كان في وسعه أن يجادل وبصورة معقولة، بأن المنظمة تنحو نحو إجراء تسوية منفصلة تحت إشراف الولايات المتحدة تمامًا، كما فعل الرئيس المصري (أنور السادات) من قبل.
3. كان للملك (حسين) أهدافه الخاصة من الارتباط بهذا الترتيب، وهي أهداف تتعارض تعارضًا تامًّا مع أهداف الفلسطينيين.
4. إنه في حين منظمة التحرير ربما رغبت في التحرّك صوب تسوية تشترك فيها مع الأردن، إلَّا أن أيًّا من (إسرائيل) أو الولايات المتحدة لم تُبدِ اهتمامًا بهذه الصيغة في أي وقتٍ من الأوقات.

وقد اعتبر البعض أن الاتفاق الأردني الفلسطيني جاء كأهم حدثًا سياسيًّا باعتباره نصف الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية، حيث إن قيامها يتطلّب توقعين: **عربي** يوقعه الأردن، **ودولي**

---

[1]– تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص242.

[2]– الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، ص231.

[3]– رشيد الخالدي، **منظمة التحرير الفلسطينية**. في: وليام كوانت (محرر)، **كامب ديفيد بعد 10 سنوات**، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1410هـ (1989م)، ص392.

توقعه إسرائيل [1]. بينما يرى البعض الآخر، أن التوقيع على ذلك الاتفاق يُعدّ تنازلًا جزئيًّا عن شرعية التمثيل التي قاتلت القيادة الفلسطينية طويلًا لأجلها، وبدا أن هنالك استغلالًا لشرعية منظمة التحرير في التنازل عمَّا يشكّل أساس شرعيتها؛ كممثلٍ للفلسطينيين ومجسّد لهويتهم الوطنية. فقد وافقت تلك القيادة على حضور أي مفاوضات للتسوية ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، وارتبط بتوقيع هذا الاتفاق رجوع للحديث عن الكونفدرالية التي بدت للكثير صيغة أخرى لمشروع المملكة العربية المتحدة [2].

وبالتالي: فقد بدا اتفاق (حسين – عرفات) كخطوة رئيسية نحو الحل السلمي، ولكنها كانت محفوفة بالأخطار؛ فقد فضّل الملك (حسين) استعادة الضفة الغربية من دون (عرفات)، لكنه كان في الوقت نفسه بحاجةٍ إلى تحالف مع منظمة التحرير؛ لإضفاء الشرعية على طموحاته في أعين العالم العربي، وكذلك لدى سكان الضفة الغربية الذين لا يزال معظمهم موالين (لعرفات). ومن جانبه، كان (عرفات) زعيم حركة فتح لا يُكنُّ ودًّا تجاه الملك (حسين)، ولكنه كان يرى فيه وسيلة ممكنة ليكسب من خلاله الدعم الأمريكي لمنظمة التحرير، والمشاركة في عملية التفاوض. ولذلك؛ فكلاهما كان يريد استخدام الآخر كمطية للوصول إلى مبتغاه بطريقته، وكلاهما رأى أن الموافقة الأمريكية على اتفاقهما، هي وسيلة لوقف بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية التي تزرع في الأراضي المحتلة. ولكن مناورة عرفات كانت مقتصرة على التزامات قد لا تأتي له، فقال: إنه لن يعترف صراحةً (بإسرائيل) قبل أن تعترف به بصفته رئيسًا لمنظمة التحرير، والقبول بها في الساحة الدبلوماسية الدولية، حتى لا يتأثّر موقفه داخل مؤسّسات وأُطر منظمة التحرير. وبالتالي: فإنه لن يأخذ زمام المبادرة للقبول بالقرار (242) الذي تُصر واشنطن صراحةً عليه، وهو شرط مسبق للنظر في إجراء حوار مع منظمة التحرير، ناهيك عن مشاركتها في الجهود الدبلوماسية [3].

ومع ذلك؛ فإن اتفاق عمَّان يُعد بحق تطورًا عربيًّا مهمًّا، حيث قدِّم الخطوة الأولى التي انتظرها مؤيدو الحق العربي في العالم كله، لتوليد قوة الدفع اللازمة لاستئناف عملية السلام. كما أنه يقدّم بشكلٍ لا يكتنفه أي لبس أو غموض إرادة واضحة على التوجّه نحو السلام، وفقًا للأسس التي ارتضاها المجتمع الدولي سبيلًا لحل مشكلة الشرق الأوسط، وتطبيقًا للقرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية. وقد تجلّت تلك الإرادة الواضحة في المبادئ التي انطوى عليها اتفاق

---

[1]– الحسن، "**حركة فتح، المسيرة والجذور**"، بحث ضمن الندوة الفكرية السياسية "، ص328–329.

[2]– أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص35.

[3]- Smith, op. cit, p. 285.

عمَّان، ثمرة الحوار الذي جرى على أعلى المستويات بين طرفين مؤهلين شرعيًّا للتوصّل إلى مثل ذلك الاتفاق. وكان الاتفاق قد حدد المبادئ التي يمكن أن تقوم عليها التسوية على النحو التالي [1]:

1. الأرض مقابل السلام، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة.
2. حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
3. حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ضمن كونفدرالية (اتحاد كونفدرالي)، تنشأ بين هذه الدولة والأردن بعد استرداد الأرض.
4. حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض وفقًا لقرارات الأمم المتحدة.
5. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، على أن تشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
6. يعتمد الطرفان مقررات مؤتمري الرباط عام 1974، وفاس عام 1982، وجميع قرارات القمم العربية الخاصة بالقضية كأساسٍ للسعي المشترك.
7. يُعلن الطرفان قبولهما لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي، مع التأكيد على الالتزام بما يلي:

أ. إن المنظمة أقرّت المبادئ التي اتفق عليها الشعب الفلسطيني ممثلًا في المجلس الوطني الفلسطيني كأعلى سلطة في المنظمة، وهي مبادئ حددتها الدورات المتعاقبة للمجلس وكان آخرها اجتماع عمَّان.

ب. إن السعي لتسوية سليمة لمشكلة الشرق الأوسط وفقًا للأسس التي تضمنها اتفاق عمَّان، إنما يتمشّى مع إعلان جنيف الذي أقرّه جميع الفصائل الفلسطينية، وكانت تلك الفصائل ممثلة في الوفد الفلسطيني برئاسة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، والذي اشترك في المؤتمر الدولي لمساندة الشعب الفلسطيني، والذي عُقد في جنيف فيما بين 29 آب (أغسطس)–7 أيلول (سبتمبر) 1983.

ج. إن الدول العربية بدورها أقرّت تلك المبادئ نفسها في مؤتمر جنيف الذي عُقد تنفيذاً لقرارٍ من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تبنّت الجمعية قرارات

[1]– نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص28–29.

المؤتمر في كانون الأول (ديسمبر) وخاصةً الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

د. إن التحفظات التي قُدّمت على الإعلان الختامي لمؤتمر جنيف كانت شكليّة في معظمها، ولم يتحفّظ من الجانب العربي سوى دولة واحدة هي ليبيا، بينما أبدت 16 دولة أجنبية تحفظات، ترجع أسبابها إلى العلاقات التي تربطها إما بالدول العربية أو بإسرائيل.

وكان الملك (حسين) قد دعا إلى عقد اجتماع أردني – فلسطيني – أمريكي، غير أن العاهل الأردني لم يحدد بالضبط النتيجة التي يسعى إليها، ولم يكن في وسعه إلَّا أن يعتمد على أحد احتمالين: إما أن تُعدّل واشنطن موقفها بشأن الدولة الفلسطينية، أو أن تتنازل منظمة التحرير عن البقية القليلة النهائية من هدفها القومي. ويبدو أن إدارة الرئيس (ريجان) لم يكن همها سوى فصم أواصر عرى العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير، ودفع الملك (حسين) إلى التحرّك بمفرده نحو عقد تسوية مع (إسرائيل) حول الأراضي المحتلة [1].

وكانت دعوة العاهل الأردني لعقد ذلك الاجتماع قد أتاحت الفرصة لإدارة (ريجان) لكي تشترك في اعتبارات إجرائية، مقابل الاعتبارات الجوهرية التي تتعلّق بفرص صنع السلام. وفي نيسان (أبريل) 1985، وافقت واشنطن من حيث المبدأ –رغم اعتراض إسرائيل –على الاجتماع بوفد أردني فلسطيني، على ألَّا يضم أعضاء رئيسيين في منظمة التحرير أو تنظيمات المقاومة الأخرى. ورغم أن المسألة لم تُناقش بصفة مستمرة على أعلى مستويات الإدارة الأمريكية، فإن الدبلوماسيين الأمريكيين برئاسة (ريتشارد ميرفي) مساعد وزير الخارجية لشؤون جنوب غرب آسيا، كرّسوا وقتًا طويلًا لتحديد الفلسطينيين الذين يمكن قبولهم للعمل كمندوبين لمنظمة التحرير بحكم الأمر الواقع من غير أعضائها. وبعد موافقة الإدارة الأمريكية على قبول أعضاء فلسطينيين من خارج المنظمة في الوفد الفلسطيني المقترح، عاد الملك (حسين) إلى الأردن لإجراء مشاورات مع القيادة الفلسطينية. وفي تموز (يوليو)، اتفقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح على عدة مرشحين لمناصب في الوفد المشترك، ومن ثمَّ تمَّ نقل تلك القائمة إلى واشنطن من خلال العاهل الأردني، مع منح الإدارة الأمريكية الحق في اختيار من تشاء من الأسماء الواردة في القائمة. ولكن سرعان ما بدأت الإدارة الأمريكية في التراجع عن موقفها؛ ففي

[1]– تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص244.

تشرين الأول (أكتوبر) بدأ المسئولون الأمريكيون يحاولون إيجاد نهج جديد، بالرجوع إلى خطة الملك (حسين) عن المؤتمر الدولي [1].

ونظرًا للعقبات الأمريكية فلم يتم إحراز أي تقدم يُذكر، على الرغم من الحجج المصرية والأردنية التي قُدّمت (لعرفات)، لكي تكون مقبولة من قبل إدارة الرئيس (ريجان). ويعتقد الكثير أن الولايات المتحدة كانت السبب الرئيسي لحالة الجمود السياسي في المنطقة؛ فتعامل الإدارة الأمريكية مع (مبادرة حسين – عرفات) بعدم مبالاة، مع إملاء الشروط على طرفٍ بعينه وهو الطرف الفلسطيني، جعل تلك الشروط تبدو واضحة في دعم إسرائيل بشكلٍ قاطع، بينما على الطرف الآخر فقد وعد المسؤولون الأمريكيون العرب بأن تكون الولايات المتحدة جديرة بالوساطة، لكن مع عدم عقد مؤتمر دولي كما يطالب العرب، وأن ذلك –من وجهة نظرهم –هو أفضل وسيلة لاستعادة الأرض وتحقيق التسوية. ولقد توهمت معظم دول أوروبا الغربية ذلك مع واشنطن، بما فيها حكومة (مارغريت تاتشر) رئيسة الوزراء البريطانية. ولكسر الجمود السياسي في المنطقة، دعت تاتشر عضوين من حركة فتح وهم أيضًا من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع معها في تشرين الأول (أكتوبر) 1985. وكان هذا القرار قد تمَّ الإعلان عنه في منتصف أيلول (سبتمبر) كبادرة محسوبة، هدفت بريطانيا منها إلى إيجاد مسافة واحدة مع كل من الولايات المتحدة و(إسرائيل)، وهي إشارة واضحة إلى الأمريكيين بالذات الذين كانوا حتى الآن يرفضون التحدّث إلى منظمة التحرير، حتى تتوقف عن وضع العقبات والبدء في صنع السلام في الشرق الأوسط. ولقد أدلت (تاتشر) بهذا التصريح لتشجيع الرئيس (مبارك) والملك (حسين) في محاولاتهم لدعم (عرفات)، وذلك في الوقت الذي كان فيه الزعيمان العربيان في زيارةٍ إلى واشنطن، وفي خطوةٍ غير مسبوقة فإنهما انتقدا علنًا السياسة الأمريكية [2].

ويبدو أن زيارة العاهل الأردني قد هيأت المناخ لأول تعبيرات غير حاسمة من واشنطن عن الاهتمام بالمؤتمر الدولي، ومن ثمَّ تحدّث الملك (حسين) علنًا عن الاختلاف الجوهري بين الفكرة الأمريكية عن المؤتمر وفكرته هو شخصيًّا، بأن الإدارة الأمريكية قدّمت اقتراحًا يتعلّق بالمؤتمر الدولي، يقترح بأن يكون مؤتمرٌ بالاسم فقط، بينما يصرُّ هو على أن تكون للمؤتمر سلطات واضحة. وكان ثمة اختلافٌ آخر مهم حول دور منظمة التحرير في ذلك المؤتمر؛ فالملك (حسين) يرى ضرورة القبول المسبق من جانب المنظمة بالقرارين: (242) و(338)، الذي ينبغي أن يكون كافيًا لتأكيد اشتراكها في المؤتمر. وكانت الإدارة الأمريكية تتمسّك في

---

[1]– المرجع السابق، ص245؛ نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص33.

[2]- Smith, op. cit, p. 286.

البداية، بعدم التزامها بقبول اشتراك المنظمة حتى بمثل تلك الشروط. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) أصدر (ياسر عرفات) تحت ضغطٍ من مصر والأردن بيانًا سُميَّ بإعلان القاهرة، يُعلن فيه تبرُّؤ المنظمة من الإرهاب، وكل أعمال العنف خارج فلسطين. ورغم الوعد ببذل جهود عاجلة لردع أية انتهاكات لهذا الموقف، فقد تمَّ الإعلان "**على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في الأراضي المحتلة**". وقد فسّر المتحدثون باسم المنظمة ذلك، بأنه لا يستبعد القيام بأعمال مقاومة في الأراضي المحتلة أو في (إسرائيل). وكانت الإدارة الأمريكية ترى بأنه عندما تتبنّى المنظمة علنًا قبولها بالقرارين المذكورين، واستعدادها للتفاوض على السلام مع إسرائيل، وأنها تنبذ الإرهاب رسميًّا فإن تلك الإدارة سوف تقبل بتوجيه دعوة لها لحضور مؤتمر السلام. وكان اشتراط الإدارة الأمريكية على المنظمة، بأن تبيّن بوضوح وبشكلٍ علني استعدادها للتفاوض مع (إسرائيل) بشأن السلام. ولمَّا رأت القيادة الفلسطينية أن الإدارة الأمريكية غير جادة في بحثها عن السلام، خصوصًا فيما يتعلّق بتأييد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ورغم الضغوطات الأردنية على المنظمة للقبول بالقرارين المذكورين، فإن (عرفات) رفض ذلك وأصرَّ على موقفه، رغم أن الأمريكيين خففوا فيما بعد من غلواء حدة موقفهم، وأعلنوا إمكانية تأييد صيغة "**الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني**" [1].

ولذلك؛ فإن تردد (عرفات) في الاعتراف (بإسرائيل) قبل أي تسوية تفاوضية كان مناسبًا للولايات المتحدة، فقد فضّل المسؤولون الأميركيون المحادثات الأردنية الإسرائيلية المباشرة دون منظمة التحرير، وبرعاية كان من المفترض أن يقوموا خلالها بالضغط على (إسرائيل)، لتقديم تنازلات إقليمية لتدلل على حسن نيتها للعرب. كذلك؛ فإنهم كانوا يعارضون عقد مؤتمر دولي ليس فقط لمجرد أن منظمة التحرير ستشارك فيه، ولكن لأن السوفييت سوف يشاركون فيه بالضرورة. لذلك؛ فإن إدارة (ريجان) أرادت العمل على السيطرة على دبلوماسية الشرق الأوسط، لعرقلة أي دور سوفيتي في التسوية. أما في (إسرائيل)؛ فإن حزب الليكود من جانبٍ واحد كان يرفض فكرة أي محادثات بشأن الضفة الغربية، كما أن (شمعون بيريز) كان يرفض الخيار الأردني المدعوم أمريكيًا؛ فعمل الليكود والمستوطنين على عرقلة وتقويض احتمالات أي اتفاق [2].

وفي ضوء تراوح أزمة الثقة بين الإدارة الأمريكية والقيادة الفلسطينية، ولمَّا رأى العاهل الأردني أن ليس هناك احتمالات مباشرة للمضي في مبادرة السلام المشتركة، فقد بدت الخلافات

---

[1]– تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص245–247.

[2] - Smith, op. cit, pp. 285-286.

بينه بين القيادة الفلسطينية تبرز مرة أخرى. ففي 21 كانون الثاني (يناير) 1986، اتهم العاهل الأردني (ياسر عرفات) بأنه انتهك تفاهمًا سابقًا بينهما برفض قبول القرار (242)، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية قد وافقت على اشتراك منظمة التحرير في المؤتمر الدولي. لذا، أعلنت الحكومة الأردنية في 19 شباط (فبراير)، أن الملك (حسين) لم يعدْ يمكنه التعاون سياسيًّا مع القيادة الفلسطينية حتى تصبح كلماتهم ملزمة لهم [1]. ولقد رحبت إدارة الرئيس (ريجان) بقرار الملك (حسين)، وأعربت عن رغبتها في رعاية مباحثات إسرائيلية أردنية خاصة [2].

ويبدو أن (عرفات) اكتشف بأنه سيخرج من المولد بلا حُمُّص، وأن العاهل الأردني سيجني بمفرده الثمرة؛ فاضطر إلى التراجُع ممَّا وتّر العلاقات الرسمية الفلسطينية الأردنية، حتى إن الأردن طلب إلى القيادي الفلسطيني (خليل الوزير) مغادرة أراضيه في تموز (يوليو) 1986، وعلى أثر ذلك جدد النظام الملكي في الأردن نشاطه في الضفة الغربية وقطاع غزة لتقوية نفوذه فيهما، مستقويًا بالنفوذ الإسرائيلي وعملاءه، أو اتباعه من بقايا الرموز العائلية والعشائرية الفلسطينية [3].

ومع ذلك لم تكن تلك المحاولة العقيمة بين الأردن ومنظمة التحرير دون فائدة مهمة؛ فعلى الرغم من أن المنظمة وجدت نفسها من جديد منعزلة على المسرح الدبلوماسي. فقد تبيّن المكان المركزي للقضية الفلسطينية، كما أن فكرة مؤتمر دولي قد قبلت به الدول العربية والاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية، وإن تمَّ رفضها بتفاوتٍ في الشدة من قِبل (إسرائيل) والولايات المتحدة، ثمَّ إن النقاش الداخلي لمنظمة التحرير حول الاعتراف بالقرار (242) وبتبعاته، مكّنت من إعادة تحديد السياسة الفلسطينية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي [4].

رابعًا: سياسة التهميش الإقليمي والدولي لمنظمة التحرير

من نافلة القول: إنه بعد رحيل قوات الثورة الفلسطينية من بيروت عام 1982، وطرابلس عام 1983، فقدت منظمة التحرير القاعدة الصلبة التي كانت تقف عليها وازدادت الأعباء المالية، وواجهت صعوبات عدة في استيعاب قوات الثورة وعائلاتهم الذين رحلوا إلى بلدان عدة قبل الانشقاق، حيث ما لبث من غادر بيروت إلى سوريا، أن اضطرَّ للمغادرة والالتحاق بإخوانهم

---

[1]– تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص249؛ لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص500.

[2] - Smith, op. cit, p. 288.

[3]– **مقابلة مع غازي الصوراني.**

[4]– لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص501.

في البلدان العربية الأخرى، ثمَّ ما لبث أن عاد جزء منهم إلى لبنان. كما أن عددًا كبيرًا من كوادر المنظمة، آثروا الهجرة إلى بلدان أوروبية نتيجةً للإحباط وخصوصًا بعد الخروج من طرابلس، نظرًا للأعباء المالية التي تراكمت على المنظمة. ولذلك؛ بات العمل المقاوم ضد إسرائيل من تلك البلدان صعب للغاية، نظرًا لبعدها عن الحدود الفلسطينية. وبالتالي: كان لا بد من عودة جزء من قوات الثورة الفلسطينية إلى الساحة اللبنانية، غير أن أمر العودة لم يكن بالأمر اليسير فقد كان ثمة شبه إجماع من القوة الفاعلة في الساحة اللبنانية برفض عودة قوات منظمة التحرير إلى لبنان، وعدم السماح للمنظمة بأن يكون لها أي دور سياسي أو قوات متواجدة على الأرض. وكان حلفاء المنظمة من الفصائل اللبنانية قد تمَّ ضربهم من قِبل سوريا أو هُمّشوا، ومن تبقّى منهم لم يستطع تأييد قوات المنظمة علنًا، وكانوا في بعض الأحيان يقومون بتقديم الدعم اللوجستي سرًا فقط، فكانت كلًّا من تلك الأطراف التالية ذكرها ولأسباب متباينة لا ترغب بعودة تلك القوات إلى الساحة اللبنانية وهم:

1. **سوريا:** التي كانت تفرض سيطرتها على شمال وشرق لبنان وبيروت وحتى نهر الأوّلي بداية حدود مدينة صيدا في الجنوب اللبناني، حيث كانت قواتها تعتقل وتطارد كل من تسميهم آنذاك بالعرفاتيين (أنصار عرفات).
2. **حركة أمل الشيعية:** التي كانت تسيطر على جنوب لبنان باستثناء مدينة صيدا ومخيماتها والضاحية الجنوبية من مدينة بيروت، حيث لم تسمح بتواجد قوات لمنظمة التحرير في بيروت، وقامت بحرب المخيمات في بيروت كذلك عامي (1985–1986)، ومنعت قوات المنظمة من التمدد جنوبًا باتجاه الحدود الإسرائيلية.
3. **حركة فتح الانتفاضة:** التي منعت قوات المنظمة من التواجد في مخيمات الشمال والبقاع ومخيمات بيروت، وفيما بعد قصفت مخيمات بيروت وأخرجت منها قوات حركة فتح بدعمٍ سوري، ثمَّ توجّهت تلك القوات إلى مدينة صيدا ومخيماتها.
4. **قوات أنطوان لحد المدعومة من إسرائيل:** التي كانت تسيطر على ما عُرف بالشريط الحدودي الذي يحمي الحدود الإسرائيلية، ويمتد إلى شرق قرى مدينة صيدا.
5. **القوات اللبنانية المسيحية:** التي كانت تسيطر على بيروت الشرقية وقتذاك، والتي كان لها موقف مسبق من منظمة التحرير على أثر الحرب الأهلية، وإن كان ذلك لا يمنع في بعض الأحيان بعض كوادر المنظمة، من الدخول إلى لبنان عن طريق بيروت الشرقية للمرور إلى بقية الأراضي اللبنانية، وذلك بالتنسيق مع الحكومة

اللبنانية التي كان لها علاقة جيدة مع بعض الأطراف المسيحية المسيطرة على المنطقة الشرقية من بيروت، على خلفية التناقض مع سوريا.

6. **(إسرائيل)**: التي كانت راضية تمام الرضا عن وجود تلك السدود الخمسة الآنفة الذكر، والتي كانت تحول بينها وبين قوات منظمة التحرير من العودة إلى جنوب لبنان.

وبقي الإشارة إلى أن الأزمة اللبنانية، وما ترتّب عليها من تداعيات خطيرة على القضية الفلسطينية قد وضعت أوزارها نهائيًّا، بعدما تمَّ التوقيع بين الفرقاء اللبنانيين على اتفاق الطائف برعاية سعودية في 30 أيلول (سبتمبر) 1989. وفيما يخص اللاجئين الفلسطينيين فقد جاء الاتفاق ليلغي الحق في الملكية العقارية، وأُزيلت من النقاش مسألة السماح بحق العمل والضمان الاجتماعي، كما أُبعدت قضية نشر الأمن اللبناني في المخيمات بعزلها عن بقية الأحياء اللبنانية؛ فأدّى ذلك كله إلى هجرة واسعة للفلسطينيين خصوصًا من مقاتلي حركة فتح إلى الخارج بحثًا عن حلول لتلك المشكلات، بعد أن قدّم مئات المقاتلين طلبات بحق اللجوء السياسي إلى الدول الإسكندنافية وغيرها من الدول الأوروبية. ومع وجود الأزمة المالية الحادة التي عانت منها منظمة التحرير، وموجة الانتقادات الواسعة فيما يتعلق بالفساد المالي، وسوء الإدارة والهيمنة، والشللية، والقرارات الفردية، ووجود مخالفات ضخمة في كل أنشطة المنظمة؛ فانكمش العدد الديموغرافي الفلسطيني الموجود باستمرار على الأراضي اللبنانية، بما يُقدّر ما بين 175 و225 ألف نسمة بدلًا من المتعارف عليه تسجيلًا والبالغ 400 ألف لاجئ ونيّف [1].

كما أن اتفاق الطائف لم ينص على أي بندٍ يخص وضع الفلسطينيين في لبنان، إلَّا من خلال النص الذي يدعو إلى حل ونزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية، حيث أكّد مسئولون فلسطينيون، بأن الفصائل الفلسطينية في لبنان سلّمت بعد قرار حل الميليشيات اللبنانية عام 1991 إلى الجيش اللبناني كافة الأسلحة الثقيلة، ما يعني أن الفصائل ستحتفظ فقط بالسلاح الخفيف، الذي يبرر الفلسطينيون حمله بتمسّكهم بالمقاومة ومواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل عليهم في لبنان. ويُضاف إلى ذلك، أن السلطات اللبنانية رفضت توطين اللاجئين الفلسطينيين

---

[1]– ألبير منصور، **موت جمهورية**، بيروت، دار الجديد، 1994، ص243؛ سهيل الناطور، دلال ياسين، **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، 2007، ص9؛ أبو رجيلة، **العلاقات الفلسطينية اللبنانية**، ص135–136؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

في لبنان في مقدمة الاتفاق، والذي صار جزءًا من الدستور اللبناني، وأكّدت أنه أمر مستبعد للغاية؛ فالتوطين بات مسألة مرفوضة ويُجمع عليها كافة اللبنانيين وإن تعددت الأسباب [1].

ومهما يكن من أمر؛ فإن القيادة الفلسطينية الرسمية استطاعت لعب دور الحياد نوعًا ما أمام الخلافات التي عصفت بالمنطقة العربية، في الوقت الذي كانت زيارة (عرفات) لمصر عام 1983 من وجهة نظر العرب كسرًا لحاجز المقاطعة العربية لمصر بعد توقيع حكومتها لاتفاقيات سلام مع (إسرائيل)، الأمر الذي أدخل منظمة التحرير في أزمة على المستوى العربي [2].

وكذلك الأمر؛ فإن التوتّر الشديد ساد العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير وصل إلى مرحلة متقدّمة، فحرّضت الحكومة الأردنية (عطا الله عطا الله) (أبو الزعيم) أحد قادة حركة فتح على الانشقاق على حركته، ثمَّ أردفت ذلك بخطوةٍ أخرى أكثر دراماتيكية بطرد (خليل الوزير) (أبو جهاد) القائد الفتحاوي والرجل الثالث في منظمة التحرير، وإغلاق مكاتب المنظمة في الأردن، كما سبق الإشارة [3].

وفي موقفٍ لافت للانتباه، سعت الإدارة الأمريكية و(إسرائيل) خلال ما تبقّى من عام 1986، من تحسين وتلميع صورة العاهل الأردني بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ ففي آب (أغسطس) أعلن الملك (حسين) عن خطة خماسية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبلغ تكاليفها 1,3 بليون دولار كان سيحصل عليها من تبرعات دولية. وقام كل من الأردن وإسرائيل بالتشجيع على إنشاء روابط القرى كمصادر بديلة عن منظمة التحرير، تحل محل القيادة الوطنية ذات الاتجاه الموالي للمنظمة في الضفة الغربية. فقد شهدت أواخر أيلول (سبتمبر) وأوائل تشرين الأول (أكتوبر)، تعيين رؤساء للبلديات العربية في ثلاث مدن في الضفة الغربية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) تمَّ افتتاح فرعٍ من بنك القاهرة عمَّان في مدينة نابلس، وهو أول بنك عربي تسمح إسرائيل بفتحه في الأراضي المحتلة منذ عام 1967. ويبدو أن تلك الخطوة قد أُتخذت على أساس اتفاق سري بين البنوك المركزية في (إسرائيل) والأردن، يسمح بإشراف مشترك على ذلك البنك؛ فأزعجت تلك الخطوة القيادة الفلسطينية كثيرًا، لأن الفلسطينيين بذلك سوف يرون الفوائد المحسوسة التي تستطيع زعامة الملك (حسين) من جلبها لهم، ثمَّ

---

[1] – عمر فارس أبو شاويش، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، موقع دنيا الوطن، 2006/3/23؛
http:// www.pulpit.alwatanvoice.com/content-41157.html

[2] – الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص73–74.

[3] – "**مقابلة مع صلاح خلف**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 164–165، بيروت، 1986، ص4.

تأسّست صحيفة موالية للأردن في القدس. كما وقدّمت الولايات المتحدة مساعدتها لِما أُطلق عليه "**تدابير نوعية الحياة**" القائمة على أساس، أن تحسين مستويات المعيشة سوف يُولّد الاعتدال السياسي بين الفلسطينيين؛ بل وأكثر من ذلك فقد اتخذَّ (شمعون بيريز) رئيس الوزراء الإسرائيلي خطوة أخرى، استهدفت تعزيز موقف العاهل الأردني، وذلك بتأييد فكرة عقد مؤتمر دولي يُستخدم كمظلة لمفاوضات مباشرة [1].

إن تلك التأثيرات والمتغيّرات الإقليمية أدّت إلى إضعاف منظمة التحرير التي وجدت نفسها في عزلة، مما دفعها للاعتماد على نوايا الولايات المتحدة ودول الاعتدال العربي الذي ولَّد بدوره مزيدٍ من الضعف، الأمر الذي أثّر في اختلال موازين القوى المحلية. لذلك؛ فإن منظمة التحرير لم تنعزل عن واقعها الإقليمي؛ بل أثّرت وتأثّرت به وبعوامله المتلاحقة منذ نشأتها، لتجد نفسها في خضم تلك المؤثّرات التي اتجهت بها من وحدانية الكفاح المسلح إلى التساوق مع مشاريع التسوية.

وهنا، يبرز تحول دراماتيكي في الفكر السياسي الفلسطيني، متمثلًا في القبول بالقرار الدولي (242)، وذلك بعد أن كان من المحرمات فلسطينيًّا، ما يعني أن القيادة الفلسطينية بعد خروجها من بيروت أولًا عام 1982، ومن طرابلس ثانيًا بعد أحداث الانشقاق الفلسطيني الداخلي عام 1983، باتت مضطرة –من وجهة نظرها –للتساوق مع الأطروحات السلمية مهما كانت نتائجها وعواقبها السياسية.

---

[1]– تشيرجي، **أمريكا والسلام**، ص250–251؛

Yossi Melman & Dan Raviv, Behind the Uprising: Israelis, Jordanians and Palestinians, Greenwood Press, 1989, pp. 187-200; Smith, op. cit, p. 288.

الفصل التاسع

المتغيّرات السياسية في القضية الفلسطينية (1987-1991)

أولًا: الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وأثرها على القضية الفلسطينية

لم يمضِ كثيرًا على الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حتى كانت الانتفاضة الشعبية الكبيرة تُعلن انطلاقها في الأراضي المحتلة، وذلك في 9 كانون الأول (ديسمبر) 1987؛ كردة فعل مباشرة على صدم حافلة إسرائيلية لأربعة عمّال فلسطينيين من مخيم جباليا في قطاع غزة؛ فشكّل ذلك الحادث الشرارة الأولى للانتفاضة في قطاع غزة، ومن ثمَّ سرعة انتقالها إلى الضفة الغربية [1]، فأتت تلك الانتفاضة المباغتة نتيجة التفاعل والغليان في الأراضي المحتلة والذي تصاعدت وتيرته بشدة [2].

استغلّت القيادة الفلسطينية تلك الانتفاضة التي بوغتت في توقيت اندلاعها وسرعة انتشارها، وسجّلت عودةً وحضورًا قويًّا سواء على المستوى الشعبي الفلسطيني الذي كان تحت تأثير الخروج من بيروت، أو الانشقاقات والصراعات الفلسطينية عام 1983، إلى عودة التفاعل بين منظمة التحرير وفصائلها لتتمدّد جماهيريًّا وشعبيًّا، وتشكّل قواعد ارتكاز صلبة في الأرض المحتلة؛ كبديلٍ لقواعد الارتكاز الخارجية التي فتّتها عملية التذويب في الشتات والتمزّق [3]. وحسب قول الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر): فإن اندلاع الانتفاضة لم تُدهش القيادة الفلسطينية فحسب، وإنما أدهشت الإسرائيليين أنفسهم [4].

وبالتالي: فإن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، أذِنت بدخول الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير طورًا سياسيًّا جديدًا يطوي حقبة الانكسار، ويفتح أمامها أُفقًا للخروج من أزمتها المزمنة، وأذِنت بإخراج الثورة الفلسطينية من مأزقٍ وجدت نفسها فيه منذ حرب عام 1967، وهو اضطرارها إلى العمل من خارج أرضها، وأنهت رحلة التيه الفلسطيني في المنافي العربية. ولم

---

[1]- لورانس، **اللعبة الكبرى**، ص552-553.

[2]- Gordon Welty, Palestinian Nationalism and the Struggle for National Self-Determination, Philadelphia, Temple University Press, 1995, p. 28.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص89؛

Helena Cobban, "The PLO and the Intifada", Middle East Journal, Vol. 44, spring 1990, p. 207.

[4]- Jimmy Carter, Palestine Peace Not Apartheid, New York, Simon & Schuster, 2007, p. 105.

يكن ذلك تفصيلًا صغيرًا في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية؛ بل أتى ليمثّل منعطفٌ سياسيٌّ بكافة المقاييس. ولذلك؛ فليس صحيحًا أن انتقال مركز العمل الوطني إلى الداخل قد سحب المبادرة من الثورة ومنظمة التحرير، ووضع القرار في أيدي نخبة سياسية فلسطينية جديدة، لأن تلك النخبة نفسها ببساطة تنتمي إلى فصائل المنظمة وإلى حركة فتح بالذات. ولذلك؛ وضع استقلال القرار الوطني في حوزة قيادة المنظمة، إمكانية تاريخية نادرة لاستثمار نتائج الانتفاضة سياسيًّا، بما يؤدّي إلى انتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني [1]. ويُضاف إلى ذلك أن اشتعال الانتفاضة وجّه ضربة قاصمة لكل المحاولات العربية والدولية، للقفز عن منظمة التحرير التي ازدادت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والحروب التي شُنت على المخيمات الفلسطينية في لبنان عامي (1985–1986)، كما وفرضت على كل القوى الإقليمية والدولية إعادة النظر في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وأفسحت المجال لظهور مبادرات دولية جديدة لتسوية الصراع في الشرق الأوسط [2].

وفي المحصّلة؛ فإن الانتفاضة نجحت في تحقيق التحام كلّي بين فلسطيني الداخل والشتات، وأدّت إلى إسقاط كافة الخيارات سواء منها الإسرائيلية أو الأمريكية والتي دعت إلى فصل قيادات الأرض المحتلة عن قيادة منظمة التحرير، وذلك من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحّدة التي نصّت في برنامجها السياسي على أن منظمة التحرير، هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني [3].

ومهما يكن من أمر، ورغم أن الانتفاضة الفلسطينية وفّرت فرصة تاريخية لإخراج منظمة التحرير من أزمتها، ولإعادة بنائها من جديد، ولوضع نضال الشعب الفلسطيني على مسافة حجر من نيل حقوقه الوطنية، إلَّا أن القيادة الفلسطينية لم تغتنم هذه الفرصة بما فيه الكفاية ولم تُحسن استثمار نتائجها؛ فسرعان ما دخلت في دهاليز الأوهام السياسية من جديد، بعد أن جلبت الانتفاضة للمنظمة مزيدًا من التأييد العربي والدولي لبرنامج الدولة المستقلة؛

---

[1]– عبد الإله بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول (سبتمبر) 2006، ص52–54.

[2]– ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ط1، عمّان، الأهلية لنشر والتوزيع، 1416هـ (1995م)، ص16.

[3]– مصطفى محمد عبد الحميد، "**المقاومة الثقافية في الأرض المحتلة: الانتفاضة وتأكيد الهوية الوطنية**"، مجلة شؤون عربية، العدد 59، القاهرة، أيلول (سبتمبر) 1989، ص73.

فانتعشت آمال القيادة بقرب الظفر بها، فسارت بها فيما بعد من وهم التسوية السلمية في مؤتمر مدريد عام 1991، إلى وهم التسوية في نفق المفاوضات السرية في أوسلو عام 1993 [1].

وفي الواقع لم تستفد منظمة التحرير بمفردها من اندلاع الانتفاضة، وإنما ركبت موجتها أيضًا الحركات الإسلامية في فلسطين؛ كحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ فكانت تلك الانتفاضة فرصة سانحة لنشأة حركة حماس التي انبثقت عن حركة الإخوان المسلمين. وكان ظهور تلك الحركة نتيجة خلافات لقادتها مع حركة الإخوان الأم حول مواقفهم وأسلوب عملهم الطويل النفس حيال القضية الفلسطينية، ولذلك؛ فإن الانتفاضة كانت شعبية المشاركة ولم تكن من نتاج فصيلٍ فلسطيني بعينه، وإنما الجماهير هي التي خاضتها بكافة أشكالها وأعمالها، وجاءت نتيجة قرار داخلي من قطاع غزة والضفة الغربية ولم تكن نتاج قرار خارجي. ومن الثابت تاريخيًا، أنه كان لقيادات القوى الإسلامية دورٌ بارز وفعّال في الانتفاضة من حيث القيادة والعمل الفدائي المسلح ضد إسرائيل، من خلال القيام بالعديد من العمليات العسكرية.

إذن؛ عندما اندلعت الانتفاضة بدا واضحًا أن حركة فتح التي تبنّت الكفاح المسلح طوال عشرين سنة هي عمر الحركة وقتذاك، وكانت قد قدّمت نحو 56% من عدد شهداء الثورة الفلسطينية، ونحو 70% من مجموع الأسرى في الأراضي المحتلة قد بدأت تجنح نحو خط التسوية السلمية. وكان من مظاهر هذه المرحلة، انتقال الثقل في الكفاح المسلح إلى الداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن كان متمركزًا في الخارج، ولكن هذه المرة على أيدي فصائل فلسطينية جديدة تبنّت العمل العسكري من منظور جهادي ديني [2].

لقد كانت الانتفاضة بمثابة طوق نجاة لمنظمة التحرير كما سبق الإشارة التي سرعان ما اغتنمت الفرصة، وفرضت وجودها من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي تكونت من: حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، حيث لعبت دورًا مؤثّرًا في قيادة الانتفاضة ونضال الشعب الفلسطيني في الداخل [3]؛ فأصبحت الأراضي المحتلة مركزًا للثقل الرئيسي في النضال

---

[1]– بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، ص54؛ فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص63.

[2]– عبير ياسين، محمد جمعة، **منظمة فتح ومنظور التسوية السلمية**، في: صبحي عسلية (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص36.

[3]– الشريف، **البحث عن كيان**، ص358؛ عبد القادر ياسين، **أربعون عاماً في منظمة التحرير**، دمشق، المركز الفلسطيني للتوثيق، 2006، ص268.

الفلسطيني، مما ساهم في نقل منظمة التحرير للعديد من مؤسسات الفعل الوطني إلى الداخل. وفوق هذا وذاك، سارعت العواصم العربية لفتح أبوابها أمام (ياسر عرفات) من جديد، تحت وطأة التفاعل الداخلي في الأراضي المحتلة من ناحية، وتحت ضغط التحرّكات الجماهيرية الشعبية العربية المتضامنة مع الانتفاضة الفلسطينية، والتي تفجّرت في غير عاصمة من ناحيةٍ أخرى. الأمر الذي دفع عددًا من الدول العربية لإعادة علاقاتها المقطوعة مع منظمة التحرير، واستقبال عرفات في عواصمها كسوريا والأردن [1].

ومهما يكن من أمر؛ فإنه بعد أقل من ثلاثة شهور من اندلاع الانتفاضة، أي في 4 آذار (مارس) 1988، شرعت الدبلوماسية الأمريكية في التحرّك من جديد لتنشيط العملية السلمية، وللالتفاف على الانتفاضة ومحاولة إفراغها من مضمونها؛ فأرسل وزير الخارجية الأمريكي (جورج شولتز) رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي (إسحق شامير)، كما وأرسل نسخة منها إلى الحكومة الأردنية، دعا فيها الطرفين الإسرائيلي والأردني إلى الشروع في مفاوضات ثنائية لحل القضية الفلسطينية وتسوية الصراع الفلسطيني والأردني مع (إسرائيل). واقترح (شولتز)، بأن تبدأ المفاوضات في الفاتح من آيار (مايو) من العام نفسه، على أن يكون القرار (242) بكل جوانبه أساسًا لتلك المفاوضات. كما اقترح بأن يُعقد مؤتمر دولي يدعو له الأمين العام للأمم المتحدة، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية، بالإضافة للأطراف الأخرى المعنية مباشرةً بالصراع. وفيما يخص التمثيل الفلسطيني، اقترحت رسالة (شولتز) تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك يتفاوض مع وفد إسرائيلي في مسارٍ مستقل عن المفاوضات الأخرى. وأبرز ما تضمّنته الرسالة، هو تحديد مفاوضات المرحلة الانتقالية بستة أشهر فقط، فكان واضحًا للعيان أن رسالة شولتز والمقترحات التي تضمّنتها، كانت متأثّرة بالأجواء التي خلقتها الانتفاضة في الأراضي المحتلة وفي مجمل المنطقة العربية [2].

ويبدو أن رسالة (شولتز) لم تلقَ آذانًا صاغية لا في إسرائيل ولا في الأردن، فكان إعلان الملك (حسين) في تموز (يوليو) 1988، عن فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن، ردًّا واضحًا وصريحًا على ما ورد في رسالة (شولتز). ويبدو أن العاهل الأردني أراد القول للإدارة الأمريكية و(إسرائيل) من خلال فك الارتباط، أن اشتعال الانتفاضة في الأراضي المحتلة يفرض التعامل مع مسألة التمثيل الفلسطيني بصيغة جديدة، وأن الأردن لم يعد راغبًا ولا قادرًا على تمثيل

---

[1]– "**انتفاضة 1987 وتوابعها في المنطقة**"، مركز الدراسات الاشتراكية – مصر؛ www.esocialists.net/node/1452

[2]– نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص16–17.

الشعب الفلسطيني، خصوصًا عند البحث عن حلولٍ لقضاياه الوطنية الكبرى؛ فالانتفاضة حددت عنوان الشعب الفلسطيني، وفرضت على جميع العرب تجديد وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني التي أُعطيت لها عام 1974 [1].

ويبدو أن شهر تموز (يوليو) 1988 –حسب قول (جيمي كارتر) –كان حاسمًا فقد بدت فرص السلام واحتمالاته آخذة في التحسّن؛ فالملك (حسين) قرر أن يخفّض من الدور الإداري الذي تقوم به الأردن في الضفة الغربية، كما أن (ياسر عرفات) أعلن بدوره أن منظمة التحرير ستقبل العديد من قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بحق (إسرائيل) في الوجود؛ بل وقام (عرفات) بالتنصّل علانية عن العنف ونبذه كطريقة للوصول إلى أهداف المنظمة، ووافق على إقامة علاقات طبيعية مع (إسرائيل) بعد تشكيل دولة فلسطينية مستقلة. وفي الوقت نفسه؛ فإن السياسات المفتوحة للرئيس السوفيتي (ميخائيل جورباتشوف) ساعدت على وضع نهاية للحرب الباردة، وأفسحت المجال لحدوث تعاون بين القوتين العظمتين، كما أن سوريا وغيرها من الدول العربية، فقدت التأييد السياسي والعسكري القوي الذي كانت تحصل عليه من موسكو، مما جعلهم أكثر استعدادًا لتخفيف التوتّر في المنطقة [2].

ثانيًا: إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988، وبداية الطريق الرسمي للاعتراف (بإسرائيل)

لم يأتِ إعلان الاستقلال الفلسطيني الذي تمَّ تبنيه رسميًا من قِبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 من فراغ، فقد كان لارتفاع حمّى الانتفاضة في الأراضي المحتلة دويٌّ كبير على منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمي. لذلك؛ ما كان للقيادة الفلسطينية تبنّي ذلك الإعلان بمعزلٍ عمَّا يدور حولها من تفاعلات مؤثّرة، دفعتها لاستثمار زخم تلك الانتفاضة إلى أبعد مدى. وفي السياق نفسه؛ فإن الباحث المتمعن بتاريخ تلك الفترة، لا يمكن له تجاهل القرار الأردني المهم بفك الارتباط رسميًا بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية في تموز (يوليو) من العام نفسه، بعد أن رفض الملك حسين فكرة قيام الأردن بالتحدّث نيابةً عن الفلسطينيين [3]. والذي يبدو للوهلة الأولى أنه لم يأتِ من فراغٍ أو اعتباطٍ، أو إن شئنا الدقة عن حُسن نية من الأردن؛ وإنما يأتي ضمن تفاهمات إقليمية ودولية، تمَّ التوصّل إليها لحلحلة القضية الفلسطينية، ومحاولة إيجاد حلٍ سلميٍّ لها.

---

[1] – المرجع السابق، ص17.

[2] - Carter, Palestine Peace Not Apartheid, New York, Simon & Schuster, 2007, pp. 129-130.

[3] – الخالدي، **منظمة التحرير**، ص379.

فبات واضحًا حسب البعض بأن الانتفاضة عمّقت ثقة الفلسطينيين بأنفسهم، وبقدرتهم على الصمود في مواجهة الجيش الإسرائيلي وإرهاقه، وكانت تبث فكرها الواقعي في صفوف الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، وتبعث منه شحنات قوية إلى القيادة الفلسطينية وإلى كل جسم الحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج، وراحت تؤثّر بشكلٍ تدريجي في الفكر السياسي الفلسطيني عامةً، وعند القيادة الفلسطينية على وجه الخصوص. ولذلك فقد طرحت الانتفاضة وقيادتها بوضوح ضرورة توفير الحماية السياسية للانتفاضة، وإحداث تعديل جوهري على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، وضغطت باتجاه إطلاق مبادرة فلسطينية تتضمّن الاعتراف بالقرارين: (242) و(338)، والإقرار بدولتين لشعبين، وبحق (إسرائيل) في الوجود؛ باعتبار ذلك مدخلًا رئيسيًا لتوفير الحماية السياسية للانتفاضة، وأقصر الطرق لاستثمار التضامن الدولي والغربي المتعاظم مع الانتفاضة ومع أهدافها العادلة. ومن ثمَّ تحويله من تضامن معنوي وسياسي مجرد إلى خطوات سياسية عملية وملموسة، تدفع بالقضية الفلسطينية نحو مواقع أفضل [1].

وحسب ما ذكره (محمد حسنين هيكل)؛ وكنتيجة لازدياد نفوذ حركة حماس في الشارع الفلسطيني بعد اندلاع الانتفاضة؛ فإن القيادة الفلسطينية في تونس وجدت نفسها بين شقي رحى: انتفاضة شعبية عفوية يقوم بها أطفال الحجارة، ثمَّ حركة إسلامية مسلحة تقاوم الاحتلال داخل الأراضي المحتلة تقودها حركة حماس. وكان داعي قلق القيادة الفلسطينية أن تتمكّن حماس من السيطرة على الانتفاضة، ومن ثمَّ تُصبح هي القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال. فكانت المنظمة تشعر مرة أخرى بأن الوقت ليس في صالحها، وبأن الحل الطويل الأمد للقضية الفلسطينية، وكذلك الحل العاجل للمأزق في غزة، يكمن في تسريع عملية التفاوض والوصول إلى حلٍ ما بشكلٍ من الأشكال [2]. ومع الضغوط المتباينة من تأثير الانتفاضة، ومع الخشية من منافسة حركة حماس، فإن دخول المنظمة إلى مسار التسوية السلمية أصبح خيارٌ بدا حتميٍّ وواقعي، وكانت المنظمة على استعداد للسير فيه حتى آخره [3].

ولقد تميّزت دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة بأمرين واضحين لهما صلة وثيقة ببعضهما، وهما: تصعيد النضال من أجل إجلاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي

---

[1]– نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص19.

[2]– هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص198.

[3]– المرجع السابق، ص203.

المحتلة، ووضع التوجّه السياسي الجديد الذي تمثّل في إعلان الدولة الفلسطينية وخططها السياسية. ولولا ما أفرزته الانتفاضة من حقائق، وأحدثته من نتائج لِما كان التوجّه الجديد ممكنًا، الأمر الذي جعل تلك الدورة نقطة تحول بارزة في مسار النضال الفلسطيني المتعدد الجوانب والميادين [1].

وكانت أسس التوجّه الجديد محل دراسة لجنة سياسية قانونية، وضعت مشروعات أفكارها في ضوء دراسات ومشاورات واتصالات دولية واسعة النطاق، وهي المشروعات التي اختار منها المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الدولة، استنادًا إلى قرار التقسيم رقم (181) لعام 1947، وبيانها السياسي الذي تضمّن الاعتراف بقراري: (242) و(338)، وكلها تُزيل أي عقبة يمكن أن تُثار، أو حجة قد يتعلل بها البعض لوقف عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية. ولذلك؛ فإن قرارات تلك الدورة يجب أن تُقرأ بإمعان ودون إسقاط جزء منها، فكلها مكملة لبعضها، وكلها ملزمة لفصائل منظمة التحرير التي حضرت الدورة. فقد كانت تلك الدورة هي أول مجلس وطني ينتقل به العمل الفلسطيني، من ديمقراطية العواطف (التوافق) إلى الديمقراطية العقلانية القائمة على تضامن المؤسسات، وتلك إيجابية واضحة للدورة أزالت من العمل الفلسطيني –حسب البعض –روح المزايدة من جهة، مثلما أزالت الخوف من أن يظهر الناس مختلفين من جهةٍ أخرى. وليس أدلّ على ذلك، من أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت اعترضت على جزء من فقرة تضمّنها البيان السياسي، وهي تلك الخاصة بالقرار (242)، فوافقت تلك الجبهة على الاحتكام للتصويت. وقد وافق على الفقرة 253 صوتًا ضد 46 صوتًا، وامتناع 10 أصوات عن الاقتراع.

وبقراءة إعلان الدولة والبيان السياسي، يتضح أن التوجه الجديد لا يكتنفه غموضًا أو التواء؛ فهو يقوم على أسس الاعتراف بوجود إسرائيل، وأن الدولة الفلسطينية تقوم على جزءٍ من التراب الفلسطيني، والالتزام بترتيبات الأمن لجميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية، وأن هدف الاستقلال الوطني لا رجعة عنه مهما كانت التضحيات، وأن المؤتمر الدولي يُعقد على قاعدة القرارين: (242) و(338)، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. فقد ورد في الوثيقة إشارة إلى الدولتين اللتين أقرهما القرار (181) لعام 1947، ونصها: "**ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947، والذي قسّم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية،**

[1]– نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص56.

فإن هذا القرار ما زال يوفّر شروطًا للشرعية الدولية (القرارات الدولية) **تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني**" [1].

والذي لا مراء فيه، أن وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني تلك تجاهلت الميثاق الوطني الفلسطيني جملةً وتفصيلًا، بقبولها لكافة القرارات الدولية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية [2]، التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.

وبالتالي: فإن هذا الإعلان يُعدّ تحولًا تاريخيًّا مهمًّا في الفكر السياسي الفلسطيني، يبيّن حالة الإرباك التي داهمت القيادة الفلسطينية، منذ خروجها من بيروت مرورًا بالخروج الثاني من طرابلس؛ فالولوج نحو الحلول التسووية، ثمَّ حرب المخيمات، وأخيرًا اندلاع الانتفاضة وبروز التيار الإسلامي المنافس لمنظمة التحرير، ما دعا تلك القيادة للتعجّل في قطف الثمار التي لم تكن قد نضجت بعد.

ومن المعروف، أنه كنتيجة حتمية للانتفاضة اضطرت (إسرائيل) والإدارة الأمريكية إلى إبداء الليونة تجاه منظمة التحرير، وتجاه إيجاد شريك فلسطيني يتم التفاوض معه؛ فوافق (إسحق رابين) وزير الدفاع الإسرائيلي في لقائه مع الرئيس المصري (مبارك) في 18 أيلول (سبتمبر) 1989 على ثلاثة أمور هي [3]:

1. أن تقدّم مصر مساعدتها للقاء وفدين إسرائيلي وفلسطيني للحوار، حتى يمكن إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، كمرحلةٍ في مسار من مرحلتين ويقود إلى حلٍّ دائم.
2. أن تقوم مصر بالدعوة إلى اللقاء.
3. أن تحدد مصر وتعلن عن شكل الوفد الفلسطيني بعد التنسيق مع الأطراف المختلفة بما فيها (إسرائيل).

ولقد مثّل ذلك الإعلان من جانب (رابين) تحولًا نوعيًّا في الجانب الإسرائيلي، حيث مثّل ذلك اعترافًا من جانب (رابين)، بأنه من دون موافقة منظمة التحرير لا يوجد أمل في تحقيق

---

[1]– المرجع السابق، ص57–58.

[2]– مخادمة، **منظمة التحرير**، ص341.

[3]– محمد عبد الرحمن وآخرون، **ترسيخ دعائم الانتفاضة – الارتباك الإسرائيلي أمام النقاط العشر**، ط1، نيقوسيا، الإعلام الموحد (منظمة التحرير الفلسطينية)، منشورات مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، تشرين الثاني (نوفمبر) 1990، ص36–37.

المسار السياسي. ويبدو أن الخلاف الذي برز فيما بعد بين (رابين) و(شامير) رئيس الحكومة الإسرائيلية، انحسر فقط في دور المنظمة بالذات، وليس حول تشكيل الوفد الفلسطيني. وفي المقابل؛ فإن الإدارة الأمريكية أنهت جدلًا دام لسنوات عدة، تمثّل في اعترافها بمنظمة التحرير وفتح باب الحوار معها [1].

ثالثًا: الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وتأثيره على القضية الفلسطينية

قبيل الاجتياح العراقي للكويت وضمها للعراق مؤقتًا عام 1990، شهدت الساحة الدولية متغيّرات وتبدُّلات مهمة أثّرت سلبًا على الخريطة السياسية الدولية عمومًا، وعلى القضية الفلسطينية خصوصًا، وكان أهم تلك المتغيّرات انهيار منظومة الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وذلك منذ عام 1989. فمن المعروف، أن منظمة التحرير كانت تعتمد اعتمادٌ شبه تام على ما تقدمه لها تلك المنظومة من دعمٍ سياسي وعسكري، منذ نشأة منظمة التحرير، وحتى تاريخ انهيار تلك المنظومة الاشتراكية.

وأدّى انهيار تلك المنظومة إلى اختلال موازين القوى العالمية، والظروف الموضوعية السائدة لمصلحة الولايات المتحدة التي باتت القطب الأوحد، مع تمكّنها من فرض إرادتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم، مما شجّع إسرائيل على تحقيق تفوّقها النوعي في منطقة الشرق الأوسط. كما أدّى انهيار تلك المنظومة إلى فقدان حركات التحرر الوطنية عامة والدول العربية ومنظمة التحرير خاصةً، حليفًا استراتيجيًّا على كافة المستويات، لِما كان يمثله من قوة دعم وعملية خلق توازن في المنطقة، وتحد نوعًا ما من فرض الإدارة الأمريكية إملاءاتها واشتراطاتها وسياساتها. وقد تزامن ذلك الانهيار مع العديد من التطورات في المنطقة والتي تمثّلت بالانتفاضة الفلسطينية عام 1987، وبدء تحولها من العمل الشعبي إلى العمل التنظيمي والعسكري المنظم، مما أفقدها جزء من زخمها الدولي، وكذلك التوتّر والانقسام في المنطقة العربية، وبدء بوادر الأزمة العراقية الكويتية في الأفق، وهو ما فسّر قِصر نظر لدى من أعتقد بأن تراجع منظمة التحرير مجرد شأن داخلي فلسطيني، وخطأ في الممارسة الفلسطينية، وإنما الأمر كان مرتبطًا بمتغيّرات إقليمية كارثية بدأت مع انهيار المنظومة الاشتراكية، وانتصار الرأسمالية الغربية في الحرب الباردة [2].

---

[1]– المرجع السابق، ص37.

[2]– عاطف أبو سيف، "**التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً: الرؤية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الفلسطينية القادمة**"، غزة، منتدى غزة للدراسات السياسية والاستراتيجية، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، 2008، ص17.

وكان للاجتياح العراقي لدولة الكويت في 2 آب (أغسطس) 1990، أثرٌ بالغ على القضية الفلسطينية التي كانت وقتذاك تقف أمام تحديات ومتغيّرات خطيرة أهمها [1]:

1. إقدام الإدارة الأمريكية على قطع الحوار الذي بدأته مع منظمة التحرير.
2. موجات الهجرة اليهودية المتلاحقة إلى (إسرائيل) من دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا) ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية وأثيوبيا.
3. وصول حزب الليكود اليميني إلى سدة الحكم في (إسرائيل) مطعّمًا بأحزاب صهيونية أكثر تطرفًا، تؤمن بالترانسفير القائم على فكرة الترحيل القسري للفلسطينيين عن المناطق المحتلة.
4. الواقع الرسمي العربي العاجز عن ممارسة أي ضغوط فعلية على الإدارة الأمريكية، التي كانت تحشد أساطيلها وقواتها في منطقة الخليج العربي وتحرّض العالم ضد العراق.
5. التعنّت الإسرائيلي أمام بروز أي مبادرة سلمية تُنصف الحق الفلسطيني.
6. تراجع الدعم الدولي الذي كانت تتلقّاه منظمة التحرير، على أثر التغيّرات التي جرت في الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية.
7. عجز الانتفاضة الفلسطينية عن إحداث متغيّرات جوهرية ضاغطة على إسرائيل والإدارة الأمريكية، التي باتت تهيمن بمفردها على النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وأمام تلك التحدّيات كانت القيادة الفلسطينية تُمنّي نفسها بقوة العراق التي خرجت من حربها مع إيران ثابتة ومتألقة، وباتت قوة إقليمية لها شأنًا ووزنًا كبيرًا. فقد اعتقدت تلك القيادة بقدرة العراق على إحداث تغيير في معادلة موازين القوى في المنطقة؛ فانحازت للمحور العربي الرافض لأية تدخّلات أجنبية في الشؤون العربية وقضية الخليج؛ بل وذهبت المنظمة إلى أبعد من ذلك عندما تبنّت المبادرة العراقية التي طُرحت في 12 آب (أغسطس) 1990، والتي ربطت انسحاب العراق من الكويت، بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وفقًا للقرارات الدولية التي وجدت في المواقف الدولية التي أقرّت بتداخل المشكلات في المنطقة، فرصة للربط بين حل أزمة الخليج وتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي [2].

---

[1]– الشريف، **البحث عن كيان**، ص393–394.

[2]– الشريف، **البحث عن كيان**، ص394–395؛ مروان كنفاني، **سنوات الأمل**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2007، ص192؛ **مقابلة مع محسن الخزندار**.

ومن هنا، وجدت القيادة الفلسطينية نفسها مدفوعة صوب التعاطف مع الموقف العراقي، نتيجة تحليل غير متوازن وموضوعي فرضته الظروف والمتغيّرات في المنطقة، خاصةً بعد أن تلاشت آمالها في التسوية، وفشل الإدارة الأمريكية ومصر في تحقيق أهداف وأماني تلك القيادة وهو ما مثّل ردة فعل غاضبة أكثر منها عقلانية سياسية. غير أن ذلك يُحسب لصالح منظمة التحرير في اصطفافها إلى جانب بلدٍ عربي شقيق (أي العراق)، في مواجهته للولايات المتحدة والغرب الطامع بالسيطرة على ثروات المنطقة العربية، وكذلك في مبدأ عدم التدخّل الأجنبي في الشأن العربي بغض النظر عن أي حسابات سياسية أخرى، ويعتبر ذلك ضمن السياق الوطني والقومي الصحيحين [1].

وبالتالي: أدّى ذلك إلى حشر منظمة التحرير في الزاوية، مع تصاعد الضغط الدولي تجاهها فلم تجد سوى خيار التسوية بديلًا خاصةً بعد أن كانت قد اعترفت ضمنًا بالقرار (242)، والذي يحمل في طياته اعترافًا ضمنيًّا بدولة (إسرائيل)، وذلك بعد أن ظلّت لسنوات تعارضه وتعتبره تفريطًا في الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني [2].

ومما سبق ذكره؛ فإن الموقف السياسي كان في صالح (إسرائيل) أكثر منه في صالح منظمة التحرير، وذلك بسبب التقارب الاستراتيجي بين الولايات المتحدة و(إسرائيل). وبالتالي: فقد انعكست تلك المتغيّرات سلبًا على المنظمة لتجنح بها نحو القبول بالتسوية السلمية حسب المزاج الأمريكي، وذلك توطئةً لميلاد مرحلة جديدة، مع بروز فكر سياسي فلسطيني جديد يقبل بتلك التسوية.

ومع فشل العراق في الصمود أمام التحالف الدولي وانسحابه من الكويت، تمَّ وضع منظمة التحرير تحت رحمة توازن القوة الجديد في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) في آذار (مارس) 1991 خلال زيارته لجزر المارتينيك بالقول: "**إن الفلسطينيين أسرجوا الحصان الغلط**"، أي إن الفلسطينيين قد خسروا أية ضمانة بأن تتم دعوتهم مستقبلًا إلى أي مفاوضات سلمية في المنطقة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما أكّدت عليه مجلة (نيو ستيتسمان): بأن الفلسطينيين بالتأكيد سيكونون الخاسر الأكبر، بصرف النظر عمن سيخرج منتصرٌ في تلك الحرب. وعليه، يتضح أن أزمات المنطقة تنعكس دومًا

---

[1]– الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص105.

[2]– **مقابلة مع جميل مزهر** في غزة بتاريخ 2011/2/3، 2011/9/27، والأستاذ مزهر هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

بتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على حدٍّ سواء على منظمة التحرير والقضية الفلسطينية، الحلقة الأضعف في القوى المشكلة لجغرافية المنطقة [1]، ويبدو أن (عرفات) أيقن تمامًا بعد هزيمة العراق أن وقت عقابه قد حان [2].

ومن ثمَّ، كانت حرب الخليج الثانية دافعًا لإدارة الرئيس (بوش الأب) في تشديد مواقفها الرافضة لإقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ فأعلن (بوش) عن لاءاته الثلاث في حملته الانتخابية: لا لمؤتمر دولي للسلام، لا لاشتراك منظمة التحرير في أية محادثات حول القضية الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية [3].

ناهيك عن اصطفاف بعض الأنظمة العربية ضمن التحالف الدولي لتدمير العراق، وتوظيف مقوماتها وأراضيها لإتمام تلك المهمة. كما أن النظام المصري وبعض الأسر الحاكمة في دول الخليج العربي، بدأت بإعطاء مؤشرات للانسحاب من رعاية القضية الفلسطينية، وبتعويم مواقفها من الدولة الفلسطينية، كما كان حال المملكة العربية السعودية انسجاماً مع خطة الرئيس الأمريكي (ريجان) عام 1982، إضافةً إلى موافقة مصر وسوريا على فكرة المؤتمر الإقليمي بدلًا من المؤتمر الدولي، مع تغييب أي إشارة إلى منظمة التحرير في البيانات الرسمية العربية، ابتداءً من إعلان دمشق في آذار (مارس) 1991 الذي وقّعته مصر وسوريا ودول الخليج المشتركة في الحرب على العراق، مع إطلاق حملة دعائية شعواء ضد (ياسر عرفات) والنضال الفلسطيني كمحاولةٍ لسحب شرعية المنظمة، الأمر الذي اُعتبر تجيشًا للقوى العربية في حرب دعم التسوية السلمية حسب المقاييس الأمريكية، والذي كان بمثابة كارثة على الحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية [4].

وفي الوقت ذاته، أفرزت الانتفاضة الفلسطينية قوى فلسطينية أخرى شدّت من عضدها، باتت تشكّل قوة في الحالة الفلسطينية، ومتمثّلة بحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحركة حماس، أو ما أُطلق عليه: اسم قوى (الإسلام السياسي) التي لا تعترف بمنظمة التحرير؛ بل وطرحت نفسها كقوى موازية للخط الوطني، ومتمايزة بوجهة نظرها ورؤيتها للصراع بأطرافه وقواه، وهو الأمر الذي عبّرت عنه حركة حماس في بيانٍ صدر عن مكتبها الإعلامي في 29 آب (أغسطس) 1990، أشارت فيه إلى أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يدركون مرارة فقدان

---

[1]– عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص121–122.

[2]– كنفاني، **سنوات الأمل**، ص212.

[3]- Journal of Palestine Studies, Vol. 18, No. 1, (autumn 1988), pp. 304-306.

[4]– عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص123.

الوطن وآلام التشرد والشتات، وأن الشعب الفلسطيني لا ينسى المواقف الخيّرة الكريمة التي وقفها الشعب الكويتي الشقيق مع الشعب الفلسطيني [1].

وبالتالي: فإن حرب الخليج الثانية بتفاعلاتها لم تنعكس فقط إقليميًّا ودوليًّا على القضية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير؛ بل كانت لها تفاعلاتها على الساحة الفلسطينية الداخلية التي بدأت منها شرارة الانقسام في المواقف السياسية، وبداية دلائل على أن ثمة قوى داخلية تحاول طرح نفسها بديلًا للمنظمة برنامجيًّا وتمثيلًا كيانيًّا [2]. فحركة حماس طالبت للدخول في جسم منظمة التحرير على 40% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، بعد أن أصبحت تلك الحركة تمتلك مكتبًا سياسيًّا، وجهازًا عسكريًّا، وجهازًا أمنيًّا، ومكتبًا لشؤون الأرض المحتلة، ومكتبًا للتنظيم والتعبئة الجماهيرية، ومكتبًا إعلاميًّا؛ فدعت حركة حماس إلى انتخابات عامة لاختيار مندوبين للمجلس الوطني الفلسطيني [3].

واللافت للنظر أنه منذ اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية، أدرك (ياسر عرفات) رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن أي تدخل أجنبي في المنطقة سيكون له تداعيات سلبية على القضية الفلسطينية؛ فبدأ وساطته المكوكية في منطقة الخليج لاحتواء وتسوية الأزمة عن طريق الحوار الأخوي، تفاديًا لخطر التدخل الأجنبي [4]. وعلى الرغم من تلك المساعي والوساطات الفلسطينية، وجدت قيادة المنظمة نفسها منحازة إلى الجانب العراقي، مما أدّى إلى تعليق الحوار بينها وبين الإدارة الأمريكية.

ومهما يكن من أمر؛ بالإمكان التوقف عند أهم نتائج حرب الخليج الثانية فلسطينيًّا والتي من أهمها [5]:

1. تدمير قوة العراق العسكرية والاقتصادية، مما كان له الأثر البالغ في إضعاف العرب في مواجهة (إسرائيل).

---

[1]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص397.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص108.

[3]- **مقابلة مع محسن الخزندار**.

[4]- Robert O. Freedman and Others, The Middle East and the Peace: The Impact of the Oslo Accords, University Press of Florida, 1998.

[5]- جميل مطر، "**مستقبل النظام الإقليمي العربي**"، مجلة المستقبل العربي، عدد 158، بيروت، 1992، ص13؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص400-405؛ عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص123؛ الكيلاني، **التسوية السلمية للصراع**، ص15؛ وليد عبد الحي وآخرون، **مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط**، ط2، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص217.

2. تدافُع الأنظمة العربية وتسابقها إلى العمل على حل الصراع العربي الإسرائيلي وفق تسوية سلمية، حيث بات هدف التسوية وحل الصراع الهدف الرسمي للنظام الإقليمي العربي، مما أدّى إلى تقديم التنازلات في العملية السلمية لاحقًا.
3. إن الإدارة الأمريكية أصرّت على استبعاد منظمة التحرير من جهود التسوية، واقتصارها على ممثلين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.
4. أن يتم عقد مؤتمر إقليمي للسلام برعاية أمريكية سوفيتية مشتركة، ويكون ذلك المؤتمر احتفاليًّا وغير مخوّل بفرض حلول، ويؤدي إلى مفاوضات مباشرة على أن تجري على مسارين متوازيين بين (إسرائيل) والدول العربية من جهة، وبين (إسرائيل) والفلسطينيين من جهةٍ أخرى، وأن يتشكّل الوفد الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة باستثناء سكان القدس الشرقية، وأن تتم المفاوضات بين (إسرائيل) والوفد الفلسطيني، على أساس المخطط المرحلي الذي تضمنته خطة شامير في آيار (مايو) 1989.
5. إن منظمة التحرير واجهت تحديًا سياسيًّا لم تواجهه من قبل والخاص بالصفة التمثيلية لها، وذلك بعد ترحيب مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بالفكرة، وهو ما يعني تخلي الدول العربية عن المنظمة، وأنها ذاهبة للتسوية والتطبيع مع (إسرائيل) دون الرجوع لها.
6. إن حرب الخليج الثانية دمّرت الإجماع العربي حول فلسطين، وفتت التضامن العربي وصدّعته؛ بل وعملت على انقسامه وتشرذمه تجاه إسرائيل، وباتت أكثر تساوقًا مع الإرادة الأمريكية التي دمّرت تلك الدول اقتصاديًّا وعسكريًّا، بالإضافة لتدمير قوة العراق التي كان يُحسب لها حساب.
7. إن حرب الخليج الثانية عززت قوى اليمين الإسرائيلي بعد تراجع معسكر السلام الذي بات في موقعٍ دفاعي، مع إطلاق يد الآلة الإسرائيلية لضرب الانتفاضة الفلسطينية بعنف.
8. إن (إسرائيل) تمكّنت من فرض رؤيتها الدبلوماسية والسياسية على كل مفاوضات طُرحت أو توقّعت الاشتراك بها، وزادت من تشددها وصلابتها، وهو ما دفع (شامير) للقول: بأن (إسرائيل) لن تتفاوض على الضفة الغربية وقطاع غزة.